ردمد: ٧١٨٩ - ١٦٥٢ ردمد (النشر الإلكتروني): ٧٤٧٢ – ١٦٥٢ العدد الثاني والعشرون ... رجب ١٤٤١ هـ - مارس ٢٠٢٠ م

مجلة جامعة الباحة

للعلوم الإنسانية

دورية - علمية - محكمة

مجلة علمية تصدر عن جامعة الباحة

البريد الإلكتروني: buj@bu.edu.sa الموقع الإلكتروني: https://portal.bu.edu.sa/ar/web/bujhs

مجلة جامعة الباحة
للعلوم الإنسانية

العدد الثاني والعشرون ... رجب ١٤٤١هـ - مارس ٢٠٢٠م ردمد: ٧١٨٩ - ١٦٥٢ ردمد (النشر الإلكتروني): ٧٤٧٢ - ١٦٥٢

المحتويات

التعريف بالمجلة .....

الهيئة الاستشارية لمجلة جامعة الباحة للعلوم الإنسانية .....

المحتويات.....

دلالات أيات الأحكام من سورة البقرة على المسائل الأصولية..... 1

د. سعيد بن أحمد بن علي أل عيدان الزهراني

اعتبار المالات في تقرير مسائل الاعتقاد عند أعلام جمعية العلماء المسلمين الجزائريين..... 80

د. محمد طاهر تيقمونين

هشام بن الحكم الرّافضي أراؤه الاعتقاديّة، وأثره في تطوّر الفكر الإمامي..... 150

د. بدر بن ناصر بن محمد العواد

الضوابط الشرعية للمعاملات المالية المعاصرة..... 217

د. إيمان بنت محمد يوسف صالح

إدارة المواهب وعلاقتها بالتمكين الوظيفي في جامعة أم القرى من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس..... 248

د. نيفين بنت حامد الحربي..... د. هبه "محمد نشأت" عواد

اتجاهات طالبات المرحلة الثانوية ذوي الرهاب الاجتماعي نحو التعليم الإلكتروني..... 273

د. رسميه بنت فلاح بن قاعد العتيبي

فاعلية برنامج تدريبي قائم على الويب الدلالي في تنمية قيم المواطنة الرقمية لدى طالبات الأميرة نورة بنت عبدالرحمن..... 308

د. مريم بنت عبد الرحمن محمد الفالح

الاتجاهات النفسية نحو سلوك التفحيط وعلاقتها بتوكيد الذات لدى عينة من المراهقين بالمرحلة الثانوية..... 333

د. فتحي مهدي محمد نصر

واقع إعداد وتنفيذ الخطط التشغيلية للكليات بجامعة شقراء في ضوء الخطة الاستراتيجية للجامعة..... 369

د. حسن بن عبدالعزيز الداود

دور الثقافة التنظيمية في تحقيق التميز المؤسسي بالتطبيق على جامعة الباحة..... 396

د. خديجة مقبول الزهراني

دراسة تقويمية عن وعي ربات الأسر السعوديات بالدور الوقائي والعلاجي للمؤسسات المجتمعية المهتمة برعاية شئون الأسرة 441

د. وجدان بنت عبدالرحمن حمد العودة

التجريدية كمصدر لجداريات تصويرية معاصرة لطلاب كلية التربية جامعة الباحة..... 480

د. مسفر محمد أحمد المروعي الغامدي

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم

جامعة الباحة

وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي

مجلة جامعة الباحة للعلوم الإنسانية

تصدر عن جامعة الباحة

مجلة دورية ـــ علمية ـــ محكمة

الرؤيـــة: أن تكون مجلة علمية تتميز بنشر البحوث العلمية التي تخدم أهداف التنمية الشاملة بالمملكة العربية السعودية وتسهم في تنمية القدرات البحثية لأعضاء هيئة التدريس ومن في حكمهم داخل الجامعة وخارجها.

الرسالة: تفعيل دور الجامعة في الارتقاء بمستوى الأداء البحثي لمنسوبيها بما يخدم أهداف الجامعة ويحقق أهداف التنمية المرجوة ويزيد من التفاعل البناء مع مؤسسات المجتمع المحلي والإقليمي والعالمي.

رئيس هيئة التحرير:

د. مكين بن حوفان القرني

مدير التحرير:

د. محمد عبد الكريم علي عطية

أعضاء هيئة التحرير:

د. سعيد بن أحمد عيدان الزهراني
أستاذ مشارك بقسم الدراسات الإسلامية
كلية العلوم والآداب بالمندق جامعة الباحة

د. عبد الله بن خميس العمري
أستاذ مشارك بقسم اللغة العربية
كلية العلوم والآداب ببلجرشي جامعة الباحة

د. محمد بن حسن الشهري
أستاذ مشارك بقسم الدراسات الإسلامية
كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة الباحة

د. خديجة بنت مقبول الزهراني
أستاذ مشارك بقسم الإدارة والتخطيط التربوي
كلية التربية جامعة الباحة

د. محمد بن عبد الكريم علي عطية
أستاذ مشارك بقسم الإدارة والتخطيط التربوي
كلية التربية جامعة الباحة

ردمد النشر الورقي: 7189 ـــ 1652

ردمد النشر الإلكتروني: 7472 ـــ 1658

رقم الإيداع: 1963 ـــ 1438

ص. ب: 1988

هاتف: 00966 17 7250341 / 00966 17 7274111

تحويلة: 1314

البريد الإلكتروني: buj@bu.edu.sa

الموقع الإلكتروني: https://portal.bu.edu.sa/ar/web/bujhs

هشام بن الحَكَم الرّافضي آراؤه الاعتقاديّة، وأثره في تطوّر الفكر الإمامي

د. بدر بن ناصر بن محمد العواد

الأستاذ المشارك في قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة القصيم

الملخص:

يُعَدّ هشام بن الحَكَم من الشّخصيات المهمّة والمؤثّرة في تاريخ الفكر الإماميّ، فهو شيخ متكلِّمي الشّيعة في زمانه وأحدُ خواصّ أصحاب اثنين من أئمّتهم الاثني عشر، وبفضل مقدرته الكلاميّة وقُربه من الصّادق وثنائه عليه تبوّأ مكانًا مرموقًا في وقت وجيز من اعتناقه للتشيّع بعد أن كان جَهْمِيًّا، ولم يتوانَ الرّجلُ عن نُصرة مذهبه الجديد والدّفاع عنه؛ بالتّأليف تارةً، وبمناظرة خصومه تارةً أخرى حتى جرّه نَزَقُه إلى التّسبُّب بمقتل موسى الكاظم الذي كان من خواصّه ومن أبرز مَن ثبّتوا إمامتَه بعد وفاة أبيه، وقد حُفِظَت لنا كثيرٌ من آراء هشام، ومن أشنعها قولُه بـ(التّشبيه) وزعمُه (حدوث العلم الإلهيّ)، وهما شيئان طالما حاول علماء الإماميّة قديمًا وحديثًا التّنصّلَ من الاعتراف بصحّتهما عنه لعلمهم بما يلزم على ذلك من لمز لهم وطعنٍ في مذهبهم، وقد تمكّن الرّجل من إحداث تأثيرٍ سيئ للغاية في البِنية العقديّة الإماميّة، حيث أعاد هو وجماعة من معاصريه إحياء (نظريّة النّصّ والوصيّة) التي نادى بها قبلهم ابنُ سبأ، وبما أنّ هذا الإحياء أَمْلَتْهُ الظّروف العاصفة التي أعقبت وفاة جعفر الصّادق فقد أُعيدت صياغة النّظريّة بما يتوافق مع وضع الشِّيعة المضطرب، كما خطا بالتّشيُّع خُطوات أُخرى باتّجاه الغلوّ والانفصال عن بقيّة المسلمين حين ابتدع القول بـ(عصمة الأئمّة)، وأقدم على فتح باب الطّعن في الصّحابة وانتقاصهم وجرّأ الشِّيعة عليه بما لم يعهد من أوائلهم، وتبنّى فرية (تحريف القرآن) مدّعيًا عبث أيدي الصّحابة به زمن عثمان رضي الله عنه.

الكلمات المفتاحية: هشام بن الحَكَم الرّافضي؛ الآراء الاعتقاديّة، الفكر الإمامي.

Hisham Ibn Al-Hakam al-Rafidi His belief and role in the development of Imamate "Imamiyah" thought

Dr. Badr bin Nasser bin Mohamed Al-Awwad

Associate Professor in Creed and Contemporary Doctrines Department

Faculty of Sharia and Islamic Studies at Qassim University

Abstract:

Hisham ibn al-Hakam is one of the most important and influential figures in the history of Imamate "Imamiyah" thought. He is the sheikh of the Shi'a theologians of his time, and a companion of two of the Ithna Ashariyyah Imams. Due to his theological abilities and closeness to al-Sadiqhe assumed a prominent place in the short period of his conversion to Shi'ism after being a Jahmi. The man did not hesitate to support his new doctrine and defend it in publications, and in confront his opponents in debates. His arrogance dragged him to cause the death of Musa al-Kadhim, who was one of his companions and the most prominent of those who established his imamate after the death of his father, A considerable number of Hisham's viewpoints have been preserved, and among the most heinous of them is (anthropomorphism) and claiming renewing (divine science), which are two things scholars, past and present, tried to deny as this entails challenges of their doctrine, The man was able to make a very bad impact on the structure of the doctrine of the Ithna Ashariyyah "Imamiyah" where he and a group of his contemporaries revived (the theory of text and the commandment) advocated by Ibn Saba earlier. Since the revival was dictated by the confused situation following the death of Jafar Sadiq, the theory was reformulated in line with the confused situation of the Shiites, He took advanced steps in exaggeration and separation from the rest of the other Muslims when he advocated the (infallibility of Imams), as he opened the door to challenge, defyand derogate the Prophet's companions. This lead the Shiites to defy him as never before. He adopted Fray (distortion of the Koran) claiming that the Prophet's companions have tampered with it in the time of Othman, may Allah be pleased with him.

Keywords: Hisham Ibn Al-Hakam al-Rafidi, Belief opinions, Imamate "Imamiyah" thought.

مقدمة:

إنّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيّئات أعمالنا، مَن يهدِه الله فلا مضلّ له، ومَن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنّ محمّدًا عبده ورسوله.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ١٠٢﴾ [آل عمران: ١٠٢]

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ١﴾ [النّساء: ١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا ٧١﴾ [الأحزاب: ٧٠ – ٧١].

أمّا بعد:

فإنّ من أهمّ ما ينبغي للمختصّين الاعتناء به والتّوجُّهُ إليه وجمعُ هممهم عليه هو دراسة عقائد المخالفين؛ بالوقوف على أصول مقالاتهم ومعرفة مناطات استدلالاتهم، وتسليط الضّوء على أبرز الشّخصيّات العلميّة التي كان لها يد في نشأة بعض الفِرق وتشكُّل عقائدها، وهذا لا يمكن أن يتأتّى إلّا بجمع ما نُسِب إليها من آراء، ومحاولة التّعرُّف على ماهيّات تلك الآراء ومولِّداتها، ثمّ محاولة سبر دورها الظّاهر أو الخفيّ في التّأسيس لِمَا دخل من انحراف، وبيان العوامل التي مكّنتها من إحداث التّأثير، سواءٌ كانت عوامل فكريّة أو اجتماعيّة أو سياسيّة أو غير ذلك.

ولا يخفى على من درس العقائد وطالع التّاريخ وعرف الواقع أنّ التّشيُّع لآل بيت النّبيّ صلى الله عليه وسلم هو البوّابة الخلفيّة التي مكّنت جماهيرَ الموتورين من الشّعوب المغلوبة إلى ساحات الأمّة، وهو القناع الذي حرص على لُبْسِه كثيرٌ من الحاقدين على دين هذه الأُمّة وتراثها ليسهل عليهم الاندساس بين صفوف أبنائها والتّظاهر بأنهم جزء من مكوّنات هُويّتها.

وقد أثبت التّاريخ في القديم والحديث أنّ الباب الذي دخلوا منه بابٌ ظاهره الرّحمة وباطنُه من قبله العذاب، وأنّ رفع شعار حبّ الآل ليس إلّا قناعًا زائفًا يختبئ خلفه أخبث النّاس وأكثرهم حقدًا وأشدّهم كفرًا ومُروقًا!

كما حدّثنا التّاريخ أنّ الشِّيعة جرّوا على الأُمّة من الويلات وصبّوا عليها المصائب ما لا يعلمه إلّا الله، وأنهم "استتبعوا أعداء المِلّة من الملاحدة والباطنيّة وغيرهم"[1] في أكثرِ المراحل خُطُورةً وأشدِّ الأحداث دمويّة.

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٢٠٩/١٣).

ولا ريب بأنّ أخطر فِرَق الشِّيعة المعاصرين هم الطّائفة الإماميّة؛ مما يوجب التّصدِّي لهم والكشف عن حقيقة عقائدهم وتتبّع أصول مقالاتهم والرّدّ على تلبيساتهم وما إلى ذلك.

وإسهامًا في إثراء هذا النّوع من البحوث جاءت فكرةُ دراسة هشام بن الحَكَم وآرائه الاعتقاديّة بالنّظر إلى مكانته بين رجال طائفته، وباعتبار إسهامه الواضح في تشكّل الفكر الإماميّ الحالي بوجهه القبيح وأفكاره المنحرفة.

مشكلة البحث:

على الرّغم من المكانة العلميّة الكبيرة التي يتمتّع بها هشام بن الحَكَم في صفوف الاثني عشريّة والأثرِ الكبير الذي أحدثه في البناء العقديِّ للطّائفة إلّا أنه لم يحظَ بدراسة علميّة مفردة تتناول هذا الجوانب الهامّة من شخصيّته.

حدود البحث:

لا يقتصر هذا البحث على الرّجوع إلى ما كتبه الإماميّة بشأن هشام، وإنما يتعدّاه إلى مصنّفات المتكلِّمين وكُتّاب الفِرَق من أهل السُّنة أيضًا.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى ما يلي:

١. تسليط الضّوء على هذه الشّخصيّة المهمّة في تاريخ الفكر الإماميّ، بالتّعريف بها وبيان أثرها فيه.
٢. جمع ما اعتنقه من آراء عقديّة وما تبنّاه من مقولات كلاميّة، والإشارة إلى موقف أئمّة الجعفريّة منه، وإلى تخريجات علمائهم لِمَا ورد في حقِّه.
٣. تسليط الضّوء على أثره السّلبيِّ في زيادة انحراف الإماميّة، والعوامل التي أعانته في إنجاح مساعيه.

منهج البحث:

سلكتُ في هذا البحث المنهج الوصفي التّحليليّ.

إجراءات البحث:

١. عزو الآيات إلى مواضعها من المصحف الشّريف بذكر اسم السُّورة ورقم الآية.
٢. توثيق النُّقُول من مصادرها الأصيلة ما وجدتُ إلى ذلك سبيلًا.
٣. عرض آراء هشام ومَقُولاته دون تحليل ومناقشة إلّا في النّادر خوفًا من إطالة البحث والخروج عن المقصود الأساس.
٤. ترك التّعريف بالأعلام والفِرَق والأماكن ونحو ذلك.

٥. النّص على ما أقف عليه من سِنِي وَفَيَات الأعلام عند أوّل ذِكر فقط.

خطّة البحث:

يتكوّن هذا البحث من مقدّمة وثلاثة مباحث وخاتمة، وذلك على النّحو التّالي:

المقدّمة.

المبحث الأوّل: التّعريف بهشام بن الحَكَم.

المبحث الثّاني: آراء هشام بن الحَكَم الاعتقاديّة ومقولاته الكلاميّة.

المبحث الثّالث: أثر هشام بن الحَكَم في تطوّر الفكر الإماميّ.

خاتمة: وتتضمّن أهمّ النّتائج والتّوصيات.

المبحث الأوّل: التّعريف بـ (هشام بن الحَكَم)

يلفّ كثير من الغُموض تّفاصيل عديدة من حياة هشام بن الحَكَم ابتداءً بسلسلة نسبه وتاريخِ مولده وظروفِ نشأته وانتهاءً بملابسات موته وسنة وفاته.

فهل هو أبو محمد أم أبو الحَكَم؟ ولماذا لا يُعرف مِن نسبِه إلّا أبوه فقط؟ وما أصولُه؟ وهل هو مولى كِنْدَة أم شَيبان؟ وهل كان مولدُه في الكوفة أم في واسط؟ وهل انتقل إلى بغداد واستقرّ فيها أم كان يتردّد عليها فقط؟ وهل كان الخليفةُ هارون الرّشيدُ (ت١٩٣هـ) مُعجَبًا به أم كارهًا له مرتابًا فيه؟! وهل مات في زمن الرّشيد أم بعده؟ إلى أسئلة أخرى كثيرةٍ ليس هذا محلَّ استقصائها إلّا أننا لا نجد في مصادر الإماميّة إلّا معلوماتٍ متضاربة في الإجابة عليها[(١)].

ولا ريب بأنّ هذا الغُمُوض الذي يكتنف أجزاء من سيرته وإن كان لا يؤثّر إلّا أنه مستغربٌ على من كان في مثل مكانته العلميّة عند القوم.

وأيًّا كان مكانُ ولادته وظروفُ نشأته فمن المؤكّد أنه كان يتردّد كثيرًا بين واسط التي توجد فيها دارُه وبين عاصمة الخلافة بغدادَ التي كانت فيها تجارته، حيث كان يتّجِر ببيع الكَرَابِيْس[(٢)]، ولهذا لقّبه الحافظُ الذّهبيُّ (ت٧٤٨هـ) بـ(الخزّاز)[(٣)].

---

(١) انظر على سبيل المثال: من لا يحضره الفقيه لابن بابويه (٤٣٧/٤)، الفصول المختارة للمفيد (٥١)، رجال الكَشّي للطّوسي (٥٢٦/٢)، التّحرير الطّاووسي للعاملي (٥٩٤)، الفِهْرِسْت لابن النّديم (٢١٧).

(٢) انظر: من لا يحضره الفقيه للصّدُوق (٤٣٧/٤)، رجال الكَشّي للطّوسي (٥٢٦/٢). والكَرَابِيْس: جمع كِرْبَاس، فارسيٌّ معرَّب، وهو "ثوب من القُطْن الأبيض" كما في تاج العروس للزَّبيديّ (٤٣٢/١٦).

(٣) انظر: تاريخ الإسلام للذّهبيّ (٤٣٦/١٦).

كما تذكر بعضُ مصادر الإماميّة أنّ الرّجل كان في ابتداء أمره على مذهب الجهم بن صفوان (ت١٢٨هـ)، فعمّن أخذ التّجهُّم؟ لا أحد يدري! إلّا أنها تُشير إلى أنّ لقاءه بجعفر الصّادق (ت١٤٨هـ) قد غيّر مجرى حياته وكان السّبب في ترك مذهبه القديم ودينونته بالتّشيُّع[١].

وعلى الرّغم من حرص الإماميّة على نسبة الفضل في تمكُّنه من علم الكلام وقوّة معارضاته الجدليّة إلى تلقّيه تلك المعارف العقليّة من إمامهم السّادس جعفر الصّادق[٢] إلّا أنّ الذي يظهر أنّ ذلك يرجع في جزء كبير منه إلى اعتناقه مذهب الجهميّة في بداياته وتأثُّره بطريقتهم حيث "كان أوّلًا من أصحاب الجهم بن صفوان" على حدّ تعبير ابن النَّديم (ت٤٣٨هـ)[٣]، ومن المعلوم أنّ الجهميّة أرباب كلام، بل إنّ آراءهم بأسرها مبناها على الاحتكام لأصول هذا العلم والتّعويل على مباحثه.

قال عبد الله نِعمة العامليّ –: "ونحن لا نعرف مبلغ تأثير الجهميّة في تفكير هشام، نعم وجدنا بين بعض آرائه وبين بعض الآراء الجهميّة شبَهًا كاملًا، ومن البعيد أن يكون ذلك عفوًا واتّفاقًا، وخصوصًا بعد أن علمنا أنه كان من أنصار المذهب الجهميِّ، فلا بدّ والحالةُ هذه أن تكون صلتُه بالجهم أو بطريقته قد تركت في تفكيره بعضَ الآراء الجهميّة"[٤].

بالإضافة إلى صلته التّامّة وعلاقته الوثيقة بأبي شاكر ميمون الدَّيْصَانيّ الزّنديق؛ إذ "كان معروفًا به وبصحبته"[٥].

وبحسب مصادر القوم أيضًا فإنّ هشامًا يُعدّ من جِلّة أصحاب جعفر الصّادق وملازميه، ثمّ أصبح فيما بعد من خواصّ ابنه أبي الحسن موسى الكاظم (ت١٨٣هـ)[٦]، كما أنه واحد من أصحاب الأصول الأربعمائة المزعومة عند الإماميّة[٧]، وقد أخرج له أبو جعفر الأعور (ت٣٢٩هـ) في كتابه الكافي عشراتِ الرّوايات عنهما.

---

(١) انظر: رجال الكَشِّي للطّوسي (٥٢٨/٢)، رجال ابن داود للحِلّي (٢٠٠)، بحار الأنوار للمجلسي (١٩٣/٤٨) و(١١٩/١٠٩).

وأمّا أبو الحسين المَلَطِيُّ الشّافعيّ فإنه يذهب في كتابه التّنبيه والرَّدّ على أهل الأهواء والبدع (٢٤) إلى أبعد من ذلك حيث يؤكّد "أنّ هشامًا كان ملحدًا دهريًّا، ثمّ انتقل إلى الثّنويّة والمانيّة، ثمّ غلبه الإسلام فدخل في الإسلام كارهًا، فكان قوله في الإسلام بالتّشبيه والرّفض" قاصدًا بذلك "هدم أركان الإسلام والتّوحيد والنُّبوّة".

ويؤيّد بعضَ ما ذكره المَلَطِيُّ أنّ هشامًا معروف بصُحبة أبي شاكر ميمون بن دَيْصَان بن سعيد الغضبان، وأبو شاكر هو صاحب كتاب (الميزان في نُصرة الزَّندقة). انظر: الكامل في التّاريخ لابن الأثير (٤٤٨/٦)، المقفّى الكبير للمقريزي (٢٩٥/٤).

(٢) انظر: الكافي للكُلَيني (٨٧/١ و٢٦٢).

(٣) الفِهْرِسْت لابن النّديم (٢١٨).

(٤) كتاب: هشام بن الحكم لعبد الله نِعمة (٥٨).

(٥) تثبيت دلائل النُّبوّة للقاضي عبد الجبّار (٢٢٥/١). وانظر للاستزادة: الانتصار للخيّاط (٤٠)، رجال الكَشِّي للطّوسي (٥٦٢/٢)، مسند الإمام الرِّضا لعطاردي (٤٥٤/٢)، هشام بن الحكم لعبد الله نِعمة (٥٨)، رسائل ومقالات لجعفر سبحاني (٣١٣).

(٦) انظر: الفِهْرِسْت لابن النّديم (٢١٨)، الفِهْرِسْت للطّوسي (٢٥٨).

(٧) انظر: الفِهْرِسْت للطّوسي (٢٥٨)، وسائل الشّيعة للحُرّ العاملي (٨٦/٢٠)، معجم رجال الحديث للخُوئي (٢٩٨/٢٠).

ويبدو أنّ صيت هشام قد ذاع بين القوم في وقت وجيز وفي مرحلة مبكّرة من حياته؛ إذ "رفعه الصّادقُ عليه السّلام في الشُّيُوخ وهو غلام، وقال: هذا ناصرُنا بقلبِه ولسانِه ويدِه"(١)، ودعا له بقوله -:"أقول لك ما قال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم لحسّان: لا تزال مؤيَّدًا بروح القُدُس ما نَصَرْتَنا بلسانك"(٢)، وذلك "أوّل ما اختطّتْ لحيتُه"(٣)؛ إشارةً بذلك إلى تفوُّقِه على جميع أصحاب جعفر الصّادق مع أنه أصغرُهم سنًّا على الإطلاق(٤).

وما كان هذا الرّفع له والثّناء عليه إلّا لأنّ القوم قد وجدوا فيه ضالّتهم المنشودة من جهة قُدرته العالية في صناعة الجدل وسرعة بديهته، ومن المعلوم أنّ الضّعف في المباحث العقليّة من الأمور التي عانى الشِّيعة منها كثيرًا في مواجهتهم خصومهم لا سيّما المعتزلة، فقد كانوا - وما زالوا - "من أكذب النّاس في النّقليّات ومن أجهل النّاس في العقليّات، يُصدِّقون من المنقول بما يَعلم العلماء بالاضطرار أنه من الأباطيل، ويُكذِّبون بالمعلوم من الاضطرار المتواتر أعظم تواتر في الأُمّة جيلًا بعد جيل"(٥).

وعلى يديه "تمّ تأسيس علم الكلام عند الشِّيعة"(٦)، بعدما سخّر كافّة مقدراته العقليّة ومهاراته الحِجَاجيّة في خدمة الاثني عشريّة، و"فتّقَ الكلام في الإمامة، وهذّبَ المذهب والنّظر"(٧)، كما تمكّن من التّأثير على بعض المخالفين وتحويلهم إلى نِحلة الرّفض بحسب ما يحكيه أبو عثمان الجاحظ (ت٢٥٥هـ)(٨).

وبهذا تمّ تتويجه بأنه "عينُ الطّائفة ووجهُها ومتكلّمُها وناصرُها"(٩) و"شيخُ متكلِّمي الشّيعة"(١٠) و"شيخُ الإماميّة في وقته وكبيرُ الصّنعة في عصره"(١١)؛ وذلك باعتباره "من أعلم أهل القرن الثّاني في علم الكلام والحكمة الإلهيّة وسائرِ العلوم العقليّة والنّقليّة"(١٢)، بل "لم يكن مثله في علم الكلام"(١٣)، وأصبح له أتباع يُعرفون

(١) معالم العلماء لابن شَهْرَآشوب (١٦٣). وانظر: الكافي للكُلَيني (١/١٧٢).
(٢) انظر: الفِهْرِسْت لابن النّديم (٢١٨)
(٣) الكافي للكُلَيني (١/١٧٢).
(٤) انظر: الكافي للكُلَيني (١/١٧٢)، طرائف المقال للبُرُوجِرْدي (٢/٥٥٨).
(٥) منهاج السُّنّة النّبويّة لابن تيميّة (١/٨).
(٦) رسالة حول حياة الشّيخ الطُّوسي لواعظ زاده - ضمن الرّسائل العشر للطُّوسي - (١٦). وانظر: ضحى الإسلام لأحمد أمين (٣/٢٦٩).
(٧) الفِهْرِسْت لابن النّديم (٢٤٩).
(٨) انظر: زهر الآداب وثمر الألباب للحُصْري (٣/٧٠٥).
(٩) خاتمة المستدرك للطَّبْرسي (٥/٣٧٢).
(١٠) الذّريعة للطّهراني (١٧/٤٩).
(١١) مروج الذّهب للمسعودي (٣/٣٧٢).
(١٢) المراجعات لشرف الدّين (٤١٩).
(١٣) طرائف المقال للبُرُوجِرْدي (٢/٥٧٣).

بـ(الهشاميّة) و(الحَكَميّة) نسبةً إليه[١]، ومن أشهر أصحابه وتلامذته أبو جعفر محمد بن الخليل السّكّاك البغداديّ[٢]، وأبو الحسن علي بن منصور[٣].

كما "اتّفق الأصحابُ على وثاقته، وعِظَمِ قدره ورفعةِ منزلته عند الأئمّة"[٤] على الرّغم من تبنّيه مقولات كلاميّة لا يرتضيها كثيرٌ من الشِّيعة في القديم والحديث على ما ستأتي الإشارةُ إليه بإذن الله.

ومما يدلّ كذلك على علوّ مكانته في طائفته تلك النّعوتُ التي جلّله بها بعضُ كبار علماء أهل السُّنّة، حيث وصفه ابنُ حزم (ت٤٣٨هـ) بـ "رئيس الرّافضة"[٥] و"شيخ الإماميّة"[٦]، وابنُ تيميّة (ت٧٢٨هـ) بـ"رأس الشّيعة"[٧]، والذّهبيُّ بـ" المتكلّم البارع"[٨] و"أحدِ رؤوس الرّفض والجدل"[٩]، وابنُ حجر العسقلانيُّ (ت٨٥٢هـ) بكونه "من كبار الرّافضة ومشاهيرهم"[١٠].

كما عدّه بعض المعاصرين بأنه "أكبر شخصيّة شيعيّة في علم الكلام"[١١]

وقد أصبح الرّجل الممثّلَ الرّسميّ للطّائفة في مناظراتهم الكثيرة مع رؤوس الاعتزال كأبي الهُذَيل العَلّاف (ت٢٣٥هـ) وصاحبيه أبي يعقوب الشّحّام (ت نحو٢٨٠هـ) وإسماعيل بن إبراهيم الآدميّ، وكذلك النَّظّام (ت٢٣١هـ) [١٢]، وهو ما أشار إليه أبو جعفر محمد بن علي الجَوَاد (ت٢٢٠هـ) حين قال عنه –: "رحمه الله! ما كان أذبَّهَ عن هذه النّاحية"[١٣]، وقد نبّه أبو الفتح الشَّهْرَستانيّ (ت٥٤٨هـ) على قوّة إلزاماته بقوله–: "لا يجوز أن يُغفَل عن إلزاماته على المعتزلة"[١٤].

ومناظراته لخصوم المذهب كثيرة، حيث "ناظر أهل الفِرَق والمقالات بالكوفة والبصرة وبغداد"[١٥]، وقد رأى محمد الحسين آل كاشف الغطاء (ت١٣٧٣هـ) أنه لو جُمع ما تفرَّقَ منها لجاءت في كتاب مفرد[١].

---

(١) انظر: مقالات الإسلاميّين للأشعري (٣١)، الملل والنِّحَل للشَّهْرَستاني (١٨٤/١)، اعتقادات فِرَق المسلمين والمشركين للرّازي (٦٤).

(٢) انظر: الفِهْرِسْت لابن النّديم (٢١٩)، فِهْرِسْت أسماء مصنّفي الشّيعة للنّجاشي (٣٢٩)، الفِهْرِسْت للطّوسي (٢٠٧).

(٣) انظر: رجال ابن داود للحِلّي (١٤١).

(٤) مستدركات رجال علم الحديث للشّاهْرُوْدِي (١٥٣/٨).

(٥) الرّسالة الباهرة لابن حزم (٢٩).

(٦) الفصل في الملل والأهواء والنِّحَل لابن حزم (٣٥/٥).

(٧) درء تعارض العقل والنّقل لابن تيميّة (٣٣١/٢).

(٨) سير أعلام النّبلاء للذّهبي (٥٤٣/١٠).

(٩) تاريخ الإسلام للذّهبي (٤٣٦/١٦).

(١٠) لسان الميزان لابن حجر العسقلاني (١٩٤/٦).

(١١) ضحى الإسلام لأحمد أمين (٢٦٨/٣).

(١٢) انظر: الانتصار للخيّاط (١٤٢)، البدء والتّاريخ للمقدسي (١٢٣/٢)، مروج الذهب للمسعودي (٢١/٤)، الملل والنِّحَل للشَّهْرَستاني (٣٠/١ و١٨٤).

(١٣) الأمالي للطّوسي (٤٦). ويقصد بـ(النّاحية): جهة التشيُّع.

(١٤) الملل والنِّحَل للشَّهْرَستاني (١٨٥/١).

(١٥) الذّريعة للطّهراني (٣١٠/١).

وتنويهًا بشأنه وإدراكًا لأثره اعتنى القومُ بأخباره في القديم والحديث، فألّف أبو الحسن عليُّ بن إسماعيل التّمّار كتاب "مجالس هشام بن الحكم"[٢]، وأفرد المجلسيُّ (ت١١١١هـ) في بحار الأنوار بابًا لأحوال هشام بن الحكم[٣]، وألّف محمد علي بن أبي طالب الزّاهدي (ت١١٨١هـ) كتابَ "أخبار هشام بن الحكم ومناظراته"[٤]، كما ألّفَ من المعاصرين عبدُ الله بن محمد علي نِعْمَة العامليّ – رئيس المحكمة الجعفريّة العُليا – كتابًا عن حياته أيضًا[٥]، وخَضِرُ محمد نبها كتابَ "مناظرات هشام بن الحكم في مجالس هارون الرّشيد".

وممّا يلفت الانتباه في سيرة هشام بن الحَكَم أنه "كان منقطعًا إلى يحيى بن خالد البَرْمَكيّ، وكان القيّمَ بمجالس كلامِه ونَظَرِه"[٦]، وكانت مجالسُ المناظرة تلك تُعقَد يوم الأحد من كلّ أسبوع في بيت أبي الفضل يحيى (ت١٩٠هـ)، ويحضرها المتكلّمون والنُّظّار من كلّ فِرْقة ومِلّة[٧].

فما سبب هذا الانقطاع؟! وما سرّ هذه العلاقة بين الرّجلين؟! ولماذا اختاره يحيى دون غيره من أساطين الجدل وعلماء الكلام الذين كانت تزخر بهم بغداد؟!

ومحلّ الاستغراب أنّ يحيى هو وزير الرّشيد – خامس خلفاء العبّاسيّين – وصاحبُ سِرّه، ومن المعلوم أنّ الإماميّة كافّة يرون بُطلان خلافة بني العبّاس كافّة ومنهم الرّشيد بالضّرورة، فكيف يُقرِّب يحيى رجلًا يتديّن ببُطلان خلافة وليِّ نعمته، ويجتهد في إقامة الدّلائل على ذلك؟!

وعلى الرّغم من أنّ روايات القوم في هذه النّقطة وفي غيرها متضاربة كالعادة إلّا أنّ الذي يترجّح لنا من جهة كونه أقرب للمنطق بالنّظر إلى مجريات الأحداث هو أنّ تقريبه له ومبالغته في إكرامه كانت مكيدةً من يحيى لمعرفة حقيقة ما يُضمِره هشام تجاه الخلافة العبّاسيّة، وذلك لن يكون إلّا بعد أن تطمئنّ نفسُه إليه.

ويدلّ على ذلك أنه جاء في بعض الرّوايات أنّ يحيى دخل على الرّشيد فقال له –:"يا أميرَ المؤمنين، إني قد استبطنتُ أمرَ هشام ..." [٨].

وأمّا دعوى أنّ "يحيى بن خالد البَرْمَكيّ قد وجد على هشام بن الحكم شيئًا من طعنه على الفلاسفة"[٩] أو أنّ "ميلَ هارون إلى هشام أحدُ ما غيّر قلبَ يحيى على هشام"[١] فلا يخفى ما فيهما من البُعد!

---

(١) أصل الشّيعة وأصولها لكاشف الغطاء (١٥٤).

(٢) انظر: فهرست أسماء مصنّفي الشّيعة للنّجاشي (٢٥١).

(٣) انظر: بحار الأنوار للمجلسي (٣٨٩/٤٧).

(٤) انظر: موسوعة طبقات الفقهاء للجنة العلميّة (٣٨٩/١٢).

(٥) انظر: الأعلام للزّركلي (٣٠٨/٦)، رسائل ومقالات لجعفر سبحاني (٣١٥).

(٦) الفِهْرِسْت لابن النّديم (٢١٧).

(٧) انظر: كمال الدّين وتمام النّعمة للصّدُوق (٣٦٢).

(٨) رجال الكَشّي للطّوسي (٥٣٣/٢).

(٩) المصدر السّابق (٥٣٠/٢).

وعلى كلٍّ فلم يكن هشام بن الحكم مشغولًا بدروسه ومناظراته فحسب، وإنما كان وافرَ الكتابة غزيرَ الإنتاج أيضًا ولهذا عدّه أبو الحسن الأشعريّ (ت٣٢٤هـ) من مؤلّفي كتب الرّافضة[٢]، وقد ذكرت كتبُ التّراجم عنه أنه خلّف أكثر من ثلاثين كتابًا، منها:

١. كتاب الإمامة.
٢. كتاب الدّلالات على حدوث الأشياء.
٣. كتاب الرّدّ على الزّنادقة.
٤. كتاب الرّدّ على أصحاب الاثنين.
٥. كتاب التّوحيد.
٦. كتاب الرّدّ على هشام الجواليقيّ.
٧. كتاب الرّدّ على أصحاب الطّبائع.
٨. كتاب الشّيخ والغلام.
٩. تفسير ما يلزم العباد الإقرار به.
١٠. كتاب التّدبير للشّيعة.
١١. التّمييز وإثبات الحُجَج على من خالف الشّيعة.
١٢. كتاب الميزان.
١٣. كتاب الميدان.
١٤. كتاب الرّدّ على من قال بإمامة المفضول.
١٥. كتاب اختلاف النّاس في الإمامة.
١٦. كتاب الوصيّة والرّدّ على من أنكرها.
١٧. كتاب في الجبر والقدر.
١٨. كتاب الحَكَمَين.
١٩. كتاب الرّدّ على المعتزلة في طلحة والزّبير.
٢٠. كتاب القدر.
٢١. كتاب الألطاف.
٢٢. كتاب الألفاظ.

---

(١) المصدر السابق (٢/٥٣٠).

(٢) انظر: مقالات الإسلاميّين للأشعري (٦٣).

٢٣. كتاب المعرفة.

٢٤. كتاب الاستطاعة.

٢٥. كتاب الثّمانية الأبواب.

٢٦. كتاب الرّدّ على شيطان الطّاق.

٢٧. كتاب الأخبار كيف يفتح.

٢٨. كتاب الرّدّ على أرسطاليس في التّوحيد.

٢٩. كتاب الرّدّ على المعتزلة، وهو غير الأوّل[١].

ولا يخفى ما يلوح على هذه الكتب والرّدود من التّنوّع في الموضوعات المبحوثة، والتّباين في أصناف المردود عليهم، إذ تبتدئ بالرّدّ على الفلاسفة والطّبائعيّين مرورًا بالرّدّ على المخالفين من المعتزلة وغيرهم وتنتهي بالرّد على بعض أعيان طائفته من معاصريه.

وعلى كلٍّ فإنّ هشامًا قد "تُوُفِّيَ بعد نكبة البَرَامكة بمدّة يسيرة مستترًا"[٢]، وكان قد داخله خوفٌ شديد بعدما كادت تُضرَب عُنُقُه[٣] بسبب مناظرته التي أفصح فيها عن معتقده في مسألة الإمامة[٤]، "فخرج على وجهه إلى المدائن"[٥] أوَّلًا، ثمّ ظلّ يتنقّل من مكان لآخر خوفًا من أن ينكشف مكانه حتى أدركه الموتُ عند بعض الشِّيعة بالكوفة.

وبسبب هروبه المستمرّ واستتاره الدّائم عن الأنظار لم يستطع المؤرّخون تعيين مكان وفاته بدقّة: أكان ذلك في بيت ابن شرف أم في منزل محمد وحسين الحنّاطين؟ [٦] ولا الجزم بتحديد زمن وفاته: أكان في عهد هارون – وهو الأشهر – أم زمن ابنه المأمون (ت٢١٨هـ)؟[٧]، علمًا أنّ نكبة البرامكة وقعت في أوائل سنة ١٨٧هـ[٨].

---

(١) انظر: الفِهْرِسْت لابن النّديم (٢١٧)، الفِهْرِسْت للطُّوسي (٢٥٩)، معالم العلماء لابن شَهْرآشوب (١٦٣).

(٢) الفِهْرِسْت لابن النّديم (٢١٧).

(٣) انظر: بحار الأنوار للمجلسي (١٩٥/٤٨).

(٤) انظر: معجم رجال الحديث للخُوئي (٣١٦/٢٠).

(٥) رجال الكَشّي للطّوسي (٥٣٨/٢).

(٦) انظر: كمال الدّين وتمام النّعمة للصَّدُوق (٣٦٢)، رجال الكَشّي للطّوسي (٥٣٨/٢ و٥٤٣)، بحار الأنوار للمجلسي (١٩٢/٤٨).

(٧) انظر: رجال ابن داود للحِلّي (٢٠٠)، تثبيت دلائل النُّبوّة للقاضي عبد الجبّار (٢٢٥/١)، منتهى المقال في أحوال الرّجال للمازَنْدَراني (٤٢٤/٦)، شُعَب المقال في درجات الرّجال للنِّرَاقي (١٤٣).

(٨) انظر: المنتظم لابن الجوزي (١٢٦/٩)، الكامل في التّاريخ لابن الأثير (٣٢٧/٥)، البداية والنّهاية لابن كثير (١٨٩/١٠).

ولا يفوتنا في هذا المقام أن نُشير إلى أمر في غاية الأهمّيّة، وهو أنه على الرّغم من تنويه القوم بهشام وحكايتِهم اتّفاق الطّائفة على وثاقته وعلوّ مكانته عند الأئمّة إلّا أنّ بعض روايتهم تؤكّد أنّ له علاقةً بمقتل إمامهم السّابع موسى بن جعفر الملقّب بـ(الكاظم) مع أنه كان يُعَدّ من خواصّه!

فعن أبي يحيى إسماعيلَ بنِ زياد الواسطيّ قال: سمعتُ عبد الرحمن بن الحجّاج البَجَليّ يؤدِّي إلى هشام بن الحكم رسالةَ أبي الحسن عليه السّلام[١] قال: لا تتكلّمْ؛ فإنه قد أمرني أن آمرَكَ ألّا تتكلّم، قال: فما بالُ هشام يتكلّم وأنا لا أتكلّم؟! قال: أمرني أن آمُرَكَ ألّا تتكلّم، وأنا رسولُه إليك.

قال أبو يحيى: أمسكَ هشامُ بنُ الحكم عن الكلام شهرًا لم يتكلّم ثمّ تكلّم، فأتاه عبدُ الرحمن بن الحجّاج فقال له: سبحان الله يا أبا محمد! تكلّمتَ وقد نُهيتَ عن الكلام! قال: مثلي لا يُنهى عن الكلام.

قال أبو يحيى: فلمّا كان من قابل أتاه عبد الرّحمن بن الحجّاج فقال له: يا هشام، قال لك: أيسرُّكَ أن تشرك في دم امرئٍ مسلم؟ قال: لا، قال: وكيف تشرك في دمي؟! فإن سكتَّ وإلّا فهو الذّبح؟ فما سَكَتَ حتى كان من أمره ما كان صلى الله عليه"[٢].

وصدق جعفر بن محمد حين قال –:"ما أحدٌ أعدى لنا من ذوي قرابتنا ومَن ينتحل حبَّنا"[٣].

وواضح من قوله: (مثلي لا يُنهى عن الكلام) اعتدادُه الكبير بنفسه، ممّا جعله يضرب بأمر إمامه موسى الكاظم عُرضَ الحائط، وهذا يتعارض بالكلّيّة مع ما كان ينادي به ويُنظِّر له من القول بعصمة الأئمّة ووجوبِ طاعتهم!

وقد كان عليّ الرِّضا بن موسى الكاظم (ت٢٠٣هـ) لا يتردّد في تحميل هشام مسؤوليّة ما جرى لأبيه فكان يقول –:"ما تُرى حال هشام؟! هو الذي صنع بأبي الحسن عليه السّلام ما صنع وقال لهم وأخبرهم، أترى الله يغفر له ما ركب منّا؟!"[٤]، ويقول عنه –:"ضالٌّ مُضِلّ، شَرِكَ في دم أبي الحسن عليه السّلام"[٥].

ويبدو أنّ هذه الرّوايات وما في معناها قد حيّرت علماءَ الإماميّة، فوقفوا أمامها طويلًا أملًا في تخريجها بما لا يتصادم مع أصولهم ولا ينقض تقريراتهم، لعلمهم بما سيترتّب على الإقرار بمضمونها من اللّوازم المشكِلة للغاية.

فمنهم من هرع إلى تضعيف ما يمكنه تضعيفه منها[٦]، غير أنه يُشكل على هذا المسلك أنّ غالب الرّوايات التي وردت في مدحه ضعيفةُ السّند حالُها في ذلك حالُ الرّوايات الواردة في ذمّه، فالأخذ بإحداهما دون

(١) السّبب في كونها رسالةً بواسطة وليست كلامًا مباشرًا من موسى الكاظم أنّ الكاظم من أهل المدينة، وأمّا هشام بن الحكم ففي العراق.

(٢) رجال الكَشّي للطّوسي (٥٤٩/٢).

(٣) بحار الأنوار للمجلسي (٤٥/٢٦).

(٤) قرب الإسناد للحميري القُمّي (٣٨١)، رجال الكَشّي للطّوسي (٥٦١/٢)، مختصر بصائر الدّرجات للحِلّي (١٠٥).

(٥) رجال الكَشّي للطّوسي (٥٤٥/٢)، مسند الرّضا لعطاردي (٤٥٣/٢).

(٦) انظر: معجم رجال الحديث للخُوئي (٣١٤/٢٠).

الأخرى محض تحكُّم بلا دليل؟! وهذا ما وقع فيه – على سبيل المثال – زعيمُ الحوزات العلميّة في زمانه أبو القاسم الخُوئي (ت١٤١٣هـ) حيث قال –:"هذه الرّوايات وإن كانت أكثرُها ضعيفةَ السّند إلّا أنّ استفاضتَها واشتهارَ هشام بن الحكم وعَظَمَةَ القَدْر تُغني عن النّظَر في إسنادها"[١].

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ الرّواية عن عليّ الرّضا في ذمّ هشام والقدح فيه صحيحة السّند باعتراف الخُوئي نفسه![٢]

وفي ظلّ تمحُّله الحُجَج في سبيل تبرئة ساحة هشام من دم الكاظم ذهب يدّعي "أنّ هشامًا قد امتنع عن الكلام

حينما نهاه الإمام عليه السّلام عن ذلك"[٣]، وهو بهذا التّخريج كمن فتح عينًا وأغمض الأخرى لكي لا يرى إلّا ما يريد رؤيته، إذ انحاز للرّواية التي حاول فيها هشامٌ أن يدافع عن نفسه مع أنّ من رواها عبّر عن ذلك بقوله "فزعم هشام"[٤]، ومن المعلوم أنّ الأصل في استعمال (زعم) أن تكون في الكذب والباطل[٥]، وتعامى عن الرّواية الأخرى مع صراحتها في كون هشام لم يتوقّف إلّا شهرًا واحدًا فقط ثمّ عاد إلى ما كان قد نُهيَ عنه.

وسعيًا منه في تنزيه أعيان الطّائفة من المطاعن لجأ أبو القاسم الخُوئي إلى هذه الطّريقة الانتقائيّة أيضًا في التّعامل مع الرّوايات القادحة في زُرَارة بن أَعْيَن (ت١٥٠هـ)، حيث ضعّفها بجهالة (جبرئيل بن أحمد الفارَيَابي)[٦] مخالفًا بذلك المنهج المتّبع عندهم، فالكَشِّي (نحو٣٤٠هـ)[٧] – على سبيل المثال – كان "يعتمد على ما وجد من خطّه، وفيه إشعارٌ بجلالته بل بوثاقته"[٨]، كما قال عنه محمّد باقر بن محمّد المعروف بمير داماد الأَسترآبادي (ت١٠٤١هـ) في تعليقه على رجال الكَشِّي –:"أورده الحسنُ بن داود كذلك في قسم الممدوحين من كتابه، ومن ديدن الأصحاب أنّ المشيخة المذكورين في باب (لم) لا يَعتَبِرون فيهم صريحَ التّوثيق إليه، بل يكتفون فيهم بالمدح، وإذا لم يكن في أحدهم مطعنٌ وغَميزة كان حديثُه معدودًا من الصّحاح عندهم"[٩].

---

(١) انظر: المصدر السّابق (٣١٣/٢٠).

(٢) انظر: المصدر السّابق (٣١٥/٢٠).

(٣) انظر: المصدر السّابق (٣١٦/٢٠).

(٤) انظر: رجال الكَشِّي للطّوسي (٥٤٢/٢).

(٥) انظر: أساس البلاغة للزّمخشري (٢٧١)، المصباح المنير للفَيُّومي (٢٥٣/١)، تاج العروس للزَّبيدي (٣١٢/٣٢).

(٦) انظر: معجم رجال الحديث للخُوئي (٢٤٢/٨ و٢٤٣ و٢٤٨ و٢٤٩).

(٧) الأشهر أنه بفتح الكاف وتشديد الشِّين المعجمة، نسبته إلى كَشّ من بلاد ما وراء النّهر. انظر: مستدرك سفينة البحار للنّمازي (١١٩/٩).

(٨) تعليقة على منهج المقال للبَهْبَهاني (١٠٤).

(٩) رجال الكَشِّي للطّوسي (٣٢/١).

وعودًا على بدء فإنّ جمعًا آخر من علماء الاثني عشريّة رأوا أنّ الطّريق الأيسر للتّخلّص من أيّ إشكال روائيّ هو حمل كلّ ما تضمّن ذمًّا في حقِّ هشام على التّقيّة[١]، ومن المعلوم أنّ القول بالتّقيّة هو مخرج النّجاة للقوم في كلّ ما ضاقت به نفوسهم وأعيتهم الحيلة في تخريجه بما يتوافق مع أصولهم.

على أنّ ثمّة جماعةً منهم لم يجدوا مناصًا من الإقرار بعلاقة هشام بموت إمامه، لكنهم في الوقت ذاته حاولوا أن يلتمسوا له من الأعذار ما يُعفيه من موجبات الملام، وعلى رأس هؤلاء ابنُ طاووس (ت٦٧٣هـ) الذي قال –:"الذي يقال في ذلك: أنه وإن كان جرى ضررٌ بطريق هشام على مولانا أبي الحسن عليه السّلام فإنه لم يكن أمرًا مقصودًا، بل هو شيء عرض في طريق الذّبّ على مولانا والتّأسيسِ لخلافته والذَّبِّ عن ناحيته، وبموضع مسامحة مَن ابتدأ أمره بصواب فآل إلى خطأ"[٢].

وكذلك المجلسيُّ الذي قال –:"لعلّ هذه الزّلات التي كانت لشدّة حبِّهم ورسوخِهم في الدِّين مقرونةٌ بالشّفاعة والمغفرة كما وعده عليه السّلام"[٣].

وقال محمد باقر البَهْبَهَاني (ت١٢٠٦هـ) –:"الظّاهر أنّ هشامًا ارتكب خلافَ التّقيّة، وغير ظاهر أنه ارتكب عمدًا وعالِمًا بأنه خلاف التّقيّة وأنّ قتلَه عليه السّلام صار من جهته"[٤].

وقول البَهْبَهَاني هنا بأنّ من "غير ظاهر أنه ارتكب عمدًا وعالِمًا بأنه خلاف التّقيّة وأنّ قتلَه عليه السّلام صار من جهته" محاولةٌ ضعيفة للدّفاع عنه، فكيف لا يكون عامدًا وعالمًا بمخاطر مسلكه وقد تردّد إليه رسولُ الكاظم برسالةٍ صريحة منه ينهاه فيها عن الكلام ويخبره بخطر إصراره على حياته أكثرَ من مرّة، وهل وراء قوله له: "فإن سكتَّ وإلّا فهو الذّبح" بيان وتصريح؟!

والحقيقة أنّ توجُّس العبّاسيّين عمومًا من أطماع العلويّين بالمُلك وقناعتهم بأحقِّيّتهم به – على ما هو معروف تاريخيًّا – جعلهم في غاية الحذر منهم والتّحسُّس تجاه كلّ ما يُنقل عنهم، والكاظمُ متّهم بالتّطلُّع للمُلْك[٥] حتى إنّ المهديَّ العبّاسيَّ (ت١٦٩هـ) سبق أن أحضره إلى بغداد وسجنه عنده، ثمّ أخرجه "وأخذ عليه العهد أن لا يَخرج عليه ولا على أحد من أولاده، فقال: والله ما هذا من شأني ولا حدّثتُ فيه نفسي"[٦].

---

(١) انظر: منتهى المقال للمازَنْدَرَاني (٤٢٨/٦).

(٢) التّحرير الطّاووسي للعاملي (٥٩٨).

(٣) مرآة العقول للمجلسي (٢٧٧/٢).

(٤) تعليقة على منهج المقال للبَهْبَهاني (٣٥٦).

(٥) انظر: منهاج السُّنّة النّبويّة لابن تيميّة (٥٧/٤).

قال شيخهم ابن بابويه القُمّي المعروف بـ(الصَّدُوق) في كتابه كمال الدّين وتمام النّعمة (٣٦١) –:"كان موسى بن جعفر عليهما السّلام في ظهوره كاتمًا لأمره، وكان شيعتُه لا تختلف إليه ولا يجترون".

(٦) البداية والنّهاية لابن كثير (١٨٣/١٠).

ويبدو أنّ الرّشيد لم يكن يضمر في نفسه شرًّا للكاظم، إذ مضت تسعُ سنين من خلافته بسلام، وفي سنة ١٧٩هـ تجدّدت لديه المخاوفُ من جديد حين أبلغه بعضُ أقارب الكاظم أنّ "النّاسَ يحملون إلى موسى خُمُسَ أموالهم، ويعتقدون إمامتَه، وأنه على عزم الخروج عليك"(١).

ويبدو أيضًا أنّ ما جرى للكاظم مع أبيه وحَلِفَه له بأنه لم يُحدِّث نفسَه بالخلافة لم يغب عن ذهن هارون، فبالرّغم من انبعاث شكوكه من مرقدها إلّا أنه لم يتعجّل في استدعاء الكاظم إلى بغداد مرّةً أخرى خوفًا من أن يكون ما نُقِل إليه من كذب الوشاة وحسد المغرضين، وما أكثرَهم!

غير أنّ الأمر ازداد سوءًا حين بلغه أنّ أحد كبار شيعة الكاظم وخواصّه في العراق "يزعم أنّ لله في أرضه إمامًا غيرَك مفروض الطّاعة ... ويزعم أنه لو أمره بالخروج لخرج"(٢).

ومع هذا كلِّه فقد ظلّ الرّشيد محتفظًا بهدوئه، حيث أمر وزيره أبا الفضل خالد بن يحيى البَرْمَكي بأن: "اجْمَعْ عندك المتكلِّمين، وأكون أنا من وراء السِّتر بيني وبينهم لا يفطنون بي، ولا يمتنع كلُّ واحد منهم أن يأتي بأصله لهيبتي"(٣).

وبعيدًا عمّا يُذكر من أنّ سبب حضور الرّشيد نابع من رغبته الذّاتيّة في الحضور والاستماع لا أكثر فإنّ الذي نكاد نجزم به أنّ كلّ ما جرى كان مدبّرًا بعناية فائقة من قِبل الخليفة ووزيره، فالخليفة يحضر بنفسه ليتوثّق ممّا بلغه، والمسألةُ المطروحة هي مسألة الإمامة، والهدف الحقيقيّ هو استنطاق هشام بن الحكم دون أن يشعر.

وقد كانت هذه المناظرة بمثابة القشّة التي قصمت ظهر البعير، وبسماع الخليفة كلام هشام قطعت جهيزةُ قولَ كلّ خطيب، حيث استبدّ الغضب بالرّشيد فصاح -:"قد أفصح!"(٤).

وفي هذه اللّحظة بالتّحديد اضمحلّت سُحُب الشّكوك التي كانت تحوم فوق رأس الرّشيد واجتمعت القرائنُ كافّة على صحّة ما بلغه، فمن جهة يأتيه بعضُ أقارب الكاظم في المدينة ليؤكّدوا له أنّ الرّجل يجمع المال -باسم الخُمُس -استعدادًا للخروج عليه، ومن جهةٍ أخرى يرى بأمّ عينيه كبيرَ شيعة الكاظم في العراق وأحد خواصّه يناظر على إمامة عليٍّ وبنيه ويُصرّح باستعداده للخروج لو أُمِر بذلك.

وهنا وجد هارون نفسَه أمامَ مؤامرة انقلابيّة لا بُدّ من وأدها في مهدها، فأصدر أوامره المباشرة بالقبض على هشام وأصحابه(٥)، "وبعث إلى أبي الحسن موسى عليه السّلام فحَبَسَه"(٦)، و"لمّا علم هشامٌ أنه قد أُتيَ

(١) الفخري في الآداب السّلطانيّة لابن الطِّقْطَقي (١٩٦).
(٢) رجال الكَشِّي للطّوسي (٥٣٤/٢).
(٣) المصدر السّابق (٥٣٤/٢).
(٤) رجال الكَشِّي للطّوسي (٥٣٨/٢).
(٥) انظر: المصدر السّابق (٥٣٨/٢).
(٦) رجال الكَشِّي للطُّوسي (٥٣٨/٢)، بحار الأنوار للمجلسي (١٩٢/٤٨).

هرب وطُلِبَ فلم يُقدَر عليه"[١]، فأُخِذَ بسببه خلقٌ من إخوانه وأصحابه منهم محمد بن سليمان النّوفلي وابنُ ميثم وغيرهما، ولم يُفرَج عنهم إلّا بعد موته[٢].

المبحث الثّاني: آراء هشام بن الحكم الاعتقاديّة ومقولاته الكلاميّة

سبقت الإشارة إلى ما كان يُعاني منه المذهب الشِّيعيُّ من تهافُت في البُنى الاستدلاليّة بعامّة وقصور تامّ في الجانبين النّقليّ والعقليّ، فإذا نظرنا إليه من النّاحية الرِّوائيّة وجدنا أنّ ثَمّة إعوازًا شديدًا في الأدلّة النّقليّة التي تؤسّس لمقولاته العقديّة، كما أنّ ثَمّة ضعفًا كبيرًا لدى أهله في إقامة الدّلائل العقليّة – وفق قوانين المنظومة الكلاميّة – وعجزًا واضحًا عن ردّ إيرادات الخصوم ودفعِ شُنَعهم على المذهب ممّا جعل موقفهم في غاية الهشاشة.

وقد كان الشِّيعة يدركون هذا جيّدًا في وقت مبكّر من تاريخهم، فحاولوا معالجة ما لديهم من إعواز في الجانب النّقليّ بالكذب: تارةً باختلاق أحاديثَ لا أصل لها بالمرّة، وتارةً أخرى بالزّيادة في الثّابت منها، حتى بذّوا بذلك غيرهم من سائر الطّوائف، جاعلين الكذب جزءًا لا يتجزّأ من دينهم، ومن المعلوم أنّ الكذب حيلة العاجز!

وأمّا بالنّسبة للجانب العقليّ فقد تأخّر تدارك الخلل فيه كثيرًا؛ بناءً على ما كان يشوب مبانيه الكلاميّة من تعارض مع صريح العقل، وهو ما شكّل عامل طرد للأذكياء من أصحاب النّظر العقليّ الخالص عن الانتساب إليه والدّفاع عنه؟![٣] وهذا ما كان يُبقي أهله في دائرة العجز عن مواجهة خصومهم في وقت استحكمت فيه النّزعة العقلانيّة وامتلأ بكبار النُّظّار والمتكلّمين.

ولا شكّ بأنّ انضمام هشام بن الحكم إلى المذهب – بموهبته الجدليّة ومَلَكَتِه العقليّة –كان في نظر الإماميّة هبةً سماويّة طالما انتظروها وحلموا بها، لا سيّما أنّ "أصحاب الأئمّة على الغالب كانوا من العوامّ أو كانوا شبهَ مثقّفين"[٤]، وهذا هو السّرّ في الحفاوة الزّائدة التي قابلوه بها على رغم حداثة سنّه، وسرعان ما تمكّن هذا الشّاب اليافع من فرض نفسه على الواقع الشِّيعيّ ليصبح لسان الطّائفة في عصره، وبذلك بدأ فصلٌ جديد في تاريخ تطوّر المذهب الاثني عشري من جهة تأسيس علم الكلام ومن جهة ما طال بِنيتَه العقديّة من تغيير.

وعلى الرّغم من تقدير الشِّيعة بعامّة له والتفافهم حوله إلّا أنّ ثمّة جماعةً منهم اختصّوا به فتابعوا طريقتَه واعتنقوا كافّة آرائه حتى ما انفرد به عن سواه، وهم الذين عُرفوا بـ(الهشاميّة) نسبةً إليه[٥].

---

(١) كمال الدِّين وتمام النّعمة للصَّدُوق (٣٦١).

(٢) انظر: رجال الكَشِّي للطُّوسي (٥٣٨/٢)، كمال الدِّين وتمام النّعمة للصَّدُوق (٣٦١).

(٣) لعلّ هذا من الأسباب التي حدت بالشّيعة إلى البحث عن مرغّبات للدّخول في المذهب وعوامل جذب إليه، وقد أشار موسى الموسوي في كتابه الشِّيعة والتّصحيح (١١٢) إلى نحوٍ من ذلك فقال–:"إنّ فكرة الزّواج المؤقّت – على ما يبدو لي – استُخدِمَتْ في حثّ الشِّيعة – ولا سيّما الشّباب منهم – للالتفاف حول المذهب؛ لِمَا فيها من امتيازات خاصّة لا تُقِرّها المذاهب الإسلامية الأخرى، ولا شكّ أنّ الإغراء الجنسيّ المباح باسم الدِّين يستقطب الشّباب وأصحابَ النُّفوس الضّعيفة في كلّ عصر ومصر".

(٤) كسر الصّنم للبُرْقُعِي (١٠٢).

(٥) انظر: بحار الأنوار (٣٤٢/٢٧).

وسوف نحاول في هذا المبحث – بإذن الله تعالى – جمع كلّ ما نتمكّن من الوقوف عليه من الآراء والمقولات المنسوبة إلى هشام بن الحكم سواءٌ كان ذلك في كتب الموافقين أو المخالفين، وبغَضّ النّظر عن كون المسألة من دقيق الكلام أو جليله حتى تكمل الصُّورة المعرفيّة له، وهنا يجب التّنبيه إلى أمرين:

١. أنّ المنقول عن هشام في كتب الإماميّة من المسائل الكلاميّة قليلٌ نسبيًّا إذا ما قورن بكلامه في الإمامة وسؤالاته المختلفة لجعفر الصّادق، وكأنّ القوم أرادوا إماتة تلك الآراء بعد أن امتزج المذهبُ في الأصول بمذهب المعتزلة، ومن المعلوم أنّ الاعتزال يقوم على التّعطيل الذي هو نقيض التّشبيه.

٢. أنّ ثمّة اختلافًا وتناقضًا في بعض الآراء المنقولة عنه، بحيث لا يمكن الجزمُ فيها بشيء لاسيّما مع إنكار بعض أصحابه لها(١).

ولعلّ مردّ ذلك إلى اشتغاله الطّويل بالجدل ودخولِه في معارك كلاميّة مع كبار النُّظّار في زمانه، ومن المعلوم أنّ هذه الصّنعة في الأصل صنعةٌ عقليّة محضة ترتكز على الاحتكام لقوانين النّظر العقليّ الصِّرف وما ينتج عنه، ومن أجل ما جُبِلت عليه العقولُ من الاختلاف والأنظارُ من التّفاوت كَثُرَ التّردُّدُ وازدادت الحيرةُ والاضطراب عند المتكلِّمين بعامّة، بل أصبح ذلك من أبرز سِماتهم إذا ما قورنوا بغيرهم.

كما أنّ صنعة الجدل تعتمد في جزء كبير منها على ذكر ما يستلزمه قولُ الخصم من الفساد، وحينئذٍ فليس أمام المُناظر إلّا أحد خيارين:

إمّا أن يتبنّى ذلك اللّازم بما فيه، وإمّا أن يحاول الفرار من معرّته بإعادة بناء مقولته الكلاميّة مرّةً أخرى على صورة لا تؤدّي إليه.

بالإضافة إلى أنّ بعض آرائه لم تعرف طريقها إلى كتب المقالات إلّا من خلال المعتزلة الذين كانوا أشدَّ خصومه وأعظمَ مُناوئيه، ولا يعلم إلّا الله هل حُكِيَتْ عنه تلك الآراء بِدِقّة أم دخلها تحريف وتقوُّلٌ وحكايةٌ بطريق

تنبيه: حاول بعضُ الإماميّة المعاصرين إنكار وجود فِرقة الهشاميّة وغيرها، فقد اتّهم محمد آصف محسني في كتابه: صراط الحقّ (١٦٤/١) الشَّهْرَسْتانيَّ بأنه "يريد أن يخترع مذهبًا باسم الهشاميّة ومذهباً باسم الزُّرَاريّة وهكذا تكثيرًا لفِرَق الشّيعة؛ لأغراضٍ غيرِ خافية على المتأمّلين" موكِّدًا كونَ "هشام وزُرَارة ويونس ومؤمن الطّاق وأمثالهم من الأجلّاء والأعيان ليسوا إلّا من الفِرْقة الإماميّة المعتقدين بإمامة الاثني عشر إمامًا من آل محمد صلى الله عليه وعليهم، ولا وجود للهشاميّة والزُّرَاريّة وأمثالِهما من المذاهب المتخيّلة في خيال الشَّهْرَستاني ومَن قلّده من متكلّمي الأشاعرة وغيرها".

وأشار جعفر سبحاني في كتابه بحوث في الملل والنِّحل (٤٣/٧) إلى أنّ كثيرًا من الفِرَق التي يذكرها كُتّاب المقالات كالهشاميّة والزُّرَاريّة واليونسيّة والشّيطانيّة "فِرقٌ في عالم الوهم والخيال، نسجها مناوئو أهل البيت لتشويه سمعة الشّيعة الإماميّة".

وكرّر هذا الادّعاءَ عليّ الكُوْراني في كتابه: الوهابيّة والتّوحيد (٢٤٧) حيث قال –:"لا وجود لمثل هؤلاء في عصرنا، ولا سمعنا بهم في تاريخ الشّيعة، ولا وجدنا لهم ذِكْرًا في مصدر موثوق، ولكن مؤلّفي كتب الملل يرمون الشّيعة بتُهَمٍ عظيمة ولا يذكرون لها مستندًا".

وردًّا على هذه الدّعوى الجوفاء سوف نورد – بإذن الله – في متن هذا البحث من الأحاديث المرويّة عن بعض أئمّتهم ومن كلام متقدّمي علمائهم ما يُثبِت تبنّي هشام بن الحكم لجملة من الآراء التي تابعه عليها جماعة من الشّيعة، وكثيرًا ما يُطلق عليهم في الرّوايات (أصحاب هشام)، وفي بعضها تصريحُ بعضهم بأنه يقول بقول هشام، وهؤلاء الذين نهى محمد الجَوَاد عن الصّلاة خلفهم.

(١) انظر: شرح نهج البلاغة لابن أبي الحَدِيد (٢٢٣/٣)، بيان تلبيس الجهميّة لابن تيميّة (٤١٠/١)، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٤٣٥/٥).

القياس أو الاستلزام؟! وقد أشار الحسن بن موسى النُّوْبَخْتي (ت٣١٠هـ) إلى نحو هذا بقوله –:"اختلف الحاكون من مخالفي هشام عن هشام، فحكوا عنه دروبًا من الأقاويل مختلفة لا تليق به، وما رأيتُ أصحابَه يدفعونها عنه"(١).

وعلى كلٍّ فيمكن تقسيم ما وقفتُ عليه من آراء هشام بن الحكم ومقولاته إجمالًا إلى قسمين:

القسم الأوّل: آراؤه الاعتقاديّة.

وتفصيلها على النّحو التّالي:

- موقفه من نظريّة المعرفة:

ذهب هشام بن الحكم وأصحابه إلى أنّ "المعرفة كلَّها اضطرارٌ بإيجاب الخِلْقة، وأنها لا تقع إلّا بعد النّظَر والاستدلال، يعنون بـ(ما لا يقع منها إلّا بعد النَّظَر والاستدلال): العلمُ بالله عزّ وجلّ"(٢).

وذهب إلى أنّ "الأعراض لا تصلح أن تكون دلالةً على الله تعالى؛ لأنّ منها ما يثبت استدلالًا، وما يُستدَلّ به على الباري يجب أن يكون ضروريَّ الوجود لا استدلالًا"(٣).

- آراؤه في الذّات الإلهيّة:

الذي عليه عامّة علماء الفِرَق وكُتّاب المقالات أنّ هشامًا كان يدين بالتّشبيه في باب الإلهيّات مثلما هو الشّأن في قُدَماء الشّيعة(٤)، بل إنه كان من غالية المجسِّمة الذين يصدرون في كثير من آرائهم عن قياس الخالق على المخلوق(٥).

فقد ذهب إلى أنّ لربّه صورةً(٦)، فهو جسمٌ(٧) مركّبٌ ذو أبعاضٍ وأجزاء(٨)، مُصمَت ليس مجوَّفًا ولا متخلخلًا(٩)، وهذا الجسم عريضٌ عميقٌ طويل؛ لأنه ما لم يكن كذلك دخل في حدّ التّلاشي(١٠)، وأنه مُتناهي

---

(١) انظر: بيان تلبيس الجهميّة لابن تيميّة (٤١٠/١).

(٢) مقالات الإسلاميّين للأشعري (٥٢).

(٣) الملل والنِّحَل للشَّهْرَستاني (١٨٥/١).

(٤) انظر: الانتصار للخيّاط (١٠٦)، الفَرْق بين الفِرَق للبغدادي (٢١٤)، اعتقادات فِرَق المسلمين والمشركين للرّازي (٦٣)، منهاج السُّنّة النّبويّة لابن تيميّة (٧٢/١) و(٢٢٠/٢)، درء تعارض العقل والنّقل (٣٣١/٢)، بيان تلبيس الجهميّة (٤١٦/١)، العقيدة الأصفهانيّة (٩٢).

(٥) انظر: التّبصير في الدّين للإسفراييني (١٠٢)، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (١٨٨/٤).

(٦) انظر: بيان تلبيس الجهميّة لابن تيميّة (٤١٠/١).

(٧) لفظ (الجسم) في اصطلاح المتكلّمين أعمُّ منه في لسان العرب، ومقصودُ هشام بـ(الجسم) هنا: الموجود القائم بنفسه. انظر: مقالات الإسلاميّين للأشعري (٣٠٤) و(٥٢١)، البدء والتّاريخ للمقدسي (٣٩/١)، بيان تلبيس الجهميّة لابن تيميّة (٥٠٥/١) و(٤٩٩/٢).

(٨) انظر: مقالات الإسلاميّين للأشعري (٢٠٧)، البدء والتّاريخ للمقدسي (١٤٠/٥)، الملل والنِّحَل للشَّهْرَستاني (١٨٤/١)، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحَدِيد (٢٢٣/٣)، بيان تلبيس الجهميّة لابن تيميّة (٤٠٧/١).

(٩) انظر: البدء والتّاريخ للمقدسي (٨٥/١).

(١٠) انظر: مقالات الإسلاميّين للأشعري (٣٢) و(٢٠٧)، الفَرْق بين الفِرَق للبغدادي (٤٨)، بيان تلبيس الجهميّة لابن تيميّة (٤١٤/١).

الذّات بمعنى: أنّ له مقدارًا ينتهي إليه ولا يتجاوزه[١]، وانتهى قولُه إلى أنّ الرَّبّ سبعةُ أشبار بشبر نفسه؛ لأنّ هذا المقدار – في رأيه – أقربُ الى الاعتدال من سائر المقادير[٢]، كما أنه متساوٍ في طوله وعرضه وعُمقه، فطولُه مثلُ عرضه وعرضُه مثلُ عمقه[٣]، فهو كالبِلَّوْرَة أو اللُّؤلؤة البيضاء المستوية الاستدارة التي من حيث أتيتَها رأيتَها على هيئةٍ واحدة، وهو نورٌ ساطع كسَبِيكة الفضّة الصّافية يتلألأ من كلّ اتّجاه[٤].

وقد ذكر أبو الهُذَيل العلّافُ في بعض كتبه أنه قال لهشام ذاتَ مرّة – وهما في مكّة –: أيُّما أعظمُ: إلهُكَ أو هذا الجبل (وأومأَ إلى جبل أبي قُبَيس)؟ فقال: هذا الجبل يُوفي عليه، أي: هو أعظم منه[٥].

وقد عابَ مقالاتِه هذه خصومُه من المعتزلة واستشنعوها جدًّا، حتى قال بِشْر بن المُعْتَمِر (ت٢١٠هـ) رأس المعتزلة البغداديّين:

تَلعّبتَ بالتّوحيد حتى كأنما ... تُحدِّث عن غُولٍ ببيداءَ سَمْلَقِ[٦]

وحين عرض ابنُ قُتيبةَ الدِّينَوَرِي للكلام عن هشام تحرَّجَ من حكايتها وعفَّ عن ذِكرها[٧].

ومن استعرض هذه المقولات ونظائرها جزم بمبالغة الإماميّة في الثّناء على مَقْدِرات هشام، وأنه كان بمقاييس علماء الكلام "من مستضعفي المتكلِّمين" على حدّ تعبير ابن أبي الحَدِيد (ت٦٥٦هـ) [٨]، وهو ما انتبه إليه أيضًا أبو الفضل البُرْقُعِي (ت١٤١٣هـ) حيث قال –:"الظّاهر أنّ المدائح الكثيرة عن علم هشام كانت في غير مكانها"[٩].

ويبدو أنه مع شدّة الإنكار والتّشنيع عليه "رجع عن ذلك وقال: هو جسم لا كالأجسام"[١٠]، وعلى هذا اجتمعت كلمةُ أصحابه[١].

---

(١) انظر: البدء والتّاريخ للمقدسي (٨٥/١)، الفَرْق بين الفِرَق للبغدادي (٣٢٠)، الملل والنِّحَل للشَّهْرَستاني (١٨٤/١)، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحَدِيد (٢٣٦/٣)، بيان تلبيس الجهميّة لابن تيميّة (٤١٠/١).

(٢) انظر: مقالات الإسلاميّين للأشعري (٢٠٨)، الفَرْق بين الفِرَق للبغدادي (٣٢٠)، الفصل في الملل والأهواء والنِّحَل لابن حزم (١٣٩/٤)، اعتقادات فِرَق المسلمين والمشركين للرّازي (٦٤)، بيان تلبيس الجهمية لابن تيميّة (٤١٠/١).

وقد بيّن البغداديُّ السِّرّ في اختياره السّبعةَ الأشبار فقال في الفَرْق بين الفِرَق (٤٨) –:"كأنه قاسَهُ على الإنسان؛ لأنّ كلّ إنسان في الغالب من العادة سبعةُ أشبار بشبر نفسه".

(٣) انظر: مقالات الإسلاميّين للأشعري (٣١).

(٤) انظر: مقالات الإسلاميّين للأشعري (٣٢)، التّبصير في الدِّين للإسفراييني (٤٠) و(١٠٢)، الفَرْق بين الفِرَق للبغدادي (٤٨)، اعتقادات فِرَق المسلمين والمشركين للرّازي (٦٤)، بيان تلبيس الجهميّة لابن تيميّة (٤١٠/١).

(٥) انظر: الفَرْق بين الفِرَق للبغدادي (٤٨).

(٦) المُنْيَة والأمل للقاضي عبد الجبّار (٥٠). والسَّمْلَق هنا: "القَفْر الذي لا نبات فيه" لسان العرب لابن منظور (١٦٤/١٠).

(٧) انظر: تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة (٤٨).

(٨) انظر: شرح نهج البلاغة لابن أبي الحَدِيد (٢٢٣/٣).

(٩) كسر الصّنم للبُرْقُعِي (١٠٢).

(١٠) انظر: مقالات الإسلاميّين للأشعري (٣٣). وللاستزادة انظر تعليق ابن حزم على من قال ذلك في الفصل في الملل والأهواء والنِّحَل (٩٤/٢).

وهشام بن الحكم هو أوّل – أو مِن أوّل – مَن قال: إنّ الله جسم[٢].

وذهب إلى أنّ بين الله تعالى وبين ما خلقه من الأجسام مشابهةً من جهةٍ من الجهات، ولولا هذه المشابهة لَمَا دلّت عليه[٣].

غير أنه قد حُكي عنه خلافُ هذا أيضًا وأنه كان يقول: إنه جسم وأبعاضٌ لا يُشبهها ولا تُشبِهه[٤].

وذهب إلى أنّ ربَّه له لونٌ وطعمٌ ورائحة ومَجَسَّة، وأنّ لونه هو طعمُه وهو رائحتُه، ورائحتَه هي مَجَسَّته، ولكنه لم يعيِّن لونًا ولا طعمًا هو غيره[٥].

وذهب إلى أنه قد كان لا في مكان، ثمّ بعد خلقه الأماكنَ صار في مكانٍ دون مكان، وأنّ مكانه هو العرش، وأنه مماسٌّ للعرش، وأنّ العرش قد حواه وحده على وجهٍ لا يفضل أحدُهما على الآخر[٦].

وذهب إلى أنه يتحرّك تارةً ويسكن أخرى، ويقعد مرّة ويقوم أخرى، وأنّ حركته هي فعلُه الشّيء وليست انتقالًا من مكان إلى مكان، وأنه مريدٌ للأشياء، وإرادته التي هي صفتُه حركةٌ، وهي معنى لا هي الله ولا غيره، وإذا أراد الشّيء تحرّكَ فكان ما أراد[٧].

وكان يستدلّ من القرآن على أنّ الله جسمٌ بقوله تعالى ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥]؛ ويقول: "لو كان غيرَ جسم لم يكن هذا مدحًا"[٨].

وذهب إلى القول بقيام أفعاله به، وهو ما يُسمِّيه المتكلّمون بـ(قيام الحوادث)[٩].

وذهب إلى أنه "يستحيل أن يجمع الله سبحانه بين القُدرة والعلم والإرادة والموت، كما يستحيل أن يجمع بين الحياة والموت"[١٠].

وقد أشار ابنُ حزم إلى أنّ "مَن اخترع لفظَ (الصِّفات) المعتزلةُ وهشامٌ ونظراؤه من رؤساء الرّافضة"[١١].

---

(١) انظر: بيان تلبيس الجهميّة لابن تيميّة (١/٤١٠).

(٢) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٣/١٨٦)، بيان تلبيس الجهميّة له أيضًا (١/٤١٠)، منهاج السُّنّة النّبويّة له أيضًا (١/٧٢) و (٢/٥٠٢ و٥٠١)، نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام للنّشار (٢/١٧٣).

(٣) انظر: مقالات الإسلاميّين للأشعري (٣٢)، الفَرْق بين الفِرَق للبغدادي (٤٩)، الملل والنِّحَل للشَّهْرَستاني (١/١٨٤).

(٤) انظر: مقالات الإسلاميّين للأشعري (٣٢)، الملل والنِّحَل للشَّهْرَستاني (١/١٨٤).

(٥) انظر: مقالات الإسلاميّين للأشعري (٣٢) و(٣٣) و(٢١٠)، الفَرْق بين الفِرَق للبغدادي (٤٨).

(٦) انظر: مقالات الإسلاميّين للأشعري (٣٢) و(٢١٠)، البدء والتّاريخ للمقدسي (١/١٠٤) و(٥/١٤٠)، رسائل الشّريف المرتضى (٣/٢٨١)، الفَرْق بين الفِرَق للبغدادي (٤٨) و(٤٩)، الملل والنِّحَل للشَّهْرَستاني (١/١٨٤)، بيان تلبيس الجهميّة لابن تيميّة (١/٤٠٠ و٤١٠).

(٧) انظر: مقالات الإسلاميّين للأشعري (٣٢) و(٤٠) و(٢١٣) و(٥١٥)، الفَرْق بين الفِرَق للبغدادي (٥٢)، درء تعارض العقل والنّقل لابن تيميّة (٢/٣٣٢).
تنبيه: الذي في رسائل الشّريف المرتضى (٣/٢٨١) عن هشام أنه يقول –:"يتحرّك وينتقل".

(٨) البصائر والذّخائر للتّوحيدي (٧/١٧٨).

(٩) انظر: درء تعارض العقل والنّقل لابن تيميّة (٢/١٧٣)، منهاج السُّنّة النّبويّة له أيضًا (٢/٣٧٩).

(١٠) انظر: الفصل في الملل والأهواء والنِّحَل لابن حزم (٥/٣٥).

(١١) المصدر السّابق (٢/٩٥).

- موقفه من العلم الإلهي:

ذهب هو وأصحابُه إلى أنّ لله تعالى علمًا على الحقيقة لا المجاز[١]، لكنهم قالوا باستحالة "أن يكون الله لم يزل عالِمًا بالأشياء بنفسه، وأنه إنما يعلم الأشياء بعد أن لم يكن بها عالِمًا، وأنه يعلمها بعلم"[٢] يَحدُث في ذاته فيوجب له الصِّفة[٣].

وعندهم أنّ "علم الله تعالى هو غيرُ الله تعالى، وهو محدثٌ مخلوق"[٤]، وعلى الرّغم من قولهم بحدوث علمه بالأمور المستقبليّة إلّا أنهم لا يجوّزون وصف ذلك العلم بالحدوث ولا بالقدم أيضًا لأنّ قاعدتهم أنّ الصّفة لا توصف[٥].

وقد شبّهوا علمه بالمستقبليّات بإدراك الأشياء التي لم تقع، فكما لا يُدرَك ما يُستقبل من الأمور إلا بعد وقوعها فكذلك العلم بها[٦].

واستظهر عبد الله نِعمة العامليّ أنّ "هذا الرّأي من الرّواسب الجهميّة التي بَقِيت في تفكير هشام، فإنه بمقدّمته ونتيجته قد جاءه من الجهم بن صفوان، ولعلّ الجهم هو أوّل من قال بهذه المقالة"[٧].

وعلى كلّ فـ"هذا قولٌ قد أطبق أكثرُ المسلمين على عدم الالتفات إليه، واتّفقوا على أنه يجب تنزيهُه تعالى عنه"[٨]، بل "هذا كفرٌ صحيح"[٩] على حدّ قول ابن حزم، بل روت كتبُ الشِّيعة عن عليّ الرِّضا أنه قال -:"من قال بأنّ الله تعالى لا يعلم الشّيء إلّا بعد كونه فقد كفر وخرج عن التّوحيد"[١٠].

وزعم هشام ومن سار على نهجه أنه يلزم من القول بعلمه تعالى بالحوادث قبل وجودها نفيُ قُدرتِه تعالى على الفعل أو التّرك[١١]، وأنه "لو كان لم يزل عالِمًا لكان المعلوم لم يزل لأنه لا يصحّ عالِمٌ إلّا بمعلوم موجود"[١٢]، وأنه لو كان عالِمًا بما سيفعله عباده لَما صحّ ما ذكره في كتابه من امتحانهم واختبارهم وتمايُزهم كما في قوله﴿أَمْ

(١) انظر: المصدر السّابق (٢/٩٩).

(٢) مقالات الإسلاميّين للأشعري (٣٧) و(٤٩٣)، الانتصار للخيّاط (١٠٩)، تثبيت دلائل النّبوّة للقاضي عبد الجبّار (١/١١٨)، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحَدِيد (٣/٢١٩) و(١١/٦٣)، التفسير الكبير للرّازي (٤/٣٢)، المطالب العالية له أيضًا (٣/٣١٣).

(٣) انظر: الفصل في الملل والأهواء والنِّحَل لابن حزم (٤/١٣٩)، درء تعارض العقل والنّقل لابن تيميّة (٢/٣٣١).

(٤) الفصل في الملل والأهواء والنِّحَل لابن حزم (٢/٩٩).

(٥) انظر: مقالات الإسلاميّين للأشعري (٣٧) و(٢٢٢).

(٦) انظر: شرح نهج البلاغة لابن أبي الحَدِيد (٣/٢١٩).

(٧) هشام بن الحكم لعبد الله نعمة العاملي (١٤٠).

(٨) المطالب العالية للرّازي (٤٣٠).

(٩) الفصل في الملل والأهواء والنِّحَل لابن حزم (٤/١٣٩).

(١٠) الغَيبة للطّوسي (٤/١٧٣).

(١١) انظر: روح المعاني للآلوسي (١٥/٢٠٧).

(١٢) مقالات الإسلاميّين للأشعري (٤٩٤).

حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿١٤٢﴾﴾ [آل عمران: ١٤٢]، وقوله ﴿* وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ﴾ [البقرة: ١٢٤]، وقوله ﴿إِن يَعْلَمِ ٱللَّهُ فِى قُلُوبِكُمْ خَيْرًا يُؤْتِكُمْ خَيْرًا مِّمَّآ أُخِذَ مِنكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ﴾ [الأنفال: ٧٠]، وقوله ﴿ٱلْـَٰٔنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا﴾ [الأنفال: ٦٦]، وقوله ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۖ فَلَيَعْلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ وَلَيَعْلَمَنَّ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴿٣﴾﴾ [العنكبوت: ٣] إلى غير ذلك [١].

هذا هو المشهور عنه من الاعتقاد في العلم الإلهيّ، وقد حكى عنه بعضُهم أنه يقول –: "كان في الأزل عالِمًا بحقائق الأشياء وماهيّاتها فقط، وأمّا حدوث تلك الماهيّات ودخولُها في الوجود فهو تعالى لا يعلمها إلّا عند وقوعها"[٢].

وعن كيفيّة علمه تعالى بما في باطن الأرض فقد زعم "أنّ الله جلّ وعزّ إنما يعلم ما تحت الثّرى بالشُّعاع المتّصل منه الذّاهبِ في عمق الأرض، ولولا ملابستُه لِما وراء ما هناك لَما درى ما هناك"[٣].

وعلى الرّغم من أننا لم نعثر على كلام صريح لهشام في البَدَاء[٤] إلّا أنه لازم قوله من جهة كون "علمِ الله يتأثّر بحدوث أشياء جديدة"[٥] لم تكن معلومةً له من قبل، وبيان ذلك أنه ما دام يرى أنّ علم الله الأزليَّ غيرُ محيط بتفاصيل المستقبليّات؛ فمن الجائز أن "يحكم بالشّيء ثمّ يتبيّن له مالم يكن عَلِمَه، فينتقض حكمُه لِمَا ظهر له من خطئه"[٦].

كما أثبت قولَه بالبداء الشّريفُ المرتضى (ت٤٣٦هـ) لكنه فسّره بالنّسخ[٧].

- موقفه من صفة السّمع والبصر والقدرة والحياة:

وذهب هشام إلى "أنّ الله سميعٌ بسمع، بصيرٌ ببصر"[٨].

واطّرد قولُه في سائر الصّفات من القُدرة والإرادة والحياة السّمع والبصر وغيرها بأنها صفاتٌ لله، لا هي الله ولا هي غيره ولا هي بعضه، ولا هي قديمة ولا هي محدثة[٩].

---

(١) انظر: مقالات الإسلاميّين للأشعري (٣٧)، تفسير النَّيْسابوري (٢٦٥/٢) و(٤١٧/٣)، التفسير الكبير للرّازي (١٤/٩) و(٦٨/٢١).

(٢) تفسير النَّيْسابوري (٣٨٤/١)، التّفسير الكبير للرّازي (٣٢/٤). وانظر: شرح أصول الكافي للمازَنْدَراني (٢٥١/٣)، شرح المقاصد في علم الكلام للتَّفْتازاني (٩٣/٢).

(٣) مقالات الإسلاميّين للأشعري (٣٣) و(٢٢١)، الفَرْق بين الفِرَق للبغدادي (٤٩)، بيان تلبيس الجهميّة لابن تيميّة (٤١٤/١).

(٤) لم أجد – مِن أهل السُّنّة – مَن نسب إليه تجويزَ البَدَاء على الله صراحةً إلّا أبا عبد الله الرّازي في التّفسير الكبير (٤٣/٢).

وقد نقل شيخُ الإسلام ابنُ تيميّة في منهاج السُّنّة النّبويّة (٧٣/١) عن أبي عثمان الجاحظ أنه قال –: "ليس على ظهرها رافضيٌّ إلّا وهو يزعم أنّ ربَّه مِثلُه، وأنّ البَدَوات تعرض له، وأنه لا يعلم الشّيء قبل كونه إلّا بعلمٍ يخلقه لنفسه". ويكتسب هذا النّصُّ أهميّتَه من جهة كون أبي عثمانَ رأسًا في علم الكلام ومن جهة معاصرته لهشام كذلك.

(٥) موقف العلماء والمفكّرين من الشّيعة الإثني عشريّة لمجموعة من الباحثين (١٥٧).

(٦) منهاج السُّنّة النّبويّة لابن تيميّة (٣٩٥/٢).

(٧) انظر الشّافي في الإمامة للشّريف المرتضى (٨٧/١).

(٨) الفصل في الملل والأهواء والنِّحَل لابن حزم (١٠٩/٢).

(٩) انظر: مقالات الإسلاميّين للأشعري (٣٨) و(٢٢٢) و(٤٩٤)، الفتاوى الكبرى لابن تيميّة (٨٤/٥).

"وقد اختُلف عنه في القُدرة والحياة، فمن النّاس من يحكي عنه أنه كان يزعم أنّ البارىء لم يزل حيًّا قادرًا، ومنهم من يُنكِر أن يكون قال ذلك"(١).

وقيل: إنّ قوله في القُدرة كقوله في العلم(٢).

وكان يقول إنه "غير متناهي القُدرة"(٣).

- موقفه من صفة الكلام:

وذهب إلى أنّ الله تعالى متكلّم بكلام هو صفتُه، وهو "حروف وأصواتٌ، لكن تكلَّم به بعد أن لم يكن متكلِّمًا، وكلامُه حادثٌ في ذاته كما أنّ فعلَه حادث في ذاته بعد أن لم يكن متكلِّمًا ولا فاعلًا"(٤).

وكان يقول: القرآن كلام الله، لا يوصف بكونه خالقًا ولا مخلوقًا، ولا بكونه غيرَ مخلوق أيضًا؛ لأنه صفة والصِّفة لا توصف عنده كما تقدّم(٥).

وقال: إنّ "القرآن على ضربين: إن كنتَ تريد المسموع فقد خلق الله الصّوتَ المقطّع وهو رسم القرآن، فأمّا القرآن فهو فعلُ الله مثل العلم والحركة لا هو هو ولا هو غيره"(٦).

- موقفه من حُجِّيّة الكتاب والسُّنة:

ادّعى "أنّ القرآن نُسِخَ وصُعِد به إلى السّماء"(٧)، وأنه غُيِّر عن الوجه الذي أُنزل عليه(٨).

كما ذهب إلى أنّ السُّنّة لا تثبت بنقل الصّحابة؛ لأنهم كفّار مرتدّون!(٩).

ولا يخفى أنّ حاصل هذين التّقريرين نزعُ الثِّقة عن نُصُوص الوحي، وعدمُ الالتفات إلى ما بين أيدي النّاس منهما.

- موقفه من رؤية الله وتجويزه لِلَمْسِه:

وذهب إلى تجويز رؤية الله تعالى بالبصر على الحقيقة، قال المفيد (ت٤١٣هـ) -: "أمّا نفيُ الرُّؤية عن الله عزّ وجلّ بالأبصار فعليه إجماعُ الفقهاء والمتكلِّمين من العصابة كافّة إلّا ما حُكي عن هشام في خلافه"(١٠).

---

(١) مقالات الإسلاميّين للأشعري (٣٨).

(٢) انظر: المصدر السّابق (٤٩٤).

(٣) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحَدِيد (٢٣٦/٣).

(٤) منهاج السُّنّة النّبويّة لابن تيميّة (٣٦١/٢).

(٥) انظر: مقالات الإسلاميّين للأشعري (٤٠) و(٥٨٢)، الفَرْق بين الفِرَق للبغدادي (٥٠)، الملل والنِّحَل للشَّهْرَستاني (١٨٥/١)، منهاج السُّنّة النّبويّة لابن تيميّة (٢٤٧/٢).

(٦) مقالات الإسلاميّين للأشعري (٤٠)، منهاج السُّنّة النّبويّة لابن تيميّة (٢٤٨/٢).

(٧) التّنبيه والرّدّ على أهل الأهواء والبدع للمَلَطِي (٢٥).

(٨) انظر: الانتصار للخيّاط (٤١).

(٩) انظر: التّنبيه والرّدّ على أهل الأهواء والبدع للمَلَطِي (٢٥).

(١٠) الحكايات للمفيد (٨٥). وانظر كذلك: أوائل المقالات له أيضًا: (٥٧)، المغني للقاضي عبد الجبّار - قسم رؤية الباري (١٣٩).

وحكى عنه القاضي عبد الجبّار (ت٤١٥هـ) أنه كان يجّوز أن يُلْمَس الله تعالى[١].

- موقفه من أفعال العِباد:

وكان يذهب في باب أفعال العباد إلى القول "بالجبر الشّديد ويبالغ في ذلك"[٢] وأنها صفاتٌ للفاعلين وكلُّها مخلوقةٌ لله تعالى[٣]، وقد سأله رجلٌ من أهل الكوفة بقوله –:"أترَى الله تعالى مع رأفته ورحمتِه وحِكمته وعدلِه يُكلِّفنا شيئًا ثمّ يحول بيننا وبينه ويُعذِّبُنا؟! فقال: قد واللهِ فعل، ولكنّا لا نستطيع أن نتكلّم!"[٤].

وقد حُكيَ عنه أنه يقول –:"إنّ أفعال الإنسان اختيارٌ له من وجه واضطرارٌ من وجه، اختيارٌ من جهة أنه أرادها واكتسبها، واضطرار من جهةِ أنها لا تكون منه إلّا عند حدوث السّبَب المهيَّج عليها"[٥].

وكان يرى أنّ "الاستطاعة صفةٌ للمستطيع، ليست غيرَه ولا هي منه"[٦].

كما ذهب هو وأصحابُه إلى "أنّ الاستطاعة خمسة أشياء: (الصِّحّةُ)، و(تخليةُ الشّوؤن)، و(المُدّةُ في الوقت)، و(الآلةُ التي بها يكون الفعل) كاليد التي يكون بها اللّطمُ والفأسِ التي تكون بها النِّجارةُ والإبرةِ التي تكون بها الخياطة وما أشبه ذلك من الآلات، و(السّببُ الوارد المهيّج) الذي من أجله يكون الفعل، فإذا اجتمعت هذه الأشياء كان الفعلُ واقعًا.

فمن الاستطاعة ما هو قبل الفعل موجود، ومنها ما لا يوجد إلّا في حال الفعل وهو السّبب.

وزعم أنّ الفعل لا يكون إلّا بالسّبب الحادث، فإذا وُجِدَ ذلك السّبب وأحدثه الله كان الفعلُ لا محالة، وأنّ الموجِبَ للفعل هو السّبب، وما سوى ذلك من الاستطاعة لا يوجبه"[٧].

- موقفه من الملائكة والجِنّ والسِّحر:

وذهب إلى أنّ الجنّ مأمورون ومنهيُّون بدليل خطابه لهم بقوله ﴿يَٰمَعۡشَرَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِ إِنِ ٱسۡتَطَعۡتُمۡ أَن تَنفُذُواْ مِنۡ أَقۡطَارِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ فَٱنفُذُواْۚ لَا تَنفُذُونَ إِلَّا بِسُلۡطَٰنٖ ٣٣ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ٣٤﴾ [الرّحمن: ٣٣ – ٣٤][٨].

---

(١) انظر: المغني للقاضي عبد الجبّار – قسم رؤية الباري (١٣٩).

(٢) لسان الميزان لابن حجر العسقلاني (١٩٤/٦). وانظر: تأويل مختلف الحديث لابن قُتيبة (٤٨)، البدء والتّاريخ للمقدسي (١٣٢/٥).

تنبيه: لابن حزم الأندلسيّ رأيٌ آخر في هذه المسألة، فقد حكى في كتابه الفصل في الملل والأهواء والنِّحَل (١٤/٣) عن هشام بن الحكم أنه ذهب إلى أنّ الإنسان ليس مجبرًا، وأنّ له قوّةً واستطاعةً بها يفعل ما اختار فعله، وأنّ الاستطاعة التي يكون بها الفعلُ لا تكون إلّا مع الفعل ولا تتقدّمه البتّة.

(٣) انظر: مقالات الإسلاميّين للأشعري (٤٠) و(٤٤).

(٤) الحيوان للجاحظ (١١/٣)، تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة (٤٨).

(٥) مقالات الإسلاميّين للأشعري (٤١).

(٦) الانتصار في الرّدّ على المعتزلة القدريّة الأشرار للعِمْراني (٢٤٤/١).

(٧) مقالات الإسلاميّين للأشعري (٤٢).

(٨) انظر: مقالات الإسلاميّين للأشعري (٦٢).

والذي يظهر أنه كان يُنكر دخول الجنّيّ في بدن الإنسان مُحتجًّا على ذلك بقوله تعالى ﴿مِن شَرِّ ٱلۡوَسۡوَاسِ ٱلۡخَنَّاسِ ۝٤ ٱلَّذِي يُوَسۡوِسُ فِي صُدُورِ ٱلنَّاسِ ۝٥﴾ [الناس: ٤ – ٥] من جهة أنّ الله قال: (يوسوس في صدور النّاس) ولم يقل: (يدخل أبدانَ النّاس) [(١)]، كما جوّز "أن يكون الله سبحانه قد جعل الجوَّ أداةً للشّيطان يصل بها إلى القلب من غير أن يدخل فيه"[(٢)].

ونصّ على أنّ الشّيطان "يعلم ما يحدث في القلب، وليس ذلك بغيب؛ لأنّ الله سبحانه قد جعل عليه دليلًا، مثل ذلك أن يشير الرّجلُ إلى الرّجل أن أَقْبِل أو أَدْبِر فيعلم ما يريد، فذلك إذا فعل الانسان فعلًا يريد شيئًا من البِرّ عرف الشّيطانُ ذلك بالدّليل فينهى الإنسانَ عنه"[(٣)].

وقرّر أنّ الملائكة مأمورون منهيُّون لقول الله عزّ وجل ﴿وَمَن يَقُلۡ مِنۡهُمۡ إِنِّيٓ إِلَٰهٞ مِّن دُونِهِۦ فَذَٰلِكَ نَجۡزِيهِ جَهَنَّمَۚ كَذَٰلِكَ نَجۡزِي ٱلظَّٰلِمِينَ ۝٢٩﴾ [الأنبياء: ٢٩]، وقولِه أيضًا ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوۡقِهِمۡ وَيَفۡعَلُونَ مَا يُؤۡمَرُونَ ۝٥٠﴾ [النّحل: ٥٠][(٤)].

وكان يُنكِر أن يكون للسِّحر حقيقة موافقًا بذلك المعتزلة، فيقول فيه –: "إنه خديعةٌ ومخاريق، ولا يجوز أن يَقلِب السّاحر إنسانًا حمارًا أو العصا حيّة"[(٥)].

– موقفه من الصّحابة رضي الله عنهم:

وأمّا بالنِّسبة للصّحابة رضوان الله عليهم فقد كان يكفّر سوادَهم الأعظم ويطعن فيهم[(٦)]، زاعمًا أنهم قد ارتدّوا بعد وفاة النّبيّ صلى الله عليه وسلم فغيّروا وبدّلوا حين بايعوا أبا بكر الصّدّيق (ت١٣هـ) مداهنةً له ونفاقًا معه، وأزالوا عليًّا عن مقام خلافته لأحقاد كانت فيهم بسبب مَن قتل من آبائهم وعشيرتهم في غزواته[(٧)]، "وأنه ما بقي مع عليٍّ على الإسلام إلّا أربعة: سلمان وعمّار وأبو ذرّ والمقداد بن الأسود"[(٨)]، وهم – بزعمه – الذين "أقاموا على اعتقاد هذا النّصّ بضمائرهم وقلوبِهم دون الإظهار بألسنتهم"[(٩)].

---

(١) انظر: المصدر السّابق (٦٢).

(٢) المصدر السّابق (٦٢).

(٣) المصدر السّابق (٦٢) و(٤٣٦).

(٤) انظر: مقالات الإسلاميّين للأشعري (٦٢).

(٥) مقالات الإسلاميّين للأشعري (٦٣).

(٦) انظر: التّنبيه والرّدّ على أهل الأهواء والبدع للمَلَطِي (٢٥).

(٧) انظر: الانتصار للخيّاط (٤١)، التّنبيه والرّدّ على أهل الأهواء والبدع للمَلَطِي (٢٥).

(٨) التّنبيه والرّدّ على أهل الأهواء والبدع للمَلَطِي (٢٥).

(٩) تثبيت دلائل النّبوّة للقاضي عبد الجبّار (٢١١/١)، ويقصد بـ(النَّصّ) استخلافُ عليّ رضي الله عنه.

وكان يُطلق لسانه بالطّعن في كبار أصحاب النّبيّ صلى الله عليه وسلم كأبي بكر وعمر (ت٢٣هـ) وعثمان (ت٣٥هـ) وطلحة (ت٣٦هـ) والزُّبير (ت٣٦هـ) وعائشة (ت٥٨هـ) رضي الله عنهم أجمعين فيلعنهم ويتبرّؤ منهم[١].

كما ادّعى أنّ الصّحابة قد غُيّروا القرآن عن الوجه الذي أُنزل عليه[٢].

وفي مقابل هذا الطّعن والتّكفير كان يغلو في عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه (ت٤٠هـ) فيزعم "أنّ النّبيَّ عليه الصّلاة والسّلام نصَّ على إمامة عليٍّ في حياته بقوله: (مَن كنتُ مولاه فعليٌّ مولاه)[٣]، وبقوله لعلي: (أنت منّي بمنزلة هارونَ من موسى إلّا أنه لا نبيَّ بعدي)[٤]، وبقوله: (أنا مدينةُ العلم وعليٌّ بابُها)[٥]، وبقوله لعليٍّ: (تُقاتِل على تأويل القرآن كما قاتلتُ على تنزيله)[٦].

– موقفه من مسألتي الإمامة وعِصمة الأئمّة:

وامتدادًا لنظرته الغالية في عليٍّ كان يزعم أنه وصيُّ رسول الله صلى الله عليه وسلم وخليفتُه في ذُرِّيّته، وهو خليفة الله في أُمّته، وأنه أفضل الأُمّة وأعلمهم، وأنه لا يجوز عليه السّهو ولا الغفلة ولا الجهل ولا العجز، وأنه معصوم، وأنّ الله عزّ وجلّ نصبَهُ للخلق إمامًا لكي لا يُهملَهم، وأنّ المنصوص على إمامته كالمنصوص على القِبلة وسائر الفرائض"[٧].

---

(١) انظر: التّنبيه والرّدّ على أهل الأهواء والبدع للمَلَطِي (٢٥).

(٢) انظر: الانتصار للخيّاط (٤١).

(٣) أخرجه التّرمذي في سُنَنه برقم (٣٧١٣)، وابن ماجه في سُنَنه برقم (١٢١)، وأحمد في مسنده برقم (٦٤١) وغيرهم عن غير واحد من الصّحابة، وقال التّرمذيُّ – عقب إخراجه –:"حديثٌ حسنٌ صحيح"، وقال ابن حجر في فتح الباري (٧٤/٧) –:"هو كثير الطُّرُق جدًّا، وقد استوعبَها ابنُ عُقْدَةَ في كتاب مفرد، وكثيرٌ من أسانيدها صحاح وحِسَان".

(٤) أخرجه البخاريّ في صحيحه برقم (٣٥٠٣)، ومسلم في صحيحه برقم (٢٤٠٤) – واللفظُ له – من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه.

(٥) أخرجه التّرمذي في سُنَنه برقم (٣٧٢٣) بلفظ "أنا مدينة الحكمة ..." من حديث عليّ رضي الله عنه، والحاكم في مستدركه برقم (٤٦٣٧) – واللفظُ له – من حديث ابن عبّاس رضي الله عنه.

والحديث قال عنه التّرمذيُّ – عقب إخراجه –:"هذا حديثٌ غريبٌ منكر"، وحكم بوضعه ابن معين وأبو زرعة والبخاري وابن الجوزي وشيخ الإسلام ابن تيميّة والذّهبي وغيرهم. انظر: الموضوعات لابن الجوزي (٢٦٤/١)، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (١٢٣/١٨)، منهاج السُّنّة النّبويّة لابن تيميّة (٥١٥/٧)، المقاصد الحسنة للسَّخَاوي (١٧٠)، سلسلة الأحاديث الضّعيفة والموضوعة للألباني (٥١٨/٦).

(٦) لم أقف عليه في شيء من كتب السُّنّة بهذا اللّفظ، وإنما بألفاظ مقاربة، فقد أخرجه أخرجه ابنُ أبي شيبة في مصنَّفه برقم (٣٢٠٨٢)، والإمام أحمدُ في مسنده برقم (٦٩٣٧) والنّسائيُّ في خصائص علي برقم (١٥٦)، وأبو يعلى في مسنده برقم (١٠٨٦)، وابن حبّان في صحيحه برقم (٦٩٣٧) والحاكم في مستدركه برقم (٤٦٢١) وغيرهم من حديث أبي سعيد الخدريّ. والحديث قال عنه الحاكمُ – عقب إخراجه–:"هذا حديثٌ صحيح على شرط الشّيخين ولم يُخَرِّجاه"، وصحّح إسناده الألباني في التّعليقات الحسان على صحيح ابن حِبّان، وشعيب الأرنؤوط في تحقيقه لصحيح ابن حِبّان، وحسين سليم أسد في تحقيقه لمسند أبي يعلى.

(٧) التّنبيه والرّدّ على أهل الأهواء والبدع للمَلَطِي (٢٥).

تنبيه: نقل الشَّهْرَستانيُّ في كتابه الملل والنِّحَل (١٨٥/١) عن هشام أنه كان يقول عن عليّ رضي الله عنه –:"إنه إلهٌ واجب الطّاعة"، وهذا شيء انفرد به الشَّهْرَستانيّ ولا أظنّه يثبت عن الرّجل.

وذهب إلى ادّعاء الوصيّةِ والنّصِّ الجليّ على استخلاف عليّ رضي الله عنه، وألّف في هذا الشّأن عِدّة كتب(١).

وذهب إلى القول بعصمة الإمام(٢).

والغريب أنه مع قوله بـ(عِصمة الأئمّة) لا يرى أنّ الأنبياء معصومون، بل يجوّز على الواحد منهم أن يَعصيَ ويُخطئ، مستدلًّا على ذلك بأنّ النّبيَّ غيرُ محتاج للعِصمة من جهة كونه يُوحى إليه بشأن معصيته التي وقع فيها فيتوب منها، مثلما وقع للنّبيّ صلى الله عليه وسلم في أَخْذ الفِداء يوم بدر، بخلاف الأئمّة فإنه لا يوحى إليهم ولا تنزل الملائكة عليهم، فوجب أن يكونوا معصومين من السّهو والغلط مطلقًا! (٣).

وقد ذهب القاضي عبد الجبّار إلى أنّ هشامًا هو من ابتدع القول بالعِصمة (٤).

وكان هشام معدودًا من القَطْعِيّة(٥)، ويُقصَد بـ(القَطْعِيّة): الذين جزموا بإمامة عليّ الرِّضا بعد وفاة أبيه الكاظم وثبتوا عليها دون شكّ أو تلكُّؤ(٦)، وهؤلاء كانوا أقلِّيّةً بعد وفاة الصّادق إذ انحاز جلُّ مشايخ الشِّيعة وفقهائهم إلى ابنه الأكبر عبد الله بن جعفر الأفطح (ت١٤٩هـ)، ثمّ بدأوا بالتّراجع وخصوصًا حين رأوه مات دون أن يُعقِّب ذَكَرًا، فأصبح القَطْعِيّة هم جمهور الشِّيعة(٧).

- آراؤه في مسائل أخرى متفرّقة:

ذهب إلى أنّ كلّ ما يصحّ تسميتُه (شيئًا) و(موجودًا) فهو جسم، وليس في العالَم الوجوديّ عَرَضٌ البتّة؛ لأنّه "لا يُعقل إلّا الجسم الطّويل العريض الشّاغل للمكان"(٨).

وذهب إلى "أنّ خَلْقَ الشّيء صفةٌ للشّيء لا هو الشّيء ولا هو غيره؛ لأنه صفةٌ للشّيء والصِّفةُ لا توصف ... وأنّ البقاءَ صفةٌ للباقي لا هي هو ولا غيره، وكذلك الفناء صفةٌ للفاني لا هي هو ولا هي غيره"(٩).

وكان ينفي هو وأتباعُه نهايةَ أجزاء الجسم وهو ما يُعرف بنظريّة (الجوهرَ الفَرْد)(١٠)، محتجّين على ذلك بأنه "كما لا يجوز أن يخلق الله شيئًا لا شيءَ أكبرُ منه فكذلك لا يجوز أن يخلق شيئًا لا شيء أصغرُ منه"(١).

---

(١) انظر: تثبيت دلائل النّبوّة للقاضي عبد الجبّار (٢٢٥/١)، شرح المقاصد للتَّفْتَازاني (٢٨٥/٢).

(٢) انظر: معاني الأخبار للصَّدُوق (١٣٢).

(٣) انظر: مقالات الإسلاميّين للأشعري (٤٨)، الفَرْق بين الفِرَق للبغدادي (٥١)، المواقف للإيجي (٦٧٤/٣).

(٤) انظر: تثبيت دلائل النّبوّة للقاضي عبد الجبّار (٥٢٨/٢).

(٥) انظر: مقالات الإسلاميّين للأشعري (٦٣).

(٦) انظر: مقالات الإسلاميّين للأشعري (١٧)، فِرَق الشّيعة للنُّوبَخْتي (١٢٨).

(٧) انظر: فِرَق الشّيعة للنُّوبَخْتي (١٢٧).

(٨) حقائق المعرفة في علم الكلام للمتوكّل على الله (١١٣). وانظر للاستزادة: مقالات الإسلاميّين للأشعري (٥٢١)، الفصل في الملل والأهواء والنِّحَل لابن حزم (٩٢/٢) و(٤٢/٥).

(٩) مقالات الإسلاميّين للأشعري (٥٥). وانظر كذلك فيه: (٣٦٤) و(٣٦٧) و(٥١١).

(١٠) انظر: بيان تلبيس الجهميّة لابن تيميّة (٢٨٤/١).

وقرَّر أنه "لا يجوز أن يُعذِّب الله سبحانه الأطفالَ، بل هم في الجنّة"[٢].

و"كان يُجيز المشيَ في الماء لغير نبيٍّ، ولا يُجوِّز أن تظهر الأعلامُ على غير نبيٍّ"[٣].

وكان "يجوِّز المحال الذي لا يَتردَّد في بُطلانه ذو عقل"[٤].

كما اختار هشام أنّ الألوان والطّعوم والرّوائح من قبيل الأجسام لا الأعراض[٥].

وذهب إلى أنّ أفعال الإنسان وسائر حركاته من قيامٍ وقعودٍ وإرادةٍ وكراهةٍ وطاعةٍ ومعصيةٍ صفاتٌ للأجسام لا هي الأجسام ولا هي غيرها؛ لأنّ التّغاير يقع بين الأجسام[٦]، وهي كذلك "صفاتٌ للفاعلين ليست هي هم ولا غيرهم"[٧]، وعبّر مرّةً ثالثة عنها بأنها معانٍ وليست أشياء؛ لأنّ الأشياء عنده هي الأجسام نفسها[٨]

وحُكي عنه "أنه كان يزعم أنّ الحركة معنى، وأنّ السُّكون ليس بمعنى"[٩]، أو بعبارة أخرى: "الحركة فعل، والسّكون ليس بفعل"[١٠].

القسم الثّاني: مقولاته الكلاميّة فيما يتعلّق بالإنسان والعالَم.

وكما نُقِلت كثيرٌ من آرائه الكلاميّة المتعلّقة بمباحث الاعتقاد فقد نُقِلت عنه كذلك آراء عديدة تتّصل بالإنسان وصفات العالَم وظواهره وتكوينه وغير ذلك من الأمور الطبيعيّة، وهو ما اصطلح المتكلِّمون على تسميته بـ(دقيق الكلام)، ومن ذلك:

أنه كان يرى أنّ "الإنسان اسمٌ لمعنيين: لبدن وروح"[١١]، فـ"هو الرُّوح مع هذا الشّخص المرئيّ"[١٢]، و"البدنُ مَوَات، والرُّوح هي الفاعلة الدّرّاكة الحسّاسة، وهي نور من الأنوار"[١٣]

والمقصود بـ(الجوهر الفَرْد): هو الجزء الذي لا يتجزّأ ولا يقبل الانقسام، وهو ما يُسمّى اليوم في العلم الحديث بالذّرّة. وانظر في تعريفه: درء تعارض العقل والنّقل لابن تيميّة (٧١/٩)، كتاب الكليّات للكَفَوِي (٣٤٦).

(١) البدء والتّاريخ للمقدسي (٤٠/١).

(٢) مقالات الإسلاميّين للأشعري (٥٦).

(٣) مقالات الإسلاميّين للأشعري (٦٣)، الفَرْق بين الفِرَق للبغدادي (٥١). والمقصود بـ(الأعلام): علاماتُ النُّبوّة ودلائلُها.

(٤) لسان الميزان لابن حجر العسقلاني (١٩٤/٦).

(٥) انظر: مقالات الإسلاميّين للأشعري (٤٤) و(٣٤٤)، الفَرْق بين الفِرَق للبغدادي (١١٤)، الفصل في الملل والأهواء والنِّحَل لابن حزم (٣٥/٥ و٤٢) و(٤٢/٥)، الملل والنِّحَل للشَّهْرَستاني (٥٦/١)، المواقف للإيجي (٢٧٥/١) و(٦٦٢/٣).

(٦) انظر: مقالات الإسلاميّين للأشعري (٤٤) و(٣٤٤) و(٣٦٩).

(٧) المصدر السّابق (٤٤).

(٨) انظر: المصدر السّابق (٣٤٥).

(٩) المصدر السّابق (٣٤٥).

(١٠) المصدر السّابق (٤٤).

(١١) مقالات الإسلاميّين للأشعري (٦٠) و(٣٣١)، البدء والتّاريخ للمقدسي (١٢١/٢)، بحار الأنوار للمجلسي (٩٤/٥٨).

(١٢) البدء والتّاريخ للمقدسي (١٢١/٢).

(١٣) مقالات الإسلاميّين للأشعري (٦٠) و(٣٣١)، البدء والتّاريخ للمقدسي (١٢١/٢)، بحار الأنوار للمجلسي (٩٤/٥٨).

وكان يقول: إنّ "الجسم يكون في مكانٍ، ثمّ يصير الى المكان الثّالث من غير أن يمرّ بالثّاني"(١).

وكان يقول: إنّ "الأشياء كلَّها لا تُدرك إلّا بأمرين: بالحواسّ والقلب.

والحواسُّ إدراكُها على ثلاثة معان: إدراكًا بالمداخلة، وإدراكًا بالمماسّة، وإدراكًا بلا مداخلةٍ ولا مماسّة.

فأمّا الإدراك الذي بالمداخلة فالأصوات والمَشَامّ والطُّعوم.

وأمّا الإدراك بالمماسّة فمعرفة الأشكال من التّربيع والتّثليث، ومعرفةُ اللّيّن والخشن، والحر والبرد.

وأمّا الإدراك بلا مماسّة ولا مداخلة فالبصر، فإنه يُدرِك الأشياء بلا مماسّة ولا مداخلة في حيّزِ غيره ولا في حيّزه.

وإدراك البصر له سبيلٌ وسبب، فسبيلُه الهواء، وسببُه الضّياء، فإذا كان السّبيلُ متّصلًا بينه وبين المرئيِّ والسّببُ قائمًا أدرك ما يُلاقي من الألوان والأشخاص، فإذا حُمِل البصرُ على ما لا سبيل له فيه رجع راجعًا فحكى ما وراءه، كالنّاظر في المرآة لا ينفذ بصره في المرآة، فإذا لم يكن له سبيلٌ رجع راجعًا يحكي ما وراءه، وكذلك النّاظرُ في الماء الصّافي يرجع راجعًا فيحكي ما وراءه إذ لا سبيلَ له في إنفاذ بصره.

فأمّا القلب فإنما سلطانه على الهواء، فهو يُدرِك جميع ما في الهواء ويتوهّمه، فإذا حُمِلَ القلب على ما ليس في الهواء موجودًا رجع راجعًا فحكى ما في الهواء، فلا ينبغي للعاقل أن يحمل قلبَه على ما ليس موجودًا في الهواء من أمر التّوحيد جلّ الله وعزّ، فإنه إن فعل ذلك لم يتوهّم إلّا ما في الهواء موجود كما قلنا في أمر البصر"(٢).

و"كان يقول في المطر: جائزٌ أن يكون ماءً يُصعِده الله ثمّ يمطره على النّاس، وأن يكون الله يخترعه في الجوّ ثم يمطره"(٣).

وكان يقول -:"إنّ الجوَّ جسمٌ رقيق"(٤).

وكان يرى "أنّ تحت الأرض جسمًا من شأنه الارتفاع والعلوُّ كالنّار والرّيح، وأنه المانع للأرض من الانحدار، وهو نفسُه غير محتاج إلى ما يَعمَدُه من تحته؛ لأنه ليس مما ينحدر بل يطلب الارتفاع"(٥).

وكان يفسّر ظاهرتي (الزّلزال) و(الخسف) بـ"أنّ الأرض مركَّبة من طبائعَ مختلفة يُمسِك بعضُها بعضًا، فاذا ضعفت طبيعةٌ منها غلبت الأُخرى فكانت الزّلزلة، فإن ازدادت الطّبيعة ضعفًا كان الخسف"(٦).

وكان يقول بمداخلة الأجسام بعضها ببعض في مكان واحد كالحرارة واللّون(١).

---

(١) مقالات الإسلاميّين للأشعري (٦١).

(٢) الكافي للكُلَيني (١/١٠٠).

(٣) مقالات الإسلاميّين للأشعري (٦٣).

(٤) المصدر السّابق (٦٣).

(٥) البدء والتّاريخ للمقدسي (٢/٥١).

(٦) انظر: مقالات الإسلاميّين للأشعري (٤٨)، الفَرْق بين الفِرَق للبغدادي (٥٠)، منهاج السُّنّة النّبويّة لابن تيميّة (٢/٣٩٤).

وكان يرى أنّ "الزّيتَ كامن في الزّيتون، والدّهنَ في السِّمسم، والنّارَ في الحجر"[٢].

- تحقيق القول في بعض ما نُسِب إلى هشام بن الحكم:

ولعلّ من المستحسن أن نختم هذا المبحث بالإشارة إلى أنه وإن استفاض عن هشام القول بالجسم حتى عُدّ مقدَّمًا فيه[٣] إلّا أنّ جماعة من الإماميّة حاولوا نفيَ تُهمة التّشبيه والتّجسيم عنه، و"كلُّهم مجمعون على وجوب تأويل

ما حُكي عن الهِشَامَين"[٤]، وقد انقسموا في ذلك على جهة العموم إلى فريقين:

الفريق الأوّل: زعم أصحابُه أن لا أثر لنسبة القول بـ(التّشبيه) و(حُدُوثِ عِلْمِ الله) إليه في شيء من مصنّفات الطّائفة.

وممّن أنكر نسبةَ القول بالجسميّة إليه الشّريفُ المرتضى حيث قال –:"أمّا الحكاية عنه أنه ذهب في الله تعالى أنه جسم له حقيقةُ الأجسام الحاضرة وحديثُ الأشبار المدّعى عليه فليس نعرفه إلّا من حكاية الجاحظ عن النَّظّام، وما هو فيها إلّا متّهم عليه، غير موثوق بقوله في مثله.

وجملة الأمر أنّ المذاهب يجب أن تؤخذ من أفواه قائليها وأصحابهم المختصّين بهم، ومن هو مأمون في الحكاية عنهم، ولا يُرجَع فيها إلى دعاوى الخصوم؛ فإنه إن يرجع إلى ذلك في المذهب اتّسع الخرقُ وجلّ الخطب، ولم نثق بحكايةٍ في مذهب ولا استناد مقالة"[٥].

وقال عبد الحسين شرف الدّين (ت١٣٧٧هـ) –:"رماه بالتّجسيم وغيرِه من الطّامات مريدو إطفاء نور الله من مِشكاته حسدًا لأهل البيت وعدوانًا، ونحن أعرف النّاس بمذهبه، وفي أيدينا أحواله وأقواله، وله في نُصرة مذهبنا من المصنّفات ما أشرنا إليه، فلا يجوز أن يخفى علينا من أقواله – وهو من سلفِنا وفَرَطِنا – ما ظهر لغيرنا مع بُعدهم عنه في المذهب والمشرب!"

ثمّ أكّد بأنه "لم يعثر أحدٌ من سلفنا على شيء ممّا نسبه الخصم إليه ... مع أنّا قد استفرغنا الوسعَ والطّاقة في البحث عن ذلك، وما هو إلّا البغي والعدوان، والإفك والبُهتان!"[١]، ثمّ تساءل: "هل يليق بمثل هشام

---

(١) انظر: مقالات الإسلاميّين للأشعري (٦٠)، الفَرْق بين الفِرَق للبغدادي (٥٠).

(٢) انظر: مقالات الإسلاميّين للأشعري (٣٢٩).

(٣) انظر: مروج الذّهب للمسعودي (١٩٤/٣).

ولا يبعد أن تكون ثمّة بقايا من اعتقاد هشام ما زالت حيّةً عند عوامّ الشّيعة، فقد أشار أحدُ آياتهم وهو محمد رضا الموسوي الگلپايگاني في كتاب الطّهارة (٣١٢/١) إلى كون "كثيرٍ من عوامّ الخاصّة يزعمون أنه تعالى جسمٌ لا كالأجسام، ونورٌ لا كالأنوار".

(٤) من تعليق الميرزا أبو الحسن الشّعراني على شرح أصول الكافي للمازَنْدَرَاني (٤/٤).

(٥) الشّافي في الإمامة للمرتضى (٨٥/١).

قلتُ: يبدو أنّ الشَّهْرَستانيَّ يميل إلى نفي القول بالتّشبيه عنه، فقد قال في كتابه الملل والنِّحَل (١٨٥/١) –:"الرّجل وراء ما يلزم به على الخصم، ودون ما يُظهِرُه من التّشبيه".

على غزارة فضله أن تُنسب إليه الخرافات؟! كلّا! لكن القوم أبوا إلّا الإرجاف حسدًا وظلمًا لأهل البيت ومن يرى رأيهم!"[٢].

وتساءل هاشم معروف (ت١٤٠٣هـ) -:"كيف تصحّ في حقِّه تلك التُّهمُ والمقالاتُ الفاسدة المنافية لأصول الاسلام ونصوصِ القرآن مع تعظيم الأئمّة له وتقديرِهم لجهوده وجهاده؟! إنّ نسبة هذه المقالات إلى هشام بن الحكم وجوازَها عليه لا ينفكّ عن جوازها على الأئمّة أنفسهم الذين رفعوا شأنه وفضّلوه على الأجلّة من أصحابهم.

وممّا يؤكّد عدمَ صحّة تلك المرويّات عنه أنها لم ترد عن غير أعداء الشّيعة وأعدائه بصورة خاصّة؛ لأنه وقف لهم ولغيرهم من الملحدين وأهلِ البدع والمنحرفين بالمرصاد"[٣].

وأكّد على هذا المعنى أيضًا عليّ الكُوْراني العاملي فقال-:"دأبت كتبُ المِلَل والمذاهب على اتّهام عددٍ من كبار علماء الشّيعة ورواتِهم بالتّجسيم، ومن أبرزهم هشام بن الحكم.

وعندما يتتبّع الباحث آراء هؤلاء الضّحايا وسيرتَهم لا يجد فيها لهذه التُّهمة عينًا ولا أثرًا، ويعرف أنه لا يوجد سبب لهذا الافتراء إلّا أنّ هؤلاء كانوا مدافعين أقوياء عن أهل البيت عليهم السّلام ومذهبهم"[٤].

وأشار جعفر سبحاني إلى أنّ "هذه الآراء ممّا يستحيل أن ينتحل بها تلميذُ الإمام الصّادق عليه السّلام الذي تربّى في أحضانه، ومن الممكن جدًّا بل هو الواقع أنّ رميَ هشام بهذه الآراء إنما جاء من جانب المخالفين والحاسدين لفضله والمنكرين لفضل بحثه، فلم يجدوا مَخْلَصًا إلّا تشويه سمعته بنسبة الأقاويل الباطلة إليه"[٥].

وفي تعاليقه المختصرة على أوائل المقالات دلّل إبراهيم الأنصاري الزَّنْجاني الخوئيني على بُطلان ما نُسب إليه بقوله -:"لو كان في هشام انحرافٌ صغير في العقائد لم يصل إلى هذه المرتبة عند الأئمّة عليهم السّلام وعند شيعتهم، مضافًا إلى ما ورد في الرّوايات الصّحيحة وتاريخ أصحاب الأئمّة وكتب الرِّجال من إجماع محقِّقيهم على بطلان هذه النِّسب"[٦].

وقال عبد الرّسول عبد الحسين غفار-:"لقد تحامل بعضُ الكُتّاب في التّشنيع على مذهب الإماميّة، بل إنّ بعضهم ممّن كتب في الفِرَق والمذاهب قد بالغ في نسبة التّجسيم إلى هشام بن الحكم، ونسب إليه بعض المقالات المنافية لأصول الإسلام والتي لا يُقِرّها العقل، وكان الغرض من ذلك رميَ الإماميّة بالتّشبيه والتّجسيم من خلال

---

(١) المراجعات لشرف الدّين (٤٢٠).

(٢) المصدر السّابق (٤٢١).

(٣) الشّيعة بين الأشاعرة والمعتزلة لهاشم معروف (١٤٩).

(٤) الفِهْرِسْت للطّوسي (٣٢).

(٥) كليّات في علم الرّجال لسبحاني (٤١٨).

(٦) التّعليق (٤٣) على أوائل المقالات للمفيد (٣٠٠).

هشام"، مشيرًا إلى "أنّ كلّ التُّهم التي وُجِّهَت إلى هشام سببُها العداء والخصومة التي خاضها مع المعتزلة من جانب، ومع الأشاعرة من جانب آخر"[١].

وقال أيضًا –: "لا أشكّ أنّ تلك الأقوال قد ألصقها به خصومُه من المعتزلة والأشاعرة وغيرهم لحقدهم وحسدهم"[٢].

والحقيقة أنّ هؤلاء وأمثالهم مسكونون بالدّفاع عن المذهب لا بالبحث عن الحقيقة، ومن كان كذلك فإنه لا يبصر إلّا ما يريد رؤيته، ولو أنّ هذه المقالات المنسوبة إلى هشام نُسِبت لغيره من خصومهم لطاروا بها فرحًا ولقبلوها دون تردّد.

ومن الملحوظ أنّ كُتّاب المقالات قد نسبوا لهشام مقالاتٍ وآراء أخرى كثيرة من لطيف الكلام وغامضه وجليله ولم ينبرِ أحد من الإماميّة للتّشكيك في شيء من ذلك إلّا في مقالتين فقط؟! مع أنّ منطق العقل يقضي بأن تُقبَل جميعًا أو تُرفَض جميعًا، أمّا قبول البعض دون البعض الآخر مع كون المصدر واحدًا فهو تحكُّم مرفوض وانتقائيّة لا تتماشى مع أبجديّات البحث العلميّ.

وتأمّل كيف تعامل أحدُ علمائهم مع بعض مرويّاتهم التي جمعت بين (نفي الجسميّة عن الله) و(ذمّ هشامٍ) في آن، حيث وجد نفسه بين خيارين متلازمين: فإن قَبِلَ الرّوايةَ من أجل الجزء النّافي أشكلَ عليه الجزءُ الذّامُّ، وإن ردّها لأجل الجزء الذّامّ أشكل عليه احتياجُه إلى الجزء النّافي، فماذا فعل؟! تعامل معها بطريقة انتقائيّة فجّة حيث أشار إلى أنّ أحد رواتها رُمي بوضع الأحاديث؛ وهو يهدف بذلك إلى ردّ الشّقّ المتعلّق بهشام، ثمّ قال –:"والعِبرة في هذا الحديث بما صحّ من معناه ومضمونه، وأمّا القدح به في هشام بن الحكم فلا"[٣].

وبالطّريقة الانتقائيّة ذاتها تعامَل آخر مع حديثٍ ثانٍ نصَّ على ذمّ أربعة أشخاص معًا وهم: هشام بن إبراهيم العبّاسي ويونس بن عبد الرّحمن (ت٢٠٨هـ) و(هشام بن الحكم) و(أبو شاكر الدَّيْصَاني) فأخذ بدلالته على القدح بالعبّاسي وأبي شاكر فقط دون الاثنين الآخرين حيث قال –:"وعدمُ العمل به في هشام ويونس ... لا يمنع من العمل بهما فيه!"[٤].

والسّؤال الذي يطرح نفسَه هنا هو: هل تُجنِّيَ على هشام فعلًا في نسبة مقالاتٍ باطلة وآراء فاسدة له مع تصريح أبي عبد الله المفيد الذي هو شيخُ الإماميّة في وقته بكونه قد "خالف الشِّيعةَ كافّةً في أسماء الله تعالى، وما ذهب إليه في معاني الصِّفات"[٥]؟!

---

(١) الكُلَيني والكافي (٣٣٧).

(٢) المصدر السّابق (٣٣٩).

(٣) من تعليق الميرزا أبو الحسن الشّعراني على شرح أصول الكافي للمازَنْدَراني (٢٣٣/٣).

(٤) قاموس الرّجال للتُّسْتَري (٥١٧/١٠).

(٥) أوائل المقالات للمفيد (٣٨).

كما اعترف شيخ الطّائفة أبو جعفر الطُّوسيّ (ت٤٦٠هـ) الذي "انثنت له وسادةُ المرجعيّة العليا للطّائفة، وتفرَّدَ بالزّعامة الكبرى"[١] بأنّ "كثيرًا من مصنِّفي أصحابنا وأصحاب الأصول ينتحلون المذاهب الفاسدة"[٢]؟!

فالطّوسيّ -كما هو ظاهر - لا يتكلّم عن عوامّ أو مغمورين وإنما عن (مصنّفين) وعن (أصحاب أصول)، وما من شكّ بأنّ كلا الوصفين يصدقان على هشام بامتياز.

ثمّ إنّ منتحلي المذاهب الفاسدة منهم (كثير) وليسوا واحدًا أو اثنين، فما العجيب أن يكون هشام أحدهم مع وجود ما يدلّ على ذلك؟!

وفي السِّياق ذاته استظهر أحدُ كبار علمائهم الرّجاليّين وهو محمد بن علي الأَسْتَرآبادي (ت١٠٢٨هـ) "أنّ أصحاب الائمّة عليهم السّلام كانوا يقعون بعضهم في بعض بالانتساب إلى الكفر والتّزندق والفسق وغير ذلك، بل وفي حضورهم عليهم السّلام أيضًا"[٣].

وأمّا الزّعم بأنه لا توجد نسبةُ التّجسيم إلى هشام شيء من مصنّفات الشِّيعة فهذا مردود أيضًا، وسوف ننطلق في إبطال هذا الزّعم من نقطةٍ يجب أن تكون من المسلّمات وهي أنّ القول بالجسم والصّورة لم يكن شيئًا موجودًا فحسب بين الشِّيعة في زمن الأئمّة وإنما كان منتشرًا بينهم لا يخجل كبارُ متكلّميهم من القول به أو الإفصاح عن تبنّيه والاستدلال عليه، ويدلّ على ذلك ما رواه يعقوبُ السّرّاج قال -:"قلتُ لأبي عبد الله [جعفر الصّادق] عليه السّلام: إنّ بعض أصحابنا يزعم أنّ لله صورةً مثل الإنسان، وقال آخر: إنه في صورةِ أمرد جعدٍ قَطَط!

فخرّ أبو عبد الله عليه السّلام ساجدًا، ثمّ رفع رأسه فقال: سبحان الله الذي ليس كمثله شيء، ولا تدركه الأبصار، ولا يحيط به علم، لم يلد لأنّ الولد يشبه أباه، ولم يولد فيُشبِه من كان قبله، ولم يكن له من خلقه كفوًا أحد، تعالى عن صفة من سواه علوًّا كبيرًا!"[٤].

وعن إبراهيم بن محمد الخزّاز ومحمد بن الحسين قالا -:"دخلنا على أبي الحسن الرِّضا عليه السّلام فحكينا له أنّ محمد صلى الله عليه وآله رأى ربَّه في صورة الشّابِّ الموفّق في سنّ أبناء ثلاثين سنة، وقلنا: إنّ هشام بن سالم وصاحب الطّاق والمَيْثَمِيّ يقولون: إنه أجوف إلى السُّرّة والبقيّةُ صمد.

فخرّ ساجدًا لله! ثمّ قال: سبحانك! ما عرفوك ولا وحَّدُوك، فمِن أجل ذلك وصفوك.

سبحانك! لو عرفوك لوصفوك بما وصفتَ به نفسَك.

---

(١) من مقدّمة محقّقي كتاب الخلاف لأبي جعفر الطّوسي (٨/١).

(٢) الوهّابيّة والتّوحيد للكُوْراني (٢٨٣).

(٣) منهج المقال للاسترباذي (٢١٣/٣).

(٤) بحار الأنوار للمجلسي (٣٠٤/٣).

سبحانك! كيف طاوعتْهم أنفسُهم أن يُشبِّهوك بغيرك؟!

اللّهم لا أَصِفُكَ إلّا بما وصفتَ به نفسَك، ولا أُشَبِّهك بخلقك، أنت أهلٌ لكلّ خير، فلا تجعلني من القوم الظّالمين"(١).

وعن إبراهيمَ بن محمد الهَمْدانيّ أنه قال –:"كتبتُ إلى الرّجل عليه السّلام [يعني: أبا الحسن عليًّا الهادي (ت٢٥٤هـ)]: إنّ مَن قِبَلَنا من مَوَاليك قد اختلفوا في التّوحيد، فمنهم من يقول: جسم، ومنهم من يقول: صورة، فكتب عليه السّلام بخطّه: سبحانَ مَن لا يُحَدّ ولا يوصف! ليس كمثله شيء وهو السّميع العليم – أو قال –: البصير"(٢).

هذا على جهة العموم، وأمّا من جهة خصوص هشام بن الحكم فعن عليّ بن أبي حمزة أنه قال –:"قلتُ لأبي عبد الله [جعفر الصّادق] عليه السّلام: سمعتُ هشامَ بن الحكم يروي عنكم أنّ الله جسمٌ صمديّ نوريّ، معرفتُه ضرورة، يمنّ بها على من يشاء من خلقه.

فقال عليه السّلام: سبحان من لا يعلم أحدٌ كيف هو إلّا هو! ليس كمثله شيء وهو السّميع البصير، لا يُحَدّ ولا يُحَسّ ولا يُجَسّ، ولا تدركه الأبصار ولا الحواسّ، ولا يحيط به شيء، ولا جسم ولا صورة ولا تخطيط ولا تحدّيد"(٣).

وعن محمد بن حكيم أنه قال –:"وصفتُ لأبي إبراهيم [موسى الكاظم] عليه السّلام قولَ هشامِ بن سالم الجواليقيّ وحكيتُ له قولَ هشام بن الحكم إنه جسم فقال: إنّ الله تعالى لا يشبهه شيء، أيُّ فحشٍ أو خَنًى أعظمُ من قول من يصف خالق الأشياء بجسم أو صورة أو بخلقة أو بتحديد وأعضاء؟! تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا!"(٤).

---

(١) الكافي للكُليني (١/١٠١).

فائدة: مع ثبوت القول بالتّشبيه عن هشام بن سالم في كتاب الكافي إلّا أنّ القوم وقفوا منه موقفهم من هشام بن الحكم، ليس في الدّفاع فقط ولا في المدح فقط بل في المبالغة في المدح والتّوثيق، قال محمد صالح المازَنْدَرَاني في شرحه على أصول الكافي (٣/٢٣٠) –:"بالغ العلّامةُ في الخلاصة في مدح الهِشَامَين وتوثيقهما، وقال ابنُ طاووس رضي الله عنه: الظّاهر أنّ هشام بن سالم صحيحُ العقيدة معروفُ الولاية غير مدافع ... وقال بعضُ أصحابنا: لـمّا رأى المخالفون جلالة قدر الهِشَامَين نسبوا إليهما ما نسبوا ترويجًا لآرائهم الفاسدة".

(٢) الكافي للكُليني (١/١٠٢)، التّوحيد للصّدُوق (١٠٠).

(٣) الكافي للكُليني (١/١٠٤).

تنبيه: مع صراحة هذا الحديث في كون هشام بن الحكم يروي ما يعتقده من التّشبيه عن الصّادق مباشرة إلّا أنّ محمد تقي التُّسْتَري في كتابه قاموس الرّجال (١٠/٥٦٣) يُصرّ على الاستخفاف بعقول الشّيعة فيقول–:"قد عرفتَ في هشام بن الحكم أنّ أصل الطعن فيهما [أي: الهِشَامَين] من معاندي العامّة، ثمّ سرى إلى ضعفاء الشّيعة فسألوا الأئمّة عليهم السّلام عنهما ناسبين إليهما التّجسيم والتّشبيه، فأجابوهم بما هو المهمّ من نفيهما".

(٤) الكافي للكُليني (١/١٠٥)، التّوحيد للصّدُوق (٩٩).

وعن يونس بن ظَبْيان أنه قال –:"دخلتُ على أبي عبد الله [جعفر الصّادق] عليه السّلام فقلتُ له: إنّ هشام بن الحكم يقول قولًا عظيمًا إلّا أني أختصر لك منه أحرُفًا، فزعم أنّ الله جسم؛ لأنّ الأشياء شيئان: جسمٌ وفعلُ الجسم، فلا يجوز أن يكون الصّانع بمعنى الفعل، ويجوز أن يكون بمعنى الفاعل.

فقال أبو عبد الله عليه السّلام: ويحَه! أمَا علم أنّ الجسم محدود مُتناه، والصُّورة محدودة متناهية؟! فإذا احتمل الحدَّ احتمل الزِّيادةَ والنّقصان، وإذا احتمل الزِّيادةَ والنُّقصان كان مخلوقًا"(١).

وعن الحسن بن عبد الرّحمن الحَمّاني أنه قال –:"قلتُ لأبي الحسن موسى بن جعفر عليه السّلام: إنّ هشام بن الحكم زعم أنّ الله جسمٌ ليس كمثله شيء، عالم، سميع، بصير، قادر، متكلِّم، ناطق، والكلام والقُدرة والعلم يجري مجرى واحد، ليس شيء منها مخلوقًا.

فقال: قاتله الله! أمَا علم أنّ الجسم محدود، والكلام غير المتكلِّم، معاذ الله وأبرؤ إلى الله من هذا القول! لا جسمَ، ولا صورة، ولا تحديد، وكلّ شيء سواه مخلوق، إنما تكون الأشياء بإرادته ومشيئته من غير كلام، ولا تردُّد في نفس، ولا نطق بلسان"(٢).

وعن محمد بن الفرج الرُّخَجِي أنه قال –:"كتبتُ إلى أبي الحسن [عليّ الرِّضا] عليه السّلام أسأله عمّا قال هشامُ بن الحكم في الجسم وهشامُ بن سالم في الصُّورة فكتب: دع عنك حيرةَ الحيران، واستعذ بالله من الشّيطان، ليس القولُ ما قال الهشامان"(٣).

وهذه الأحاديث من كتاب الكافي الذي هو أقدم الكتب الأربعة المعتمدة عند الإماميّة وأعظمها وأحسنها، وأحاديثُها "متواترةٌ، ومضامينها مقطوع بصحّتها"(٤) على حدّ تعبير عبد الحسين شرف الدِّين الموسوي، وهو مذهب الإخباريّين كافّة.

وعن أحمد بن محمد البَرَنْطِي أنه قال –:"قال لي الرِّضا عليه السّلام: يا أحمد، ما الخلافُ بينكم وبين أصحاب هشام بن الحكم في التّوحيد؟

فقلتُ: جُعِلتُ فداك! قلنا نحن بالصُّورة للحديث الذي رُوِي أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله رأى ربَّه في صورة شابّ، فقال هشام بن الحكم بالنّفي بالجسم.

---

(١) الكافي للكُلَيني (١/١٠٦).

(٢) المصدر السّابق (١/١٠٦).

(٣) الكافي للكُلَيني (١/١٠٥).

والهِشامان هما: هشام بن الحَكَم وهشام بن سالم.

ولعلّ من اللّطائف أن نذكر هنا تمحُّلَ بعضِ علمائهم في الجواب عن هذا الحديث الصّريح، فقد قال صدر المتألِّهين في شرحه على أصول الكافي (٣/٢٠٠) –:"ليس في هذا الحديث قدحٌ صريح في الهِشَامَين، إنما القدح في القول المنقول عنهما، وربَّ قولٍ فاسد من قائل صحيح الاعتقاد!".

وقال المجلسي في بحار الأنوار (٣/٢٩٠) –:"يمكن أن يُحمَل هذا الخبر على أنّ المراد ليس هذا القول الذي تقول ما قال الهشامان، بل قولهما مباين لذلك".

(٤) المراجعات لشرف الدِّين (٤١٩). وانظر: معالم الدّين وملاذ المجتهدين لحسن العاملي (٢١٢).

فقال: يا أحمدُ، إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله لـمّا أُسرِيَ به إلى السّماء وبَلَغَ عند سدرة المنتهى حُرِقَ له في الحُجُبِ مثلُ سَمّ الإبرة، فرأى من نور العَظَمَة ما شاء الله أن يرى، وأردتم أنتم التّشبيه، دع هذا يا أحمد، لا ينفتح عليك منه أمرٌ عظيم!"(١).

وهذا الحديث ممّا رواه علي بن إبراهيم القُمّي (ت٣٢٩هـ) في تفسيره، وقد ذهب جماعةٌ من الإماميّة كالحُرّ العاملي وأبي القاسم الخُوئي إلى القول بوَثَاقة رواته كافّة، ممّا يترتّب عليه بالضّرورة صحّةُ صدور جميع ما فيه من الأحاديث عن أئمّتهم(٢).

وعن الصّقر بن دَلَف أنه قال –:"سألتُ أبا الحسن عليّ بن محمد بن علي بن موسى الرِّضا عليهم السّلام عن التّوحيد وقلتُ له: إني أقول بقول هشام بن الحَكَم.

فغضب عليه السّلام، ثمّ قال: مالكم ولقول هشام؟! إنه ليس منّا من زعم أنّ الله جسم، ونحن منه بَراء في الدّنيا والآخرة، يا ابنَ دَلف، إنّ الجسم محدَثٌ والله مُحدِثه ومجسِّمُه"(٣).

وعن عبد الملك بن هشام الحنّاط أنه قال –:"قلتُ لأبي الحسن الرِّضا عليه السّلام: أسألُكَ – جعلني الله فداك –؟ قال: سل يا جبليّ، عمّا ذا تسألني؟

فقلتُ: جُعِلتُ فداك، زعم هشام بن سالم أنّ الله عزّ وجلّ صورة، وأنّ آدم خُلِقَ على مثال الرّبّ، ويصف هذا ويصف هذا – وأوميتُ إلى جانبي وشعر رأسي –.

وزعم يونسُ – مولى آل يقطين – وهشامُ بن الحكم: أنّ الله شيءٌ لا كالأشياء، بائنةٌ منه وهو بائن من الأشياء، وزعما أنّ إثبات الشّيء أن يقال: جسمٌ، فهو جسم لا كالأجسام"(٤).

وعن أبي عليّ بن راشد أنه قال لأبي جعفر محمد الجواد (ت٢٢٠هـ) –:"جُعلتُ فداك! قد اختلف أصحابُنا؛ فأصلّي خلفَ أصحابِ هشام بن الحَكَم؟ فقال: عليك بعليّ بن حَدِيد، قلتُ: فآخذ بقوله؟ فقال: نعم"(٥).

والكلام على هذه الأحاديث – باختصار – من خمسة وجوه:

١. أنّ عددًا من الأئمّة سُئِلوا عن قول هشام بالجسميّة المرّة بعد المرّة، مما يدلّ على أنه كان ثابتًا على قوله متمسِّكًا به على الرّغم من قُربه من اثنين منهم واختصاصه بهما.

(١) بحار الأنوار للمجلسي (٣٠٧/٣) وعزاه إلى تفسير القُمّي.

(٢) انظر: وسائل الشّيعة للحُرّ العاملي (٦٨/٢٠)، معجم رجال الحديث للخُوئي (٤٩/١).

(٣) الأمالي للصَّدُوق (٣٥١).

(٤) رجال الكَشّي للطّوسي (٥٦٧/٢).

(٥) المصدر السّابق (٥٦٤/٢).

٢. أنّ سؤال الكاظم والرِّضا عن قول هشام بالجسميّة يُكذِّب بصراحةٍ الحديثَ الذي يورده بعض الشِّيعة بشأن توبته من قوله بين يدي الصّادق[١]، إلّا إن كان قَصَدَ خِداعَه بالتّظاهر بالتّوبة أمامه! وهذا مشكلٌ أيضًا من جهة استلزامه الطّعنَ في علم الإمام المعصوم عندهم.

٣. أنّ في قول عليّ بن أبي حمزة لجعفر الصّادق: "سمعتُ هشامَ بن الحكم يَروي عنكم" ما يُشير إلى أنّ هشامًا لم يكن يتورّع عن الكذب على الأئمّة، وأنّ كثيرًا ممّا كان يرويه عن الصّادق في باب علم الكلام من مناظرة الزّنادقة وغيرها هو في الواقع من نسج خياله.

والكذب على أئمّة الشّيعة ثابتٌ عن غير واحد من أصحابهم كالمغيرة بن سعيد الكوفيّ (ت١١٩هـ) الذي هو من أصحاب الباقر (ت١١٤هـ)، وأبي الخطّاب محمد بن أبي زينب الكوفي الذي هو من أصحاب الصّادق(٢).

وقد أشار إلى هذا جعفر الصّادق حيث قال: "إنّ النّاس أُولِعوا بالكذب علينا كأنّ الله افترضَه عليهم لا يريد منهم غيرَه! وإني أُحدِّث أحدَهم بالحديث فلا يخرج من عندي حتى يتأوّلَه على غير تأويله، وذلك أنهم لا يطلبون بحديثنا وبحبّنا ما عند الله وإنما يطلبون به الدّنيا، وكلٌّ يُحِبّ أن يُدعى رأسًا"(٣)، مؤكِّدًا أنّ "أحدهم يسمع الكلمة فيحطّ عليها عشرًا"(٤).

٤. أنّ جعفر الصّادق قد أنكر على هشام مقالتَه في التّشبيه، وفي هذا ردٌّ على الشّريف المرتضى الذي قال – في معرض الدّفاع عنه – –:"هل ادّعاء ذلك عليه – رضوان الله عليه – مع اختصاصه المعلوم بالصّادق عليه السّلام وقُربِه منه وأخذِه عنه إلّا قدح في أمر الصّادق عليه السّلام، ونسبةٌ له إلى المشاركة في الاعتقاد الذي نحلوه هشامًا، وإلّا كيف لم يظهر عنه من التّنكير عنه والتّبعيد له ما يستحقّه المُقدِمُ على هذا الاعتقاد المنكر والمذهب الشّنيع!"[٥].

٥. أنه يُفهَم من بعض ما سبق نهيُ الجواد عن الصّلاة خلف أصحاب هشام، ومن المعلوم أنهم لم يختصّوا بالانتساب إليه دون غيره إلّا لكونهم قد تبنّوا آراءه تحديدًا، ولا بدّ أنّ هذه الآراء من الشّناعة والقبح بحيث تستوجب الطّعن في الدِّين وانتفاء العدالة وقد رووا عن أبي جعفر محمد الباقر وأبي الحسن عليّ الرّضا أنهما قالا –:"لا تُصلِّ إلّا خلف من تثق بدينه"[٦].

---

(١) سيأتي ذكره قريبًا بإذن الله.

(٢) انظر: رجال الكَشّي للطّوسي (٤٨٩/٢ و٥٩٣)، ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار للمجلسي (٢٨١/١٦)، بحار الأنوار للمجلسي أيضًا (٢٧٠/٢٥).

(٣) دعائم الإسلام للقاضي النّعمان المغربي (٥١/١)، رجال الكَشّي للطّوسي (٣٤٧/١).

(٤) الكافي للكُليني (٢٢٩/٨).

(٥) الشّافي في الإمامة للمرتضى (٨٦/١).

(٦) الكافي للكُلَيني (٣٧٤/٣)، تهذيب الأحكام للطّوسي (٢٦٦/٣)، مسند الرّضا عليه السّلام لعطاردي (٤٥٩/٢).

وأصرح منه ما رووه عن عليّ بن محمد الهادي ومحمد بن علي الجواد أنهما قالا –:"مَن قال بالجسم فلا تعطوه شيئًا من الزّكاة، ولا تصلُّوا خلفَه"[١].

وعن عليّ الرِّضا أنه لعن هشام – أو هاشم – بن إبراهيم العبّاسي ووصفه بالزّندقة[٢]. وقال فيه –:"هو من غِلمان أبي الحارث (يعنى: يونس بن عبد الرّحمن)، وأبو الحارث من غِلمان هشام، وهشامٌ من غِلمان أبي شاكر، وأبو شاكر زنديق"[٣].

وليس في الرّوايات المنسوبة إلى أئمّتهم إنكارٌ عليه في شيء إلّا في مسألتي التّشبيه وحُدُوث علمِ الله[٤]، ممّا يعني أنّ القول بهما هو السّبب في المنع من الصّلاة خلف أصحابه ومن الأخذ بأقوالهم.

وممّا يضاف إلى ما سبق من الدّلائل على ثبوت قوله بالجسميّة أنّ أحمد بن أبي عبد الله البَرْقِي قال عن هشام –:"جِسميٌّ رُؤَيِيّ"[٥]، والبَرْقِي معدود من أصحاب الجواد والهادي، وقد تُوفِّي سنة ٢٧٤هـ أو ٢٨٠هـ فهو متقدّم جدًّا[٦]

كما نصّ غير واحد على أنّ الحسنَ بن موسى النُّوْبَخْتي قد روى عن هشام بن الحَكَم التّجسيمَ المحضَ في كتاب الآراء والدِّيانات، ونقض عليه مذهبَه في أنّ الله جسمٌ ونور يتحرّك؛ جاعلًا ذلك هو مذهب المانويّة[٧].

والنُّوبَخْتي يوصف عندهم بـ"المتكلِّم المبرِّز على نظرائه في زمانه"[٨] فلا طعنَ في نقله ولا نقصَ في معرفته، وقد تُوفِّي سنة ٣١٠هـ، فهو متقدّم على المفيد وعلى الشّريف المرتضى، بل حتى على الكُلَيني الذي تُوفِّي بعده بتسع عشرة سنة.

ومن القرائن القويّة أيضًا – وإن كان ما سبق كافيًا – أنّ أبا جعفر السّكّاك الذي هو أشهر أصحاب هشام وأبرز تلامذته، له كتاب في الاعتقاد، وصفه أبو العبّاس النَّجَاشي (ت٤٥٠هـ) بقوله –:"سمّاه التّوحيدَ وهو تشبيه"[٩].

وهذه بعض الأدلّة والبراهين التي وجدناها بالبحث والتّفتيش؛ عملًا بقول الشّريف المرتضى–:"الاختبار بيننا وبينهم التّفتيش"[١].

---

(١) من لا يحضره الفقيه للصَّدُوق (٣٧٩/١).

(٢) رجال الكَشِّي للطّوسي (٧٩١/٢).

(٣) المصدر السّابق (٥٦١/٢).

(٤) سيأتي الكلام عنها قريبًا بإذن الله.

(٥) كتاب الرّجال للبَرْقِي (٣٥). وقد فسّر محقّقُ الكتاب كلمةَ (رُؤَيِيّ) بقوله –:"منسوبٌ إلى (الرُّؤية) لمن قال برؤية الله تعالى".

(٦) معجم رجال الحديث للخُوئي (٥٠/٣).

(٧) انظر: تثبيت دلائل النّبوّة للقاضي عبد الجبّار (٢٢٥/١)، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحَدِيد (٢٢٨/٣).

(٨) فهرست أسماء مصنِّفي الشِّيعة للنّجاشي (٦٣).

(٩) المصدر السّابق (٣٢٨).

فهل ستبقى بعد ذلك ذرّةُ شكّ لدى منصف في ثبوت مقالة التّشبيه عن هشام، وأنّ دعاوى القوم بتحامُل خصومهم عليهم واستشهادِهم بعدم وجود أثر لهذه التُّهمة في مصنّفاتهم لا اعتبار لها في ميزان التّحقيق، بل هي أوهى من بيت العنكبوت!

وعلى كلٍّ فلقد صدق ابنُ أبي الحَدِيد حين قال -:"والمتعصِّبون لهشام بن الحكم من الشِّيعة في وقتنا هذا يزعمون أنه لم يقل بالتّجسيم المعنويّ، وإنما قال: إنه جسم لا كالأجسام"(٢)، فالمسألة مسألة تعصّب لا غير.

ومن ناحيةٍ ثانية أنكر غيرُ واحد من الإماميّة المذهبَ المنسوبَ لهشام في علم الله، فقال محمد بن محمد بن النُّعمان الملقّب بـ(الشّيخ المفيد) -:"لسنا نعرف ما حكاه المعتزلة عن هشام بن الحكم ...، وعندنا أنه تخرُّصٌ منهم عليه وغلطٌ ممّن قلّدهم فيه فحكاه من الشِّيعة عنه"(٣).

وقال الشّريف المرتضى -:"فأمّا حدوث العلم فهو أيضًا من حكاياتهم المختلقة، وما نعرف للرّجل فيه كتابًا، ولا حكاه عنه ثقة"(٤).

ودعونا نقرّر في البداية – مثلما فعلنا سابقًا – أنّ من الشِّيعة في زمن الأئمّة مَن كان يتبنّى القولَ بحدوث علم الله تعالى، فعن فُضَيل بن سُكَّرة أنه قال -:"قلتُ لأبي جعفر [محمد الباقر] عليه السّلام: جُعِلتُ فداك! إن رأيتَ أن تُعَلِّمني هل كان الله جلّ وجهُه يَعْلَم قبل أن يخلق الخلقَ أنه وحده؟ فقد اختلف مواليك؛ فقال بعضُهم: قد كان يعلم قبل أن يخلق شيئًا من خلقه، وقال بعضُهم: إنما معنى يعلم يفعل، فهو اليوم يعلم أنه لا غيره قبل فعل الأشياء، فقالوا: إن أثبتنا أنه لم يزل عالِمًا بأنه لا غيره فقد أثبتنا معه غيرَه في أزليّته، فإن رأيتَ يا سيّدي أن تُعَلّمني ما لا أعدوه إلى غيره. فكتب: ما زال الله عالِمًا تبارك وتعالى ذكرُه"(٥).

وعن جعفر بن محمد بن حمزة قال-:"كتبتُ إلى الرّجل عليه السّلام [الحسن العسكري] أسأله: أنّ مواليك اختلفوا في العلم! فقال بعضُهم: لم يزل الله عالِمًا قبل فعل الأشياء، وقال بعضُهم: لا نقول: لم يزل الله عالِمًا؛ لأنّ معنى يعلم يفعل، فإن أثبتنا العلم فقد أثبتنا في الأزل معه شيئًا، فإن رأيتَ جعلني الله فداك أن تُعَلّمني من ذلك ما أقف عليه ولا أَجُوْزه؟

فكتب عليه السّلام بخطّه: لم يزل الله عالِمًا تبارك وتعالى ذكرُه"(٦).

---

(١) رسائل الشّريف المرتضى (٣/٣١٠).

(٢) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحَدِيد (٣/٢٢٨).

(٣) أوائل المقالات للمفيد (٥٥).

(٤) الشّافي في الإمامة للمرتضى (١/٨٦).

(٥) الكافي للكُليني (١/١٠٨).

(٦) الكافي للكُليني (١/١٠٨).

وأمّا بخصوص هشام بن الحكم بعينه فقد ورد في روايات القوم ما يُثبت كونه واحدًا من الذين تبنّوا القولَ بحدوث علم الله تعالى، فعن "محمد بن صالح الأرمنيّ أنه سأل أبا محمد العسكريَّ عليه السّلام عن قول الله عزّ وجلّ ﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴿٣٩﴾﴾ [الرّعد: ٣٩]؟

فقال أبو محمد: وهل يمحو إلّا ما كان ويُثبِت إلّا ما لم يكن؟!

فقلتُ في نفسي: هذا خلافُ ما يقول هشام بن الحكم أنه لا يعلم الشّيء حتى يكون! فنظر إليَّ أبو محمد عليه السّلام فقال: تعالى الجبّار العالِمُ بالأشياء قبل كونها"(١).

وانظر إلى تخبّط كثير منهم في الجواب عمَا نُسب إلى هشام بأنواع الاحتمالات الواهية والتي لا يشيّدها دليل ولا تسندها قرينة، فهذا محمد تقي بن مقصود علي الأصفهاني الملقَّب بالمجلسيّ الأول (ت١٠٧٠هـ) يقول –:"روي أخبارٌ تدلّ على أنه كان له اعتقاداتٌ رديئة، يمكن أن يكون ذلك قبل اختصاصه بالأئمّة عليهم السّلام، وأخبار الذّمّ لدفع الضّرر"(٢).

ويقول الميرزا أبو الحسن الشّعراني (ت١٣٩٣هـ) –: "لعلّ هشام بن الحَكَم قال شيئًا لم ينل السّامعون والحاكون حقيقةَ مُراده؛ لأنّ المؤسِّسين من أولي الفكر يختلج في ذهنهم أمور لم يَسبِق إليها غيرُهم، فيخترعون لِمَا يرد في أذهانهم ألفاظًا غيرَ معهودة الاستعمال قبلهم، فيتبادر ذهن السّامعين إلى معنىً ليس مطابقًا لمقصود القائل"(٣) وأنه على فرض صحّة نسبة القول إليه في التّجسيم والعلم لم تكن تخطئته إلّا في التّعبير وسوء اختيار الاصطلاح(٤).

ويرى إبراهيم الأنصاري الزَّنْجاني الخوئيني أنّ المذهب المحكيَّ في حُدُوث العلم ليس لهشامٍ صاحبِهم فيقول –:"من راجع ترجمةَ هشام بن عمرو الفُوْطي المعتزليّ وعقيدتَه في علم الله تعالى ... عرف أنّ منشأ الاشتباه أو الخيانة اشتراكُ هشامِ الشِّيعة في الاسم مع هشام المعتزلة"(٥).

الفريق الثّاني: أقرّ أصحابُه بأنّ نسبة الجسميّة إليه في مصنّفاتهم مما لا سبيل إلى جحده، ولكنه على كلّ الأحوال مطروح، إمّا "لعدم الاطمئنان بصدق الرّاوي، وإمّا مؤوّل بشيء يصحّ إسنادُه إليه"(٦).

وتفصيل تخريجاتهم على النّحو التّالي:

١. أنه إنما قال: (جسم لا كالأجسام).

---

(١) الغَيبة للطّوسي (٤٣١).

(٢) روضة المتّقين شرح كتاب من لا يحضره الفقيه لمحمد تقي المجلسي (٢٩٦/١٣).

(٣) من تعليقه على شرح أصول الكافي للمازَنْدَرَاني (٢٥٢/٣). وانظر: بحار الأنوار للمجلسي (٢٨٨/٣).

(٤) انظر: تعليقه على شرح أصول الكافي للمازَنْدَرَاني (٢٥٧/٣ و٢٥٨) و(١٣٩/٤).

(٥) من تعليقه على أوائل المقالات للمفيد (٣٠٠).

(٦) من تعليق الميرزا أبو الحسن الشّعراني على شرح أصول الكافي للمازَنْدَرَاني (٢١٩/٣).

قال الشّريف المرتضى –:"أمّا ما رُمِي به هشام بن الحكم رحمه الله من القول بالتّجسيم فالظّاهر من الحكاية عنه القولُ بجسم لا كالأجسام، ولا خلاف في أنّ هذا القول ليس بتشبيه ولا ناقضٍ لأصل، ولا معترضٍ على فرع، وأنه غَلِطَ في عبارة يُرجَع في إثباتها ونفيها إلى اللُّغة"(١).

وهذا الاحتمال مردودٌ بما سُقناه من الرّوايات التي تنصّ صراحةً على كونه شبّه تشبيهًا حقيقيًّا، علمًا أنّ من علماء الشِّيعة أنفسِهم من ذهب إلى أنّ "هذا الكلام مشتملٌ على التّناقض؛ إذ لو كان جسمًا كان له مِثلٌ"(٢)، وعليه فالتّشبيه متحقِّق في كلامه على كلا الحالين.

٢. أنه قال ذلك من باب معارضة خصومه لا تقرير عقيدته.

وإلى هذا أشار الشّريف المرتضى حيث قال –:"أكثر أصحابنا يقولون: إنه أورد ذلك على سبيل المعارضة للمعتزلة، فقال لهم: إذا قلتم: إنّ القديم تعالى شيء لا كالأشياء فقولوا: إنه جسم لا كالأجسام، وليس كلُّ من عارض بشيء وسأل عنه يكون معتِقدًا له ومتديِّنًا به.

وقد يجوز أن يكون قصَدَ به إلى استخراج جوابِهم عن هذه المسألة ومعرفةِ ما عندهم فيها، أو إلى أن يُبيّن قصورهم عن إيراد المرتضى في جوابها"(٣).

وقال هاشم معروف –: "ليس في كلماته ما يشير الى التّجسيم المنسوب إليه، وكلّ ما ورد عنه أنه قال: إنّ الله جسم لا كالاجسام، قال ذلك على سبيل المعارضة والجدل لأخصامه"(٤).

وهذا الاحتمال مردودٌ أيضًا بما ذكرناه من الرّوايات التي تدلّ على أنّ هشامًا كان يُقرّر التّشبيه صراحةً بين الشِّيعة، وإلّا لَمَا احتاجوا إلى الرّجوع إلى أئمّتهم وسؤالهم عن الحقّ في المسألة.

وقد اعترف بذلك شيخُهم المفيد حيث قال–: "أمّا الرّدّ على هشام والقولُ بنفي التّشبيه فهو أكثر من أن يُحصى من الرّواية عن آل محمد عليهم السّلام"(٥).

٣. أنّ جميع ما رُوي عن هشام ضعيف.

وقد نصّ في التّحرير الطّاووسي على أنّ كلّ ما فيه طعنٌ على هشام "فبالأخلق أن يكون واهيًا ضعيفًا لحصول التُّهمة في جرحه من أعدائه الكثيرين وبعضِ أهل نحله المنافسين"(٦).

---

(١) الشّافي في الإمامة للشريف المرتضى (٨٤/١).

(٢) من تعليق الميرزا أبو الحسن الشّعراني على شرح أصول الكافي للمازَنْدَرَاني (٢٣٨/٣). وانظر كذلك: الاقتصاد للطّوسي (٣٩).

(٣) الشّافي في الإمامة للمرتضى (٨٤/١). وانظر: المراجعات لشرف الدّين (٤٢٠).

(٤) الشّيعة بين الأشاعرة والمعتزلة لهاشم معروف (١٨١). وانظر أيضًا: المراجعات لشرف الدّين (٤٢٠).

(٥) الحكايات للمفيد (٨٠).

(٦) التّحرير الطّاووسي للعاملي (٥٩٥).

وقال أبو القاسم الخُوئي –: "إني لأظنّ الرِّوايات الدّالة على أنّ هشامًا كان يقول بالجسميّة كلُّها موضوعة، وقد نشَأتْ هذه النِّسبةُ من الحسد، كما دلّ على ذلك روايةُ الكَشِّي المتقدِّمة بإسناده عن سليمان بن جعفر الجعفريّ قال: سألتُ أبا الحسن الرِّضا عليه السّلام عن هشام بن الحكم؟ قال: فقال: رحمه الله! كان عبدًا ناصحًا، وأوذيَ من قبل أصحابه حسدًا منهم له"(١).

وكما هو ظاهر فإنّ من طعنوا في المرويّ عنه لم يستندوا إلى حُجّة علميّة، وإنما إلى ما استقرّ في نفوسهم من تعظيمه باعتباره واحدًا من كبار شيوخ الطّائفة المختصّين بالأئمّة والمكثرين من رواية أحاديثهم، ولعلمهم كذلك بما سيترتّب على إثبات ما نُسب إليه من لوازمَ خطيرة تعود عليهم بالطّعن وعلى مذهبهم بالإبطال(٢).

ويكفي أن نذكر أنّ أكثر ما أوردناه من الرّوايات استقيناه من كتاب الكافي، وسبقت الإشارة قريبًا إلى مكانة أحاديثه عندهم.

٤. أنّ القول بـ(التّشبيه) ممّا رجع عنه وتاب منه.

وقد انقسم القائلون بذلك إلى قسمين:

أ – من احتمل أنه كان يقول بالتّشبيه فعلًا لكن قبل اعتناقه مذهب الإماميّة.

قال الفَيضُ الكاشاني –: "لعأخوينلّ صدور مثل هذه الكلمات عن مثل هذه الموالي ليس عن محض الجهالة والغفلة عن معنى الإلهيّة والتّوحيد الخالص عن شَوْب الكثرة، أو صدوره عنهم إنما كان من قبل رجوعهم إلى الحقّ، فقد قيل: إنّ هشام بن الحَكَم كان قبل وصوله إلى خدمة الصّادق عليه السّلام على رأي جهمِ بنِ صفوان، فلمّا وصل إلى خدمته عليه السّلام تاب ورجع إلى الحقّ، والله تعالى أعلم بسرائر عباده"(٣).

وأشار إلى هذا الاحتمال أيضًا المجلسي والمازَنْدَرَاني (ت١٠٨١هـ) وعبد الحسين شرف الدِّين وغيرهم(٤).

وهذا الاحتمال مردود بما ذكره الميرزا أبو الحسن الشّعراني من "أنّ جهم بن صفوان لم يكن مجسِّمًا، بل كان من أهل التّنزيه مبالغًا فيه حتى أنه أنكر الرّؤيةَ في المعراج وفي القيامة"(٥).

ب – من احتمل أن يكون قد قال بالتّشبيه بعد تشيُّعه لكنه تاب منه.

قال محمّد بن علي الكَرَاجِكي –:"إن قال قائل: أليس قد اشتهر عن أحد متكلِّميكم – وهو هشام بن الحَكَم – أنه كان يقول: إنّ معبوده جسمٌ على صفة الأجسام، فكيف خالفتموه في ذلك؟! بل كيف لم تتبرّأوا منه وهو على هذا المقال؟!

---

(١) معجم رجال الحديث للخُوئي (٣٢١/٢٠).

(٢) انظر: بحار الأنوار للمجلسي (٢٩٠/٣).

(٣) الوافي في شرح الكافي للفيض الكاشاني (٣٩٣/١).

(٤) انظر: بحار الأنوار للمجلسي (٢٩٠/٣)، شرح أصول الكافي للمازَنْدَرَاني (٢٣٢/٣)، المراجعات لشرف الدّين (٤٢٠).

(٥) من تعليق الميرزا أبو الحسن الشّعراني على شرح أصول الكافي للمازَنْدَرَاني (٢٢٩/٣).

قلنا: أمّا هشام بن الحَكَم رحمة الله عليه فقد اشتهر عنه الخبر بأنه كان ينصر التّجسيم ويقول: إنّ الله تعالى جسم لا كالأجسام ...

فأمّا مخالفتنا لهذا المقام فهو اتّباع لِمَا ثبت من الحقّ بواضح البرهان وانصرافٌ عنه.

وأمّا مُوَالاتُنا هشامًا رحمه الله فهو لِمَا شاع عنه واستفاض من تركه القولَ بالجسم الذي كان ينصره، ورجوعه عنه وإقراره بخطئه فيه وتوبته منه، وذلك حين قصد الإمام أبا عبد الله جعفر بن محمّد الصّادق عليه السّلام إلى المدينة فحَجَبَه، وقيل له: إنه قد آلى ألا يوصلك إليه ما دمتَ قائلًا بالجسم.

فقال: والله ما قلتُ به إلّا لأنّي ظننتُ أنه وفاقٌ لقولِ إمامي، فأمّا إذا أنكره عليَّ فإني تائبٌ إلى الله تعالى، فأوصله الإمامُ عليه السّلام إليه حينئذٍ ودعا له بخير"(١).

وهذا الاحتمال مردودٌ بما ذكرناه من استمرار سؤال الشِّيعة في زمن الكاظم والرِّضا عن قول هشام بالتّجسيم؛ ممّا يدلّ على إصراره على القول بالجسميّة، وأنّ هذه الرّواية مكذوبة لم توضع إلّا لأجل إبراء ساحته.

ثمّ لو كان ما ذكره من شيوع توبة هشام واستفاضتِها صحيحًا؛ لَمَا تخبّط علماؤهم في الجواب عن نِسبة الجسميّة إليه وتكلّفوا في ذلك أنواع التّخريجات.

٥. أنّ لعباراته في التّشبيه باطنًا صحيحًا يخالف الظّاهر القبيح.

وإلى هذا جنح محمد بن إبراهيم القوّامي الشِّيرازي المعروف بملّا صدرا وبصدر المتألِّهين (ت١٠٥٠هـ) حيث قال -: "الظّاهر أنّ الذي نُسِبَ إلى أصحاب أئمّتنا عليهم السّلام ومواليهم من القول بالتّجسيم أو التّصوير كان من باب الرُّموز، كما أنّ لأفاضل الأقدمين من الحكماء رموزًا وتجوُّزات في باب المبدأ والمعاد، ولعلّ النَّقَلة لكلامهم أيضًا تصرّفوا في الألفاظ وحرَّفوا الكلم عن مواضعها"(٢).

وأشار - في معرض حديثه عن مقالات الهِشامَينِ المصرّحة بالتّشبيه - إلى "أنها - بحسب الظّاهر - أقوالٌ باطلة وآراء سخيفة متناقضة، لكن الرّجلين ممدوحان مقبولان وردت في مدحهما روايات، فلعلّ هذه الأقوال رموزات وتجوّزات ظواهرُها فاسدة وبواطنها صحيحة، ولها تأويلاتٌ ومحامل، أو لهما في التّقوُّل بها مصلحةٌ دينيّة أو غرض صحيح"(٣).

(١) كنز الفوائد للكَرَاجكي (١٩٨).

(٢) شرح أصول الكافي لمُلّا صدرا (١٨٤/٣).

(٣) شرح أصول الكافي لمُلّا صدرا (١٩٩/٣).

وقال أيضًا –: "إنّ لكلامه – أي: ابن الحكم – وجهًا صحيحًا ومسلكًا دقيقًا ومعنىً عميقًا، سواءٌ انكشف ذلك له وانفتح على قلبه أم لا، فلم يَدّعِ علمَه التّفصيليّ بل الارتكازيّ نظير علم امرئ القيس بأوزان العروض"(١).

ولا يخفى أنه لا ينزع إلى مثل هذا التّخريج إلّا من أعيته الحيلة وأقعده العجز واستعصى عليه التّفسير.

المبحث الثّالث: أثر هشام بن الحَكَم في تطوّر الفكر الإمامي

أشرنا سابقًا بأنّ التّمكُّن الجدليَّ الذي امتاز به هشام بن الحَكَم وقُرْبَه من الصّادق وثناءَه عليه واختصاصَه بالكاظم كلُّ ذلك قد فتح له أبوابَ القبول في أوساط الشِّيعة، ومهّدَ الأرض أمامه لإحداث تأثير في البِنية الفكريّة الجعفريّة زادها تشوّهًا وانحرافًا، ومن المعلوم أنّ "البدع تكون في أوّلها شِبرًا، ثمّ تكثر في الأتباع حتى تصير أَذْرُعًا وأميالًا وفَراسِخ"(٢).

وكما قيل:

كلُّ فَريـقٍ بُـدُوُّهمْ حَسَـنٌ ثُمّ يصيرونَ بعدُ للشُّنَعِ(٣)

وسوف نذكر – بحول الله تعالى – المسائلَ التي كان له دور واضح فيها، وذلك على النّحو التّالي:

المسألة الأولى: القول بالوصيّة والنّصّ على الإمام.

من المعلوم أنّ الإمامة هي المسألة الأهمّ عند الاثني عشريّة، بل هي إحدى أصول الدِّين التي زعموا أنه لا رُخصةَ في تركها ولا قبول للأعمال إلّا بها(٤)، وإليها نسبتُهم حين يقال: (الإماميّة).

وقد مرّت مسألة الإمامة عندهم بعدّة مراحل، فقد كانت في بداياتها الأُولى مسألة أهليّة عليٍّ للخلافة، ثمّ أصبحت في وقت لاحق مسألةَ أفضليّة، ثمّ تطوّرت لتكون مسألة أحقِّيّة بموجب النّصّ الجليّ والعصمة والكمال لكلّ إمام من الاثني عشر المزعومين.

ولا ريب بأنّ أصل دعوى الوصيّة لعليّ بالخلافة قديم، فعن الأسود بن يزيد النَّخَعي أنه قال–:"ذُكِرَ عند عائشة أنّ النّبيَّ صلى الله عليه وسلم أوصى إلى عليّ، فقالت: مَن قاله؟! لقد رأيتُ النّبيَّ صلى الله عليه وسلم – وإني لمسندتُه إلى صدري – فدعا بالطّسْت فانْخَنَثَ فمات فما شعرتُ! فكيف أوصى إلى عليّ؟!"(٥).

وقد أشار الحسن بن موسى النُّوْبَخْتي إلى علاقة ابنِ السَّوداء (ت نحو ٤٠هـ) بالقول بالنّصّ فقال –:"حكى جماعةٌ من أهل العلم من أصحاب عليٍّ عليه السّلام أنّ عبدَ الله بن سبأ كان يهوديًّا فأسلم ووالى عليًّا عليه

(١) بواسطة الميرزا أبو الحسن الشّعراني في تعليقه على شرح أصول الكافي للمازَنْدَرَاني (٢٣٠/٣)

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٤٢٥/٨).

(٣) تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة (١١٤).

(٤) انظر: بحار الأنوار للمجلسي (٣٦٩/٨).

(٥) أخرجه البخاريّ في صحيحه برقم (٤١٩٠). وانخنث: "استرخى ومال إلى أحد شقَّيه". إرشاد السّاري للقَسْطَلّاني (٤٧١/٦).

السّلام، وكان يقول – وهو على يهوديّته – في يوشعَ بنِ نون بعد موسى عليه السّلام بهذه المقالة، فقال في إسلامه بعد وفاة النّبيّ صلى الله عليه وسلم في عليٍّ عليه السّلام بمثل ذلك، وهو أوّلُ من شهر القولَ بفَرْضِ إمامة عليٍّ عليه السّلام، وأظهر البراءةَ من أعدائه وكاشفَ مخالفيه"(١).

وتنبع قيمة كلام النُّوْبَخْتي من كونه يحكي هذه الشّهادة عن (جماعةٍ من أهل العلم من أصحاب عليٍّ نفسه)، لا عن عالم منهم ولا جُهّالٍ فيهم، ولا عن جماعةٍ من أعيان مخالفيهم.

وممّا ينبغي التّذكير به أنّ ادّعاءَ ابن سبأ كان منصبًّا على إمامة عليّ وحده دون سواه.

ولكن بعد موت جعفر الصّادق سنة ١٤٨هـ دبّ الخلافُ بين الشِّيعة مرّةً أخرى –كما في كلّ مرّة يموت فيها أحدُ أئمّتهم – في تحديد هُويّة الإمام الجديد، وانقسموا في ذلك إلى ستّ فِرَق(٢)؛ ممّا زاد تصدُّع البيت الشّيعيّ الذي كان قد شهد نوعًا من الاستقرار في زمن الصّادق جرّاء طول مُدَّته، حيث امتدّت إمامتُه "أربعًا وثلاثين سنة غير شهرين"(٣)، فرأى بعضُ كبار الشِّيعة أنّ المخرج الوحيد من هذه الأزمة التي باتت تهدّد كيانهم الدِّينيَّ يكمن في إعادة إحياء نظريّة ابن السّوداء، والتي تقوم على دعوى تعيين الإمام بالنَّصّ الإلهيّ وتفعليها في الواقع الشِّيعيّ الحائر والمتذبذب ولكن بصورة أشمل ممّا كانت عليه، وذلك من ثلاث جهات:

١. حصر الإمامة بسُلالة الحسين بن عليّ(٤).
٢. القول بأنّ الإمامة لا تكون في أخَوَين باستثناء الحسن والحسين – وهو ما يُسمّى بنظام الوراثة العَمُوديّة، وبذلك ينتهي نزاع الشِّيعة وتشظِّيهم إلى فِرَق متناحرة حول أيٍّ من الإخوة هو الإمام؟ كما يُقضى على أطروحة "الفَطْحَيّة الخُلّص الذين يُجيزون الإمامة في أَخَوَين"(٥).
٣. القول بأنّ الإمامة لا تثبت إلّا بالنَّصّ؛ بأن ينصّ الإمامُ السّابق على الإمام اللّاحق بعينه لا بوصفه، ومن ثَمّ تبقى مفاتيح اللُّعبة في يد أصحاب الإمام السّابق في تحديد من يرونه الأنسب، كما أنه يغلق باب الاجتهاد في معرفة الإمام للأبد.

ويمكن أن نُحدِّد أبرزَ من تولّى إحياء النّظريّة السبئيّة بثوبها الجديد من نصٍّ للنُّوبَختي يُشير فيه إلى ثباتِ جماعةٍ من وجوه أصحاب جعفر الصّادق وأهلِ العلوم منهم والنَّظَر والفقه كهشام بن سالم وعبد الله بن أبي يَعْفُور

---

(١) فِرَق الشّيعة للنُّوبَختي (٥٨). وانظر: منهاج السُّنّة النّبويّة لابن تيميّة (٨/٢٥١و٤٧٩).

(٢) انظر: فِرَق الشّيعة للنُّوبَختي (١١٣).

(٣) فِرَق الشّيعة للنُّوبَختي (١١٣).

(٤) انظر: الكافي للكُلَيني (١/٢٠٣)، بحار الأنوار للمجلسي (٢٥/٢٤٩).

(٥) فِرَق الشّيعة للنُّوبَختي (١٧١).

والفَطْحِيّة: هم فِرقةٌ شيعيّة منقرضة كانت تقول بإمامة عبد الله بن جعفر بن محمد بعد وفاة أبيه، واختُلِف في سبب إطلاق هذا اللّقَب عليهم على ثلاثة أقوال، وكان أعظم عامل في انقراضهم هو أنه لم يُعَمَّر طويلًا وإنما مات بعد أبيه بسبعين يومًا ولم يخلف ذكرًا، ومِن ثَمّ فقد رجع عامّة من كان يقول بإمامته إلى القول بإمامة موسى بن جعفر. انظر: فِرَق الشّيعة للنُّوبَختي (١٢٦)، رجال الكَشّي للطّوسي (٢/٥٢٤)، اللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير (٢/٤٣٥).

وعمر بن يزيد وأبي جعفر الأحول وعُبيد بن زُرَارة بن أَعْيَن وجميل بن درّاج وأبان بن تغلب (ت١٤١هـ) وهشام بن الحَكَم وغيرهم على القول بإمامة موسى الكاظم حتى رجع إلى مقالتهم عامّة من قال بإمامة غيره[١].

فإذا نظرنا إلى كون هؤلاء من أصحاب الصّادق وأنّ جزءًا من روايات النَّصِّ التي تُنسَب إليه آتٍ – وإلى غيره – من طريقهم[٢]، وضممنا إلى ذلك إصرارَهم على إمامة الكاظم وثبوتهم عليها تأكّدنا أنهم أولى من تُشير إليهم أصابع الاتّهام على جهة العموم.

ومن المؤكّد أنّ هشام بن الحَكَم لم يتفرّد بالقول بالنّصّ الإلهيّ وإنما شاركه في ذلك آخرون، لكنه ربما امتاز عن سواه باجتماع أمرين:

١. قُدرته على التّنظير لذلك وإقامة الحُجج العقليّة عليه باعتباره يمثّل واجهة المذهب الكلاميّة، وقد كان بعض الشِّيعة يستحسن جدًّا كلامه وتقاسيمه في صفة عِصمة الإمام وما إلى ذلك[٣].

٢. قُرْبُه من الصّادق وكونُه من خواصّه ممّا يعني أنّ روايته عنه محلَّ ثقة وقبول من عموم الشِّيعة أيًّا كانت.

---

(١) انظر: فِرَق الشّيعة للنُّوبَختي (١٢٨).

قلتُ: ذِكْرُ النُّوْبَختي لعبد الله بن أبي يعفور العبدي في جملة الثّابتين على إمامة موسى بن جعفر لا يخلو من نوع إشكال؛ لأنه قد قيل إنّ عبدَ الله توفّي في حياة جعفر الصّادق. انظر: رجال ابن داود للحِلّي (١١٦)، خلاصة الأقوال لابن المطهَّر الحِلّي (١٩٥).

(٢) انظر على سبيل المثال إلى: ما رواه الكُليني في الكافي (٢٨٤/١) عن هشام بن سالم وحفص بن البَخْتَري عن أبي عبد الله عليه السّلام قال: "قيل له، بأيّ شيء يُعرَف الإمام؟ قال: بالوصيّة الظّاهرة وبالفضل".

وما رواه الكُليني أيضًا في الكافي (٢٧٧/١) عن عبد الله بن أبي يعفور، عن أبي عبد الله عليه السّلام قال –: "لا يموت الإمام حتى يعلم من يكون من بعده فيوصي إليه".

وما رواه الصّفّار في بصائر الدّرجات (٥٣١) عن عمر بن يزيد! قال: قلتُ لأبي الحسن الرِّضا عليه السّلام: إنّي سألتُ أباك عن مسألة أُريد أن أسألك عنها؟ قال: وعن أيّ شيء تسأل؟ قال: قلتُ له: عندك علمُ رسول الله صلى الله عليه وآله وكتبُه وعلمُ الأوصياء وكتبُهم؟ قال: فقال: نعم، وأكثر من ذاك".

وما رواه الطّوسي في رجال الكَشّي (٤٢٥/٢) عن أبي جعفر الأحول المعروف بـ(شيطان الطّاق) أنه قال–:"كنتُ عند أبي عبد الله عليه السّلام فدخل زيد بن علي، فقال لي: يا محمد بن علي، أنت الذي تزعم أنّ في آل محمد إمامًا مُفترضَ الطّاعة معروفًا بعينه؟! قال: قلتُ: نعم، كان أبوك أحدَهم".

وما رواه الصّفّار في بصائر الدّرجات (٤٩٧) والكُلَيني في الكافي (٢٧٤/١) عن عُبَيد بن زُرَارة وجماعة معه قالوا–:"سمعنا أبا عبد الله عليه السّلام يقول: يُعرَف الإمام الذي بعده علم من كان قبله في آخر دقيقة تبقى من روحه".

وما رواه الصّفّار في بصائر الدّرجات (٤٥٩) عن جميل بن درّاج عن يونس بن ظبيان عن جعفر بن محمد الصادق أنه قال –:"إنّ الله إذا أراد أن يخلق الإمامَ من الإمام بعث ملكًا فأخذ شربةً من تحت العرش، ثمّ أوصلها أو دفعها إلى الإمام، فيمكث في الرّحم أربعين يومًا لا يسمع الكلام، ثم يسمع بعد ذلك، فإذا وضعته أُمُّه بعث ذلك المَلَك الذي كان أخذ الشّربة، ويكتب على عضده الأيمن: ﴿ وَتَمَّتۡ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدۡقٗا وَعَدۡلٗاۚ لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ ١١٥ ﴾ [الأنعام: ١١٥]".

وما رواه الخزّاز القُمّي في كفاية الأثر –كما في بحار الأنوار للمجلسي (٣٥٨/٣٦) – "عن أبان بن تغلب عن أبي جعفر الباقر عليه السّلام قال: سألتُه عن الأئمّة؟ فقال: والله لعهدٌ عَهِدَه إلينا رسولُ الله صلى الله عليه وآله أنّ الأئمة بعده اثنا عشر، تسعةٌ من صُلْب الحسين ...".

وقد أدلى د. محمد عمارة في كتابه تيّارات الفكر الإسلامي (٢٠٢) بملحوظة مهمّة وهي أنّ أغلب الرّوايات الشِّيعيّة عن النّصّ والوصيّة ترجع بسندها لتنتهيَ عند جعفر الصّادق، ووالده محمد الباقر، وعليّ الرّضا، الأمر الذي يوحي بأنّ عصرهم كان عصرَ تبلور هذه العقيدة التي ميّزت هذه الفِرقةَ عن غيرها، والتي كرّسَتْ هذا الانقسام في صفوف المسلمين.

(٣) انظر: تفسير العَيّاشي (٥٨/١)، بحار الأنوار للمجلسي (١٠٤/٢٥).

ولعلّ هذه المكانة وهذا التّأثير هما اللّذان جعلا كثيرًا من متكلّمي غيرِ الشّيعة يقرّرون أنّ مذهب "دعوى النّصّ الجليّ ممّا وضعه هشام بن الحَكَم، ونصره ابنُ الرَّاوَنْدي وأبو عيسى الورّاق وأضرابُهم، ثمّ رواه أسلاف الرّوافض شغفًا بتقرير مذهبهم"(١)، وإن كان القاضي عبد الجبّار جزم بنسبة الأوّليّة المطلقة إليه حيث أشار إلى أنه "ما ادّعى هذا النّصَّ والاستخلافَ أحدٌ قبله"(٢).

ومما يدلّ على وجود شركاء له في ذلك ما رواه الحسين بن نُعَيم الصّحّاف أنه قال –:"كنتُ أنا وهشام بن الحَكَم وعليّ بن يقطين ببغداد، فقال عليّ بن يقطين: كنتُ عند العبد الصّالح جالسًا فدخل عليه ابنُه عليٌّ فقال لي: يا علي بن يقطين، هذا عليٌّ سيّدُ ولدي، أمَا إني قد نحلتُه كُنْيتي.

قال: فضرب هشام بن الحَكَم جبهتَه براحته وقال: ويحَك! كيف قلتَ؟

فقال عليّ بن يقطين: سمعتُه واللهِ منه كما قلتُ.

فقال هشام: أخبرك أنّ الأمر فيه من بعده؟!"(٣).

والذي يعنينا في هذا المقام هو تسليط الضّوء على دور هشام بن الحَكَم في هذا التّطوّر، فقد أشار ابنُ النّديم البغداديّ إلى أنه "فتق الكلام في الإمامة"(٤)، وقال علي أصغر البُرُوْجِرْدِي –: "كلّ من تأخّر عنه اقتبس من لآلي أصدافه في علم الإمامة"(٥)، ووصفه محمد علي الأبطحي بـ"المجاهد في أمر الإمامة وإبطالِ المذاهب غيرها"(٦).

وقد كرّس هشام نفسَه لنصرة المذهبِ الاثني عشريّ وانصبّت كثير من جهوده على محاولة إثباتِ إمامة الاثني عشر، فكان "أوّل من ألّف في الإمامة"(٧) تآليفَ مستقلّة، ككتاب: اختلاف النّاس في الإمامة، وكتاب: المجالس في الإمامة، وكتاب: الوصيّة والرّدّ على من أنكرها.

كما أنّ كثيرًا من المناظرات التي كان طرفًا فيها كانت تتعلّق بمسألة الإمامة(٨)، ومن هنا وصف بأنه "هو الذي فتق الكلامَ في الإمامة، وهذّبَ المذهب، وسهّل طريق الحِجَاج فيه"(٩).

---

(١) شرح المقاصد في علم الكلام للتَّفْتَازاني (٢/٢٨٥).

(٢) تثبيت دلائل النُّبوّة للقاضي عبد الجبّار (١/٢٢٥). وكلامه متعلّق بالنّصّ على عليٍّ رضي الله عنه.

(٣) الكافي للكُلَيني (١/٣١١).

(٤) الفِهْرِسْت لابن النّديم (٢١٨).

(٥) طرائف المقال للبُرُوجِرْدي (٢/٥٧٣).

(٦) تهذيب المقال للأبطحي (٣/١٦٣).

(٧) رسالة حول حياة الشّيخ الطّوسي لواعظ زاده – ضمن كتاب الرّسائل العشر للطّوسي – (١٦)

(٨) انظر: بحار الأنوار للمجلسي (٤/٦٥) و(١٠/٢٩٢).

(٩) الفِهْرِسْت لابن النّديم (٢١٨).

كما شهدت هذه المدّة الزّمنيّة نشاطًا ملحوظًا للتّأليف في مسألة الإمامة من طبقة هشام وطبقة تلامذته والتي نعتقد أنها جاءت وفق الرُّؤية الجديدة، فقد ألّف أبو جعفر محمد بن النّعمان الأحول المعروف بشيطان الطّاق – وهو من خواصّ أصحاب جعفر الصّادق – كتابَ: الإمامة، وكتاب: الرّدّ على المعتزلة في إمامة المفضول، وكتاب: إثبات الوصيّة(١).

وألّف عليّ بن إسماعيل التّمّار – وهو من أصحاب عليّ الرّضا –كتابَ: الكامل، وكتابَ: الاستحقاق(٢).

وألّف محمد بن الخليل السّكّاك – وهو من أصحاب هشام بن الحَكَم وتلاميذه – كتابَ: الرّدّ على من أبى وجوب الإمامة بالنّصّ(٣).

وألّف أبو الحسن علي بن منصور الكوفيّ – وهو من أصحاب هشام كذلك – كتاب: التّوحيد والإمامة ويُسمّى كتاب التّدبير، جمعه من كلامه(٤).

وألّف ابنُه حَكَمُ بنُ هشام بن الحَكَم كتابًا في الإمامة(٥).

والجديد في هذه الجهود الحثيثة والمركّزة هو ما أشرنا إليه آنفًا من قيامها على نظريّة استحقاق الإمامة بالنّصّ، بمعنى "أنّ الإمامة كالنّبوّة غيرُ خاضعة لاختيار الأُمّة وانتخابها، وإنما أمرها بيد الله تعالى فهو الذي يختار لها من يشاء"(٦)، وبذلك انتقلت من كونها مسألةَ اجتهاد داخل البيت الشّيعيّ في تحديد من هو الأحقّ بالإمامة بوصفه الخيارَ السّياسيَّ المفضَّل إلى كونها عقيدةً دينيّةً لا تقبل الجدل باعتبارها حقًّا إلهيًّا يستوجب التّسليمَ والرّضوخ.

وبالنّظر إلى عصر هؤلاء ومكان وجودهم نعلم بأنّ هذه النّظريّة وُلِدت بثوبها الجديد في منتصف القرن الثّاني تقريبًا – وبالتّحديد بعد وفاة جعفر الصّادق على ما سبق بيانه – على أيدي جماعةٍ من الكوفيّين(٧).

ومن اللّافت أنّ هشام بن الحَكَم حين جادل الرّجلَ الشّاميَّ في الإمامة احتجّ على إمامة الصّادق – وبحضرته – بأنه يعلم الغيب حيث قال–:"ويُخبِرنا بأخبار السّماء والأرض"(٨)، ولم يشر إلى موضوع النّصّ من قريب ولا بعيد!

---

(١) انظر: الفِهْرِسْت للطّوسي (٢٠٧).

(٢) انظر: الفِهْرِسْت للطّوسي (١٥٠)، معجم رجال الحديث للخُوئي (٣٠٠/١٢).

(٣) انظر: الفِهْرِسْت للطّوسي (٢٠٧).

(٤) انظر: فِهْرِسْت أسماء مصنّفي الشّيعة للنّجاشي (٤٣٣).

(٥) انظر: المصدر السّابق (١٣٦).

(٦) حياة الإمام الرّضا لباقر شريف (١٠١).

(٧) إنما قلنا: (كوفيّين)؛ لأنّ جميع من ذكرهم النُّوْبَختي في نصِّه المذكور آنفًا هم من أهل الكوفة.

(٨) الإرشاد للمفيد (١٩٧/٢)، الاحتجاج للطَّبْرسي (١٢٥/٢)، وسائل الشّيعة للحُرّ العاملي (١٣١/١٨).

والسّؤال هنا هو أنه إذا كانت الإماميّةُ تزعم "أنّ الإمامة عهدٌ معهود من الله"(١) وأنها "لا تكون إلّا بالنَّصّ"(٢) فلماذا لم يحتجّ به هشام على خصمه الشّاميّ؟! ثمّ لماذا أقرّه جعفر الصّادقُ على احتجاجه وأثنى عليه واسترسل معه في تصديق دعواه، ولم ينبّهْهُ إلى وجود النّصّ الحاسم لكلّ هذا الجدال؟!(٣)

وهذا الصّنيع من هشام ممّا يجعلنا نستشفّ بصورة قاطعة أنه لا وجود لفكرة النّصّ في حياة جعفر.

ومثل ذلك صاحبُه هشام بن سالم الجواليقيّ الذي كان يظنّ بعد موت جعفر الصّادق أنّ الإمامة في ابنه الأكبر عبد الله بن جعفر المعروف بالأفطح؛ تمسُّكًا بما رووه عن الصّادق من أنّ "الإمامة لا تكون إلّا في الأكبر من ولد الامام"(٤)، ثمّ عصفت به وبأبي جعفر الأحول وآخرين رياحُ الحيرة بعد ذلك حتى ذهبا إلى قبر النّبيّ صلى الله عليه وسلم باكيَينِ ليستغيثا به ممّا داهمهما من الشَّكّ والحيرة! (٥)

ومع هذا فقد روت كتبُ الشّيعة عن الجواليقيّ أنه سمع جعفر الصّادق يقول -: "الإمام بعد رسول الله صلى الله عليه وآله عليّ بن أبي طالب، وبعده الحسن، ثمّ الحسين، ثمّ عليّ بن الحسين، ثمّ محمد بن علي، ثمّ أنا، ثمّ بعدي موسى ابني، وبعده عليٌّ ابنه، وبعد عليٍّ محمدٌ ابنُه، وبعد محمدٍ عليٌّ ابنُه، وبعد عليٍّ الحسنُ ابنه، والحُجّة من ولد الحسن"(٦).

فكيف بايع الجواليقيُّ الأفطحَ واعتقد إمامتَه إذن إن كان بحوزته مثل هذا النّصّ الصّريح القاطع؟! ولماذا ذهب إلى القبر النّبويّ الشّريف مستغيثًا باكيًا؟!

وعلى الرّغم من الاختلاف والتّنازُع الذي يعقب موت كلّ واحد من أئمّة الشّيعة والحيرةِ التي كانت تجتاح نفوسَ أقرب المقرّبين إليه من أصحابه إلّا أنّ القوم استمرّوا في وضع الأحاديث المتعلّقة بالوصيّة والنّصّ حتى بلغت المئات(٧)، وحتى أصبح جماهيرهم يدّعون بلا خجل ولا مواربة "أنه تواتر عن النّبيّ صلى الله عليه وآله أنه نصَّ على عليٍّ عليه السّلام، وعنه على الحسن، وعن الحسن على الحسين، وهكذا إلى قائمنا الحُجّة صلواتُ الله عليهم"(١).

---

(١) مستدرك سفينة البحار للنّمازي (١٩٤/١).

(٢) حلية الأبرار للبحراني (٣١٩/٢)، عقائد الإماميّة للمظفّر (٦٦).

(٣) انظر: وسائل الشّيعة للحُرّ العاملي (١٣١/١٨)

(٤) الفصول المختارة للمفيد (٣٠٦)، بحار الأنوار للمجلسي (١١/٣٧).

(٥) انظر: بصائر الدّرجات للصّفّار (٢٧١)، الكافي للكُلَيني (٣٥١/١).

(٦) كفاية الأثر للخزّاز القمّي (٢٦٣)، بحار الأنوار للمجلسي (٥٥/٤).

تنبيه: جاء ذِكْرُ (هشام) في السَّنَد مُهملًا دون نسبة، فيحتمل أن يكون (ابن سالم) وأن يكون (ابن الحكم)؛ لأنّ الرّاوي عنه هو ابنُ أبي عمير الذي يروي عن كليهما، لكننا نميل إلى كونه ابن سالم من جهة كون روايةِ ابن أبي عمير عنه أكثر واختصاصِه به أشدّ، ممّا لا يبعد معه أن يَذْكُرَه مُهملًا اعتمادًا على اشتهاره به، والعلم عند الله تعالى.

(٧) لا يُستغرَب مثل هذا الكذب في الشّيعة الذين هم أكذب الطّوائف، ففي وسائل الشّيعة للحُرّ العاملي (١٥١/٢٠) أنّ جابر بن يزيدَ الجُعْفيَّ - وهو أحدُ رواتهم - قد "روى سبعين ألفَ حديث عن الباقر عليه السّلام، وروى مائة وأربعين ألفَ حديث!".

والمضحك أنهم يروون عن زُرَارة بن أَعْيَن أنه قال -:"سألتُ أبا عبد الله عليه السّلام عن أحاديث جابر، فقال: ما رأيتُه عند أبي قطّ إلّا مرّةً واحدة، وما دخل عليَّ

ولا ريب أنّ الأدلّة على بُطلان نظريّة النّصّ على عليّ وبنيه من بعده في غاية الكثرة غير أنّ تتبّعها سيُفضي بنا إلى الخروج عن المقصود.

والمقصود هنا أنّ هشام بن الحَكَم لم يكتفِ بالإسهام في إحياء نظريّة النّصّ بثوبها الجديد وتدعيم لَبِنَاتها الفكريّة بالمناظرة والتّأليف فقط، وإنما طفق يروي عن جعفر الصّادق رواياتٍ عديدة تدور كلُّها حول كون الإمامة حقًّا إلهيًّا لا مجال للاجتهاد فيه، ومن ذلك قوله –:"قلتُ لأبي عبد الله عليه السّلام: ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ ٱلنَّاسَ عَلَىٰ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ ۖ فَقَدْ ءَاتَيْنَآ ءَالَ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَءَاتَيْنَٰهُم مُّلْكًا عَظِيمًا ﴿٥٤﴾﴾ [النّساء: ٥٤] ما ذلك المُلْكُ العظيم؟ ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِىَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِىَ بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ ۗ يَوْمَ يَأْتِى بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِىٓ إِيمَٰنِهَا خَيْرًا ۗ قُلِ ٱنتَظِرُوٓا۟ إِنَّا مُنتَظِرُونَ ﴿١٥٨﴾﴾.

قال: فرض الطّاعة، ومن ذلك طاعةُ جهنّم لهم يوم القيامة يا هشام"(٢).

كما روى "عن أبي عبد الله عليه السّلام في قول الله ﴿إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾ [البقرة: ١٢٤] أنه قال: لو علم الله أنّ اسمًا أفضلَ منه لسمّانا به"(٣).

وروى "عن أبي عبد الله عليه السّلام في قول الله عزّ وجلّ ﴿لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ﴾ يعني: في الميثاق ﴿أَوْ كَسَبَتْ فِىٓ إِيمَٰنِهَا خَيْرًا﴾ [الأنعام: ١٥٨] قال: الإقرار بالأنبياء والأوصياء وأميرِ المؤمنين عليه السّلام خاصة، قال: لا ينفع إيمانها لأنها سلبت"(٤).

وعنه قال–: "قال أبو عبد الله عليه السّلام: لـمّا أمر الله آدمَ أن يوصي إلى هِبَة الله أَمَرَهُ أن يستر ذلك، فجرت السُّنّةُ في ذلك بالكتمان، فأوصى إليه وستر ذلك"(٥).

ولا يخفى أنّ غرض هشام وغيرِه من وضع الأحاديثِ التي تؤسّس لكتمان النّصّ والمبالغة في إخفائه هو الخروج من دوّامة السُّؤال العويص الذي يواجهه به الشِّيعةُ الحائرون وخصومُه المخالفون: أين أحاديث النَّصّ الصّريح على الإمامة؟! ولماذا لا يعرفها إلّا أنتم فقط؟!

قطّ!". وفي خاتمة المستدرك للطَّبْرسي (١٢٨/٥) أنّ أبان بن تغلب الكوفيّ روى عن جعفر بن محمد الصّادق وحده ثلاثين ألف حديث!

(١) الأربعين في إمامة الأئمّة الطّاهرين لابن طاهر القُمّي (٣٤٩).

تنبيه: قارن هذا بما أشار إليه أبو القاسم الخُوئي في كتابه صراط النّجاة (٤٥٣/٢) من أنّ "الرّوايات المتواترة الواصلة إلينا من طريق العامّة والخاصّة قد حَدَّدَت الأئمّةَ عليهم السّلام باثني عشر من ناحية العدد، ولم تحدّدْهم بأسمائهم عليهم السّلام واحدًا بعد واحد".

(٢) بصائر الدّرجات للصّفّار (٥٥).

(٣) انظر: الأمالي للصَّدُوق (٧٣١)، علل الشّرائع له أيضًا (٢٠٤/١).

(٤) الكافي للكُلَيني (٤٢٩/١).

(٥) تفسير العيّاشي (٣١١/١)، بحار الأنوار للمجلسي (٦٥/٢٣).

و(هِبَةُ الله) – بحسب أساطير القوم – لقبُ شيث بن آدم، وهو أوّل وصيّ كان على في الأرض. انظر: الأمالي للصَّدُوق (٤٨٧)، بصائر الدَّرجات للصَّفّار (١٤١).

المسألة الثّانية: الطّعن في الصّحابة.

لعب هشام بن الحَكَم دورًا خطيرًا في تحذير انحراف الشِّيعة وإبعادهم عن جسد الأُمّة حين فتح الباب على مصراعيه للطّعن في الصّحابة والجُرأةِ على سبِّهم وانتقاصهم.

وقد نقل عنه القاضي عبدُ الجبّار بن أحمد الهَمَذاني أنه قال –:"أدركتُ الشِّيعة في الصّدر الأوّل وهم يتولّون أبا بكر وعمر وعثمان ويصوّبونهم، ويقولون: هؤلاء ما دفعوا أميرَ المؤمنين عن حقِّه ومقامه، وإنما دفعه المنافقون الذين كان القرآنُ يهتف بهم، فنظر هؤلاء فإذا ليس أحد أحقّ بالإمامة بعد عليٍّ منهم فقاموا ذلك المقام بحقّ ...

ومنهم من قال: لمّا رأى الوصيُّ عليُّ بن أبي طالب المنافقين قد أزالوه عن موضعه قدّم أبا بكر واستخلفه ليكون بمكانه الى أن يتمكّن فيزيله.

قال هشام: وهذا كلُّه تلزيق وتلفيق، دعاهم إليه الجبنُ من الإقدام على التّبرُّؤ من أبي بكر وعمر وعثمان والمهاجرين والأنصار، ولو عرفوهم كما عرفتُهم أنا لأقدموا على البراءة منهم"(١).

ثمّ عقّب القاضي عبد الجبّار على ذلك بقوله –:"فقد أقرّ بلسانه أنه لم يسبقه أحد إلى شتمهم ولعنهم، ولو لم يُقِرّ لكان العقل يشهد به ويدلّ عليه"(٢).

ومن طعونه في الشّيخين وإنكاره لفضائلهما أنه كان يكيل الأكاذيب للصِّدّيق رضي الله عنه مدّعيًا "بأنه كان ناقصًا وجبانًا وجاهلًا ومجنونًا، وأنه ما بايعه أحدٌ ولا أطاعَه كثيرًا أحد"(٣)، وأنه غَصَبَ فاطمةَ رضي الله عنها أرضَ فَدَك، وأنه هو من تسبّب بعِلّتِها وموتها حين أمر برفس بطنها حتى أسقطت جنينَها! إلى أشياء كثيرة ممّا كاد بها الإسلام من المخاريق والأباطيل والزُّور على حدّ تعبير أبو الحسن المَلَطِي(٤).

كما سُئل "عمّا يرويه العامّة من قول أمير المؤمنين عليه السّلام لمّا قُبِض عمر – وقد دخل عليه وهو مُسجّىً –: لوددتُ أن ألقى الله تعالى بصحيفة هذا المسجّى، وفي حديث آخر: إني لأرجو أن ألقى الله تعالى بصحيفة هذا المسجّى.

فقال هشام: هذا حديثٌ غير ثابت ولا معروف الإسناد، وإنما حصل من جهة القُصّاص وأصحابِ الطُّرُقات، ولو ثبت لكان المعنى فيه معروفًا"(٥).

---

(١) تثبيت دلائل النّبوّة للقاضي عبد الجبّار (٢٢٤/١).

(٢) المصدر السّابق (٤٤٨/٢).

(٣) المصدر السّابق (٦٤٩/٢).

(٤) انظر: التّنبيه والرّدّ على أهل الأهواء والبدع للمَلَطِي (٢٥).

(٥) الفصول المختارة للمفيد (٩٠).

وقد اتّسعت دائرة تأثيره المشؤوم في وقت مبكّر على المحيطين به، حيث صنّف حسين بن حسن الأشقر الكوفي – وهو من أصحابه – بابًا في معايب الشّيخين[١]، كما وصفه الجُوْزَجَانيُّ بكونه "من الشّتّامين للخِيَرة"[٢].

المسألة الثّالثة: دعوى تحريف القرآن.

لعلّ أوّلَ مصدر شيعيّ ذُكِر فيه هذا الادّعاءُ هو كتابُ سُلَيم بن قيس الهلاليّ[٣].

وعلى الرّغم من دعوى بعض علمائهم أنه "ليس بين جميع الشِّيعة ممّن حمل العلم ورواه عن الأئمّة عليهم السّلام خلافٌ في أنّ كتاب سُلَيم بن قيس الهلاليّ أصلٌ من أكبر كتب الأصول التي رواها أهل العلم ومن حملة حديث أهل البيت عليهم السّلام وأقدمها"[٤] إلّا أنّ الكتاب لا شكّ في وضعه لأسباب عديدة، من أبرزها: أنّ سُلَيمًا توفِّي نحو ٨٥هـ، وقد ورد في الكتاب النّصُّ على عقائد إماميّة واستعمالُ أوصافٍ ونُعُوت لم تكن معروفةً في عصره، مثل حصر الإمامة في ولد الحسين[٥]، وتسميةِ الأئمّة بالأوصياء[٦]، ووصفهم بأنهم "شهداءُ الله في أرضه، وحُجَجُه على خلقه، وخُزّان علمه، ومعادن حكمته"[٧].

وقد اضطرّ بعض علماء الشِّيعة إلى الاعتراف بوضع الكتاب، معتذرين له بأنّ الدّافع على وضعه – بزعمهم – غرضٌ صحيح وهو نُصرة المذهب[٨]، وممن قال بوضعه أو شكّك فيه: الشّيخُ المفيد[٩]، وابنُ داود الحِلّي (بعد ٧٠٧هـ)[١٠]، وابنُ المطهّر الحِلّي (ت٧٢٦هـ)[١١] وآخرون.

ولعلّ من أظرف ما جاء في الكتاب – على لسان عليٍّ رضي الله عنه – –:"أمَا إنّ معاويةَ وابنَه سَيَلِيان بعد عثمان، ثمّ يليهما سبعةٌ من ولد الحكم بن أبي العاص، واحدًا بعد واحد تكملةَ اثني عشر إمامَ ضلالة"[١٢]، ولم يأتِ على ذكر أحدٍ من خلفاء بني العبّاس مع كون الشِّيعة يعتقدون فيهم ما يعتقدونه في بني أميّة سواء بسواء، ولكن السِّرّ في ذلك هو خوف واضعه من بطش العبّاسيّين لو بلغهم خبرُ هذا الكتاب وافتضح أمره، مما يدلّ على كونه موجودًا في زمنهم.

---

(١) الضّعفاء الكبير للعُقَيلي (٢٤٩/١).

(٢) أحوال الرّجال للجُوْزَجاني (٧١).

(٣) انظر: كتاب سُلَيم بن قيس (١٤٦).

(٤) الغَيبة لابن أبي زينب النّعماني (١٠٣).

(٥) انظر: كتاب سُلَيم بن قيس الهلالي (١٩٩).

(٦) انظر: المصدر السّابق (٢٠٠) و(٢٠٢).

(٧) المصدر السّابق (٢٠٢).

(٨) انظر: تعليق الميرزا أبو الحسن الشّعراني على شرح أصول الكافي للمازَنْدَراني (٣٠٧/٢).

(٩) انظر: تصحيح اعتقادات الإماميّة للمفيد (١٤٩).

(١٠) انظر: رجال ابن داود للحِلّي (٢٤٩).

(١١) انظر: خلاصة الأقوال لابن المطهَّر (١٦٢).

(١٢) كتاب سُلَيم بن قيس الهلالي (٢١٢).

ولئن كان أهلُ مكّة أدرى بشِعَابها فلقد أشار ابنُ الغَضائريّ (ت حوالي ٤٥٠هـ) – من علماء الإماميّة – إلى أنّ واضعه هو أبانُ بن أبي عيّاش البصريّ (١٣٨هـ) فقال–:"يَنْسِب أصحابُنا وضعَ كتاب سُلَيم بن قيس إليه"[١].

وأبانُ هذا متروكُ الحديث باتّفاق علماء الجرح والتّعديل من أهل السُّنّة[٢]، وفيه يقول شُعبة بن الحجّاج (ت١٦٠هـ) –: "لأن أشربَ من بول حماري أحبُّ إليَّ من أن أقول حدَّثَني أبان"[٣]، ويقول –: "لأَنْ يزني الرّجلُ خيرٌ من أن يَروي عن أبان"[٤] إشارةً لجرأته في الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ومما يؤكّد كونَه واضعَ الكتاب هو أنه مات في زمن العبّاسيّين وبالتّحديد في خلافة أبي جعفر المنصور في حدود سنة ١٤٠هـ، وهو ما استنبطناه سابقًا من كونه لم يذكر خلفاءهم بسوء.

والكتاب وإن كان لا يصحّ عن سُليم إلّا أنّ تعيين صاحبه الحقيقيّ مفيد جدًّا في كونه أقدم نصّ وُقِفَ عليه في التّأسيس لفِرية التّحريف.

وبناءً على ذلك فالذي يترجّح لدينا أنّ بداية ادّعاء تحريف القرآن كان في الثّلث الأوّل من القرن الثّاني؛ لأنه يبعد أن يتجرّأ أبانُ على إعلان هذا الادّعاء الكفريّ دَفعةً واحدة ودون مقدّمات، إذ التّدرّج سُنّة من سنن الله في الكون، والذي جرت عليه العادة أنّ القول الباطل يبدأ باحتمالاتٍ خجلى يتمّ تداولها في السّرّ، ثمّ إلماحات وإشارات علنيّة، ثمّ يخرج بعد ذلك بصورة صريحة إلى العلن، والعلم عند الله تعالى.

وقد تجرّأ بعد ذلك كثير من متكلّمي الشّيعة على ادّعاء تحريف القرآن بكلّ وقاحة، ومن هؤلاء محمد بن عليّ المعروف بشيطان الطّاق والمتوفّى نحو ١٦٠هـ[٥]، وكذلك عصريُّه هشام بن سالم الجواليقي الذي روى عن جعفر الصّادق في تأسيس هذه الفِرية أنه قال –:"إنّ القرآن الذي جاء به جبرئيلُ عليه السّلام إلى محمد صلى الله عليه وآله سبعة عشر ألف آية"[٦] ممّا يعني ضياعَ ثلثي القرآن تقريبًا.

كما أصبح شيخُ متكلّمي الشّيعة هشامُ بن الحَكَم لا يجد حرجًا من الجهر بادّعائه "أنّ القرآن الذي خلّفَه رسول الله في أُمّته قد حُرِّف وبُدِّل وغُيِّر [وزيد] فيه ونُقِص منه، فليس يُعرف اليوم مُحكمُه من مُتشابهه، ولا عامُّه

(١) خلاصة الأقوال لابن المطهَّر (٣٢٥)، منتهى المقال للمازَنْدَرَاني (١٣٢/١)، معجم رجال الحديث للخُوئي (٢٢٨/٩).

(٢) انظر: المجروحين لابن حبّان (٩٦/١)، الضّعفاء والمتروكين لابن الجوزي (١٩/١)، ميزان الاعتدال للذّهبي (١٢٤/١).

(٣) الضّعفاء الكبير للعُقَيلي (٣٨/١)، تهذيب التّهذيب لابن حجر العسقلاني (٨٦/١).

(٤) الضّعفاء الكبير للعُقَيلي (٣٨/١)، تهذيب التّهذيب لابن حجر العسقلاني (٨٦/١).

(٥) انظر: الفصل في الملل والأهواء والنِّحل لابن حزم (١٣٩/٤).

(٦) الكافي للكُلَيني (٦٣٤/٢).

من خاصّة"[١] وأنه نُسِخَ وصُعِدَ به إلى السّماء، وأنّ هذا القرآن الذي في أيدي النّاس قد وُضِعَ وافتُعل زمن عثمان بعدما قام بإحراق جميع المصاحف التي كانت موجودة آنذاك[٢].

وقد حكى أبو الحسن الأشعريّ اختلافَ الشِّيعة في القرآن: أهو على الحال التي نزل بها؟ أم نُقِص منه دون زيادة؟ أم زيد فيه ونُقِص؟ على ثلاثة أقوال[٣].

والذي يظهر أنّ هشام بن الحكم من القائلين بالنّقص دون زيادة؛ لأنه روى عن جعفر الصّادق أنه قال: "لا تقبلوا علينا حديثًا إلّا ما وافق القرآن والسُّنّة، أو تجدون معه شاهدًا من أحاديثنا المتقدِّمة"[٤]، ولو كان ممن يقول بالزّيادة فيه أيضًا لم يكن لهذا الحديث أيّ معنى!

وقد كان يجلس في دكّانه على باب الكرخ وعنده قومٌ من الشّيعة يقرؤون القرآن[٥] ليلقّنهم أساليب التّحريف لآياته وفنون التّلاعب بدلالاته، كمثل تحريفه لقوله تعالى ﴿قَالَ هَٰذَا صِرَٰطٌ عَلَيَّ مُسۡتَقِيمٌ ۝٤١﴾ [الحجر:٤١] حيث زعم أنّ الآية لم تنزل على هذا الوجه، وإنما نزلت هكذا: (هَذَا صِرَاطُ عَلِيٍّ مُسْتَقِيْم) ناسبًا هذا التّحريفَ المقيتَ والعبث الصّبيانيّ لجعفر الصّادق[٦].

والحقيقة أنّ ادّعاء التّحريف نتيجةٌ لا أقول طبيعيّة وإنما حتميّة لاعتقاد القوم في مسألة الإمامة التي تضخّمت عندهم جدًّا حتى أصبحت محور ارتكاز دينهم والنّقطة المفصليّة فيه، إذ كيف يخلو القرآن من الكلام عن أهمّ مسائل الدِّين مع كونه تناول كثيرًا من أحكام الفروع؟! ولهذا رووا عن أبي جعفر الباقر أنه قال –:"نزل القرآنُ على أربعة أرباع: رُبعٍ فينا، ورُبعٍ في عدوِّنا، ورُبعٍ في فرائض وأحكام، ورُبعٍ سُنَن وأمثال، ولنا كرائم القرآن"، وعن جعفر الصّادق أنه قال –: "لو قُرئ القرآن كما أُنزل لألفيتَنا فيه مُسَمَّين!"[٧]؟

المسألة الرّابعة: دعوى عصمة الأئمّة.

حكى غير واحد من علماء الإماميّة إجماعَ الطّائفة على القول بأنّ الإمام "معصومٌ من الذّنوب كلِّها صغيرِها وكبيرها، لا يَزِلّ في الفُتيا، ولا يُخطِئ في الجواب، ولا يسهو ولا ينسى، ولا يلهو بشيء من أمر الدّنيا!"[٨]،

---

(١) الانتصار للخيّاط (٤١). وانظر: الفصل في الملل والأهواء والنِّحَل (١٣٩/٤).

تنبيه: ما بين المعكوفين من زيادات د.نِيْبَرْج محقّق كتاب الانتصار ظنًّا منه أنها زيادة يقتضيها السِّياق، والذي يظهر لي أنّ زيادتها غير صحيحة، وأنه كان يقول بنقص القرآن دون زيادته، والعلم عند الله.

(٢) انظر: التّنبيه والرّدّ على أهل الأهواء والبدع للمَلَطِي (٢٥) (٢٨).

(٣) انظر: مقالات الإسلاميّين للأشعري (٤٧).

(٤) رجال الكَشّي للطّوسي (٤٨٩/٢).

(٥) التّوحيد للصَّدُوق (٢٧١).

(٦) الكافي للكُلَيني (٤٢٤/١).

(٧) تفسير العيّاشي (١٣/١)، بحار الأنوار للمجلسي (٥٥/٨٩).

(٨) بحار الأنوار للمجلسي (١٠٩/١٧) و(١٦٤/٢٥).

وذلك من وقت ولادته إلى أن يلقى الله سبحانه[١]، جاعلين العِصمةَ شرطًا للإمامة بموجب دلائل نقليّة وبراهين عقليّة

متوهّمة[٢]، وزاعمين أنّ "مَن نفى عنهم العِصمةَ في شيء من أحوالهم فقد جهلهم، ومَن جهلهم فهو كافر!"[٣].

وعلى الرّغم من تقرير المجلسي لعقيدة العِصمة وحكايتِه إجماعَ علمائهم على القول بها إلّا أنه في نهاية المطاف لم يجد بدًّا من الاعتراف بأنّ هذه "المسألة في غاية الإشكال! لدلالة كثيرٍ من الأخبار والآيات على صدور السّهو عنهم عليهم السّلام، وإطباقِ الأصحاب إلّا من شذّ منهم على عدم الجواز مع شهادة بعضِ الآيات والأخبار والدّلائل الكلاميّة عليه"[٤].

ولا ريب أنّ "ما اختصّت به الإماميّةُ من عِصمة الأئمّة فهو في غاية الفساد والبُعد عن العقل والدّين"[٥]، وأنه خلاف إجماع العِترة النّبويّة[٦].

والذي يظهر أنّ القول بالعِصمة كان نتيجةً طبيعيّة لدعواهم أنّ الأئمّة يعلمون ما في السّموات وما في الأرض، وما في أصلاب الرِّجال وأرحام النِّساء، وما في الجنّة وما في النّار، ويعلمون علمَ ما كان وما يكون وما هو كائن إلى قيام السّاعة[٧].

وإذا كان علمُهم على هذه الصُّورة الشموليّة والمحيطة بأدقّ التّفاصيل فكيف يصحّ من الواحد منهم أن ينسى شيئًا أو يسهو عنه؟! وكيف يمكن أن يقع في خطأ أو يرتكب زلّة؟!

بينما رأى موسى الموسوي (ت١٣٩٩هـ) "أنّ العِصمة التي نُسِبت إلى الأئمّة ...كان الغرض منها تثبيتَ تلك الرِّوايات الكاذبة التي تتنافى مع العقل والمنطق، والتي نُسِبَت إلى الإمام كي يُسَدّ باب النّقاش في محتواها على العقلاء والأذكياء، ويُرغَم النّاسُ على قبولها لأنها صدرت من معصوم لا يخطئ"[٨].

وقد أشار القاضي عبدُ الجبّار بن أحمد إلى أنّ هشام بن الحكم هو مَن "ابتدع هذا القول، ثمّ أخذ عنه الحدّادُ والورّاقُ وابنُ الرّاوندي"[١].

---

(١) انظر: بحار الأنوار للمجلسي (١٠٨/١٧). وانظر للاستزادة: أوائل المقالات للمفيد (١٦٤)، والفصول المختارة له أيضًا (١٠٤)، بحار الأنوار للمجلسي (٩٤/١٧)، عقائد الإماميّة للمظفّر (٦٧).

(٢) انظر: دلائل الصّدق لحسن المظفّر (١٣٦/٥).

(٣) الاعتقادات في دين الإماميّة للصَّدُوق (٩٧)، وقد ذكر محقّق الكتاب في الهامش أنّ عبارة: "ومن جهلهم فهو كافر" موجودة في بعض النّسخ دون بعض.

(٤) بحار الأنوار للمجلسي (٣٥١/٢٥). ويقصد بـ(عدم الجواز): عدم جواز صدور ما يُنافي العِصمةَ منهم من الزّلل والسّهو وغيرهما.

(٥) منهاج السُّنّة النّبويّة لابن تيميّة (٤٧٦/٢).

(٦) انظر: المصدر السّابق (٤٠٦/٣).

(٧) انظر: الكافي للكُلَيني (٢٦٠/١و٢٦١)، مناقب آل أبي طالب لابن شَهْرَآشوب (٣٧٤/٣).

(٨) الشّيعة والتّصحيح للموسوي (٨١).

ويؤيّد ما أشار إليه القاضي أنّ محمد بن أبي عُمَير قال: ما سمعتُ ولا استفدتُ من هشام بن الحَكَم في طول صُحبتي إيّاه شيئًا أحسنَ من هذا الكلام في صفة عصمة الإمام، فإني سألتُه يومًا عن الإمام: أهو معصوم؟ قال: نعم، قلتُ له: فما صفةُ العِصمة فيه؟ وبأيّ شيءٍ تُعرَف؟ قال: إنّ جميع الذّنوب لها أربعة أوجه لا خامس لها: (الحرص) و(الحسد) و(الغضب) و(الشّهوة)، فهذه منتفيةٌ عنه: لا يجوز أن يكون حريصًا على هذه الدّنيا وهي تحت خاتَمِه؛ لأنه خازن المسلمين فعلى ماذا يحرص؟! ..." إلخ كلامه(٢).

واللّافت في هذا النّصّ أنّ ابنَ أبي عُمَير الذي هو أحد أصحاب موسى الكاظم، و"واحد أهل زمانه في الأشياء كلِّها"(٣) لم يسمع بعقيدة العِصمة إلّا من هشام.

ثمّ لاحظ أيضًا أنّ هشامًا لم يروِ في جوابه شيئًا عن الأئمّة، وإنما استدلّ عليه بدليل عقليّ محض.

كما يؤيّد ذلك أيضًا ما جاء عن حسين الأشقر أنه قال –:"قلتُ لهشام بن الحَكَم: ما معنى قولكم: إنّ الإمام لا يكون إلّا معصومًا؟ فقال: سألتُ أبا عبد الله عليه السّلام عن ذلك فقال: المعصوم هو الممتنع بالله من جميع محارم الله"(٤).

والملحوظ في هذا النّصّ أنّ حسين بن حسن الأشقر الكوفيّ – وهو أحد الرّواة الشِّيعة – حين سأل هشامًا عن معنى العصمة نَسَبَ القولَ فيها إليه فقال: (ما معنى قولكم ...؟) ولم يقل: (ما معنى قولنا) أو نحو ذلك مما يُشعر بأنّ هذه العقيدة لم تكن معروفةً لدى القوم قبل هشام.

ولا يبعد أن تكون المناظرات التي عُقِدت بينه وبين خصومه في مجلس يحيى بن خالد البرمكيّ للبحث في مسألة الإمامة هي التي أوحت إليه بفكرة عِصمة الأئمّة أو اضطرّه أحد إلزاماتهم لتبنّيها؛ في محاولة منه لتمييز عليٍّ عن غيره من الصّحابة بما لا يشاركه فيه غيره ولا يمكن لأحد أن يدّعيه في سواه، وذلك لأننا نجده يستدلّ عليها بالدّليل العقليّ، ولا يشير – على سبيل المثال – إلى آية التّطهير التي يستدلّ بها عامّة الإماميّة بعده ويزعمونها نصًّا في المسألة(٥).

وعلى كلٍّ فسواءٌ كان هو مخترع هذه العقيدة أم شيطان الطّاق فإنّ القدر المتيقّن أنها ظهرت في زمن جعفر بن محمد الصّادق، وهذا هو الأهمّ.

خاتمة وتتضمّن أهمّ النّتائج وأبرز التّوصيات:

وبعد أنّ منّ الله تعالى عليّ بالانتهاء من هذه الدّراسة فهذا عرض لأهمّ نتائجها وأبرز توصياتها:

---

(١) تثبيت دلائل النّبوّة للقاضي عبد الجبّار (٢/٥٢٨).

(٢) انظر: الأمالي للصَّدُوق (٧٣٢) معاني الأخبار له أيضًا (١٣٣).

(٣) انظر: الفِهْرِسْت للطّوسي (٢١٨).

(٤) معاني الأخبار للصَّدُوق (١٣٢).

(٥) انظر مناظرته مع ضرار بن عمرو الضبّي في كمال الدِّين وتمام النّعمة للصَّدُوق (٣٦٥).

١. أنّ ثَمّة غموضًا يكتنف أجزاء من سيرة هشام بن الحَكَم، وهو شيء مستغرب على مثل من كان في مكانته عند الإماميّة.

٢. فرح الإماميّة باعتناق هشام للتّشيّع وحفاوتهم الكبيرة به يرجع في الأساس إلى ما كان يعاني منه مذهبهم من عوز شديد في المباحث الكلاميّة، وإدراكهم لمقدراته في هذا الباب.

٣. أنّ هشام بن الحَكَم يُعَدّ المؤسّس الحقيقيّ لعلم الكلام عند الإماميّة.

٤. ثبوت علاقة هشام وتسبُّبه بمقتل إمامهم موسى الكاظم، وتهافُت أجوبة الإماميّة في الدّفاع عنه وتبرئة ساحته.

٥. تضاهر الأدلّة الكثيرة على تبنّي هشام للقول بـ(التّشبيه) و(حُدُوث العلم الإلهيّ)، واضطراب علماء الإماميّة تجاه ذلك وتمحُّلُهم في تنزيهه عنه.

٦. أنّ الانتقائيّة هي السِّمَة الغالبة على علماء الطّائفة في التّعامل مع الرِّوايات المصرِّحة بذمِّه والقدح فيه.

٧. أنّ هشام بن الحَكَم كان من القَطْعِيّة الذين ثبتوا على القول بإمامة موسى الكاظم بعد وفاة أبيه، خلافًا لجماعة من نظرائه وكبار أصحابه الذين تخطّفتهم يدُ الحيرة وغشيتهم سُحُب الشُّكُوك.

٨. أنّ نظريّة النّصّ وُلِدت من جديد في منتصف القرن الثّاني تقريبًا – وبالتّحديد بعد وفاة جعفر الصّادق – على أيدي جماعة من الكوفيّين.

٩. أنه كان لهشام دور أساسيّ في إحياء النّظريّة السّبئية القائلة بالنّصّ والوصيّة على وجه أشمل مما كانت عليه، وأنّ ذلك جاء استجابةً للظّروف التي عصفت بالشِّيعة وهدّدت كيانهم عقب وفاة جعفر الصّادق.

١٠. أنّ هشام بن الحَكَم هو أوّل من جرّأ الشِّيعة على إظهار الطّعن في الصّحابة والجهر بسبِّهم وجحد فضائلهم.

١١. أنه كان يكفّر عامّة الصّحابة بتهمة الرِّدّة إلّا نفرًا يسيرًا.

١٢. أنّ كتاب سُليم بن قيس الهلاليّ منحولٌ عليه، وأنّ واضعه الحقيقيّ هو أبان بن أبي عياش.

١٣. أنّ فِرية القول بتحريف القرآن بدأت في الثّلث الأوّل من القرن الثّاني.

١٤. تبنّي هشام بن الحَكَم لفرية تحريف القرآن وتلاعُبه بدلالاته، واستظهار كونه من القائلين بالنّقص منه دون الزّيادة عليه.

١٥. الرّاجح كون هشام بن الحَكَم أوّل من ابتدع القول بـ(عصمة الأئمّة) بموجب استدلالات عقليّة لا نقليّة.

كما توصي الدّراسة بما يلي: ضرورة توافر المختصّين على دراسات أهمّ الشّخصيّات المؤثّرة لدى الفِرَق المنحرفة والطّوائف الضّالّة، ومعرفة مدى تأثيرهم فيها.

قائمة بأسماء المصادر والمراجع:

١. **الاحتجاج**، الطَّبْرسي، أحمد بن علي بن أبي طالب. تعليق وملاحظات: محمد باقر الخرسان، د.ط، النّجف، دار النّعمان، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.

٢. **أحوال الرّجال**، الجُوْزَجَاني، أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق. تحقيق: صبحي البدري السّامرّائي، ط١، بيروت، مؤسّسة الرّسالة، ١٤٠٥هـ.

٣. **اختيار معرفة الرّجال المعروف بـ(رجال الكَشِّي)**، الطُّوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن بن علي. تصحيح وتعليق: مير داماد الأستراباديّ ومهدي الرّجائي، د.ط، د.م، مؤسسة آل البيت لإحياء التّراث، د.ت.

٤. **الأربعين في إمامة الأئمّة الطّاهرين**، ابن طاهر القُمّي، محمد طاهر بن محمد حسين. تحقيق: مهدي الرّجائي، ط١، د.م، المحقّق، ١٤١٨هـ.

٥. **إرشاد** الساري **لشرح صحيح البخاري**، القسطلّاني، أحمد بن محمد بن أبي بكر. ط٧، مصر، المطبعة الكبرى الأميريّة، ١٣٢٣هـ.

٦. **الإرشاد في معرفة حُجَج الله على** العِبَاد، المفيد، محمد بن محمد بن النّعمان. تحقيق: مؤسّسة آل البيت لتحقيق التّراث، ط٢، بيروت، دار المفيد، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

٧. **أساس البلاغة**، الزّمخشري، محمود بن عمر بن محمد. د.ط، بيروت، دار الفكر، ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.

٨. **أصل الشّيعة وأصولها مقارنة مع المذاهب الأربعة**، آل كاشف الغطاء، محمد حسين بن علي بن محمد رضا. تحقيق: علاء آل جعفر، ط١، د.م، مؤسّسة الإمام علي، ١٤١٥هـ.

٩. **اعتقادات فِرَق المسلمين والمشركين**، الرّازي، محمد بن عمر بن الحسين. تحقيق: علي سامي النّشّار، د.ط، بيروت، دار الكتب العلميّة، ١٤٠٢هـ.

١٠. **الاعتقادات في دين الإماميّة**، محمد بن علي بن بابويه القُمّي. تحقيق: عصام عبد السّيّد، ط٢، بيروت، دار المفيد، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

١١. **الأعلام**، الزّركلي، خير الدّين بن محمود بن محمد. ط١٥، بيروت، دار العلم للملايين، ٢٠٠٢م.

١٢. **الاقتصاد الهادي إلى طريق الرّشاد**، الطّوسي، محمد بن الحسن بن علي. د.ط، طهران، منشورات مكتبة جامع چهلستون، ١٤٠٠هـ.

١٣. **الأمالي**، الطّوسي، محمد بن الحسن بن علي. تحقيق: قسم الدّراسات الاسلاميّة - مؤسسة البعثة، ط١، قم، دار الثّقافة، ١٤١٤هـ.

١٤. **الانتصار في الرّدّ على المعتزلة القدريّة الأشرار**، العِمْراني، يحيى بن أبي الخير بن سالم. تحقيق: سعود بن عبدالعزيز الخلف، ط١، الرّياض، دار السّلف، ١٩٩٩م.

١٥. **الانتصار والرّدُّ على ابن الرَّاوَنْدِي الملحد ما قصد به من الكذب على المسلمين والطّعن عليهم**، الخيّاط، عبدالرّحيم بن محمد بن عثمان. تحقيق وتعليق: د. نيبرج، ط١، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصريّة، ١٣٤٤هـ — ١٩٢٥م.

١٦. **أوائل المقالات**، المفيد. محمد بن محمد بن النّعمان العُكْبَري. تحقيق: إبراهيم الأنصاري، ط٢، قم، دار المفيد، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.

١٧. **بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمّة الأطهار**، المجلسي، محمد باقر بن محمد تقي بن مقصود علي. ط٢، بيروت، مؤسّسة الوفاء، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

١٨. **بحوث في الملل والنِّحل**، السّبحاني، جعفر بن محمد حسين التبريزي. ط٢، قم، مؤسسة الإمام الصّادق، ١٤٢٨هـ.

١٩. **البدء والتاريخ**، المقدسي، المطهّر بن طاهر. د.ط، بورسعيد، مكتبة الثّقافة الدِّينيّة، د.ت.

٢٠. **البداية والنّهاية**، القرشي، إسماعيل بن عمر بن كثير. د.ط، بيروت، مكتبة المعارف، د.ت.

٢١. **بصائر الدّرجات**، الصّفّار، محمد بن الحسن بن فروخ. تصحيح وتعليق: حسن كوچه باغي، طهران، منشورات الأعلمي، ١٤٠٤هـ.

٢٢. **البصائر والذّخائر**، التّوحيدي، علي بن محمد بن العباس. تحقيق: د.وداد القاضي، ط١، بيروت، دار صادر، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٢٣. **بيان تلبيس الجهميّة**، ابن تيميّة، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السّلام. تحقيق: محمد بن عبد الرحمن بن قاسم، ط١، مكّة المكرّمة، مطبعة الحكومة، ١٣٩٢هـ.

٢٤. **تاج العروس من جواهر القاموس**، الزَّبيدي، محمد بن محمد بن محمد. تحقيق: مجموعة من المختصّين، د.ط، د.م، دار الهداية، د.ت.

٢٥. **تاريخ الإسلام ووَفَيَات المشاهير والأعلام**، الذّهبي، محمد بن أحمد بن عثمان. تحقيق: د. عمر عبد السّلام تدمري، ط١، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٢٦. **تأويل مختلف الحديث**، الدِّيْنَوَرِي، عبد الله بن مسلم بن قُتيبة، تحقيق: محمد زهري النّجّار، د.ط، بيروت، دار الجيل، ١٣٩٣هـ — ١٩٧٢م.

٢٧. **التّبصير في الدِّين، وتمييز الفِرْقة النّاجية عن الفِرَق الهالكين**، الإسفراييني، أبو المظفَّر طاهر بن محمد. تحقيق: كمال يوسف الحوت، ط١، لبنان، عالم الكتب، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٢٨. **تثبيت دلائل النّبوّة**، الهَمَذاني، القاضي عبد الجبّار بن أحمد بن عبد الجبّار. د.ط، القاهرة، دار المصطفى، د.ت.

٢٩. **التّحرير الطّاووسي**، العاملي، حسن بن زين الدّين. تحقيق: فاضل الجواهري، ط١، قم، مكتبة آية الله العظمى المرعشي النّجفي، ١٤١١هـ.

٣٠. **تصحيح اعتقادات الإماميّة**، المفيد، محمد بن محمد بن النّعمان. تحقيق: حسين درگاهي، ط٢، بيروت، دار المفيد، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.

٣١. **تعليقة على منهج المقال**، البهبهاني، محمد باقر بن محمد أكمل. د.ط، د.م، د.ن، د.ت.

٣٢. **تفسير العيّاشي**، العيّاشي، محمد بن مسعود بن عياش. تحقيق: هاشم الرّسولي المحلاتي، د.ط، طهران، المكتبة العلميّة الإسلاميّة، د.ت.

٣٣. **التّنبيه والرّد على أهل الأهواء والبدع**، المَلَطِي، محمد بن أحمد بن عبد الرّحمن. تحقيق: محمد زاهد الكوثري، د.ط، مصر، المكتبة الأزهريّة للتّراث، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٣٤. **تهذيب الأحكام في شرح المقنعة للشّيخ المفيد**، الطّوسي، محمد بن الحسن بن علي. تحقيق وتعليق: حسن الموسوي الخرسان، ط٣، طهران، دار الكتب الإسلاميّة، ١٣٦٤هـ.

٣٥. **تهذيب التّهذيب**، العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر. ط١، بيروت، دار الفكر، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.

٣٦. **تهذيب المقال في تنقيح كتاب الرّجال**، الأبطحي، محمد باقر بن مرتضى الموحد. ط٢، قم، ابن المؤلّف السّيّد محمد، ١٤١٧هـ.

٣٧. **التّوحيد**، الصَّدُوق، محمد بن علي بن بابويه. تصحيح وتعليق: هاشم الحسيني الطّهراني، د.ط، قم، مؤسّسة النّشر الإسلامي التّابعة لجماعة المدرّسين، د.ت.

٣٨. **تيّارات الفكر الإسلامي**، عمارة، محمد عمارة مصطفى عمارة. ط٢، القاهرة، دار الشّروق، ١٤١٨هـ -١٣٩٧م.

٣٩. **الجامع الصّحيح المختصر من أُمور رسول الله صلى الله عليه وسلّم وسُنَنِه وأيّامِه**، البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم. تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، ط٣، بيروت، دار ابن كثير، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

٤٠. **حقائق المعرفة في علم الكلام**، المتوكّل على الله، أحمد بن سليمان بن أحمد. مراجعة وتصحيح: حسن بن يحيى اليوسفي، ط١، صنعاء، مؤسّسة الإمام زيد بن علي الثّقافيّة، ١٤٢٤هـ — ٢٠٠٣م.

٤١. **الحكايات في مخالفات المعتزلة من العَدْليّة والفَرْق بينهم وبين الشّيعة الإماميّة**، المفيد، محمد بن محمد بن النّعمان. تحقيق: محمد رضا الحسيني الجلالي، ط٢، بيروت، دار المفيد، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.

٤٢. **حلية الأبرار في أحوال محمد وآله الأطهار**، البحراني، هاشم بن سليمان بن إسماعيل. تحقيق: غلام رضا مولانا البُرُوْجِرْدِي، ط١، قم، مؤسّسة المعارف الإسلاميّة، ١٤١١هـ.

٤٣. **حياة الإمام الرّضا (ع)**، القرشي، باقر شريف. د.ط، د.م، منشورات سعيد بن جبير، د.ت.

٤٤. **الحيوان**، الجاحظ، عمرو بن بحر بن محبوب. تحقيق: عبد السّلام محمد هارون، د.ط، بيروت، دار الجيل، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

٤٥. **خاتمة المستدرك**، الطَّبْرسي، حسين بن محمد تقي بن علي محمّد. تحقيق: مؤسّسة آل البيت لإحياء التّراث، ط١، قم، مؤسّسة آل البيت لإحياء التّراث، ١٤١٥هـ.

٤٦. **خلاصة الأقوال في معرفة الرّجال**، ابن المطهَّر، الحسن بن يوسف بن علي. تحقيق: جواد القيومي، ط١، د.ط، مؤسّسة نشر الفقاهة، ١٤١٧هـ.

٤٧. **الخلاف**، الطُّوسي، محمد بن الحسن بن علي. تحقيق: جماعة من المختصّين، د.ط، قم، مؤسّسة النّشر الإسلامي التّابعة لجماعة المدرّسين، ١٤٠٧هـ.

٤٨. **درء تعارض العقل والنّقل**، ابن تيميّة، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السّلام. تحقيق: عبد اللّطيف عبد الرّحمن، د.ط، بيروت، دار الكتب العلميّة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٤٩. **دعائم الإسلام، وذكر الحلال والحرام، والقضايا والأحكام**، المغربي، النّعمان بن محمد بن منصور. تحقيق: آصف بن علي أصغر فيضي، د.ط، القاهرة، دار المعارف، ١٣٨٣هـ- ١٩٦٣م.

٥٠. **دلائل الصّدق لنهج الحق**، المظفّر، محمّد حسن بن محمّد بن عبد الله. تحقيق: مؤسّسة آل البيت لإحياء التّراث، ط١، دمشق، تحقيق: مؤسسة آل البيت لإحياء التّراث، ١٤٢٢هـ.

٥١. **الذّريعة إلى تصانيف الشّيعة**، الطّهراني، محمد محسن بن علي بن محمد رضا. ط٣، بيروت، دار الأضواء، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٥٢. **رجال ابن داود**، ابن داود، الحسن بن علي الحِلّي. تحقيق: محمد صادق آل بحر العلوم، د.ط، النّجف، منشورات مطبعة الحيدري، ١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م.

٥٣. **الرّسالة الباهرة في الرّدّ على أهل الأقوال الفاسدة**، ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد. تحقيق: محمد صغير حسن المعصومي، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة بدمشق، المجلّد الرّابع والسّتّون، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م، ٣- ٧٨.

٥٤. **رسائل الشّريف المرتضى**، المرتضى، علي بن الحسين بن موسى. تحقيق: مهدي الرّجائي، د.ط، قم، دار القرآن الكريم، ١٤٠٥هـ.

٥٥. **الرّسائل العشر**، الطُّوسي، محمد بن الحسن بن علي. ط٢، قم، مؤسّسة النّشر الإسلامي التّابعة لجماعة المدرّسين، ١٤١٤هـ.

٥٦. **رسائل ومقالات**، السّبحاني، جعفر بن محمد حسين التّبريزي. د.ط، د.م، د.ن، د.ت.

٥٧. **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المَثاني**. الآلوسي، محمود بن عبد الله بن محمود. د.ط، بيروت، دار إحياء التّراث العربي، د.ت.

٥٨. **روضة المتّقين شرح كتاب من لا يحضره الفقيه**، المجلسي، محمد تقي بن مقصود علي. تحقيق: حسين الموسوي الكرماني وعلي پناه الإشتهاردي، د.ط، د.م، نياد فرهنك اسلامي حاج محمد حسين كوشانپور، د.ت.

٥٩. **زهر الآداب وثمر الألباب**، الحُصْري، إبراهيم بن علي بن تميم. د.ط، بيروت، دار الجيل، د.ت.

٦٠. **سير أعلام النّبلاء**، الذّهبي، محمد بن أحمد بن عثمان. تحقيق: شعيب الأرناؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي، ط٩، بيروت، مؤسّسة الرّسالة، ١٤١٣هـ.

٦١. **الشّافي في الإمامة**، الشّريف المرتضى، علي بن الحسين بن موسى. ط٢، قم، مؤسّسة إسماعيليان، ١٤١٠هـ.

٦٢. **شرح أصول الكافي**، المازَنْدَراني، محمد صالح بن أحمد السّروري. تعليق: الميرزا أبو الحسن الشعراني، ضبط وتصحيح: علي عاشور، ط١، بيروت، دار إحياء التّراث العربي، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٦٣. **شرح أصول الكافي**، المُلّا صدرا، محمد بن إبراهيم شيرازي. تعليق: علي النّوري، تصحيح: محمد خواجوي، د.ط، د.م، مؤسّسة مطالعات وتحقيقات، د.ت.

٦٤. **شرح العقيدة الأصفهانيّة**، ابن تيميّة، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السّلام. تحقيق: إبراهيم سعيداي، ط١، الرياض، مكتبة الرشد، ١٤١٥هـ.

٦٥. **شرح المقاصد في علم الكلام**، التَّفْتَازاني، مسعود بن عمر بن عبد الله. ط١، باكستان، دار المعارف النُّعمانيّة، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

٦٦. **شرح نهج البلاغة**، ابن أبي الحَدِيد، عبد الحميد بن هِبَة الله. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، مصر، دار احياء الكتب العربيّة، ١٣٧٨هـ - ١٩٥٩م.

٦٧. **شعب المقال في درجات الرّجال**، النِّرَاقي، أبو القاسم بن محمد النِّرَاقي الكاشاني. تحقيق: محسن الأحمدي، ط٢، د.م، مؤتمر المحقِّق النِّرَاقي، ١٤٢٢هـ.

٦٨. **الشّيعة بين الأشاعرة والمعتزلة**، الحسني، هاشم بن معروف بن علي. ط٣، لبنان، دار الملاك، د.ت.

٦٩. **الشِّيعة والتّصحيح**، الموسوي، موسى. د.ط، د.م، د.ن، ١٤٠٨هـ — ١٩٨٨م.

٧٠. **صراط الحقّ في المعارف الإسلاميّة والأصول الاعتقاديّة**، المحسني، محمد آصف. ط١، قم، ذوي القربي، ١٤٢٨هـ.

٧١. **صراط النّجاة**، الخُوئي، أبو القاسم بن علي أكبر بن هاشم. ط١، د.م، دفتر نشر برگزيده، ١٤١٦هـ.

٧٢. **ضحى الإسلام**، أمين، أحمد أمين إبراهيم. ط٧، القاهرة، مكتبة النّهضة المصريّة، د.ت.

٧٣. **الضّعفاء الكبير**، العُقَيلي، محمد بن عمر بن موسى. تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، ط١، بيروت، دار المكتبة العلميّة، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٧٤. **الضّعفاء والمتروكين**، ابن الجوزي، عبد الرّحمن بن علي بن محمد. تحقيق: عبد الله القاضي، ط١، بيروت، دار الكتب العلميّة، ١٤٠٦هـ.

٧٥. **طرائف المقال في معرفة طبقات الرّجال**، البُرُوْجِرْدي، علي أصغر بن محمد شفيع الجابلقي. تحقيق: مهدي الرّجائي، ط١، قم، مكتبة آية الله العظمى المرعشي النّجفي العامّة، ١٤١٠هـ.

٧٦. **عقائد الإماميّة**، المظفَّر، محمد رضا بن محمد عبد الله. تقديم: الدكتور حامد حفني داود، د.ط، قم، انتشارات أنصاريان، د.ت.

٧٧. **عِلَل الشّرائع**، الصَّدُوق، محمد بن علي بن بابويه، تقديم: محمد صادق بحر العلوم، د.ط، النّجف، منشورات المكتبة الحيدريّة ومطبعتها، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٦م.

٧٨. **غرائب القرآن ورغائب الفُرقان المعروف بـ(تفسير النَّيْسابوري)**، النَّيْسابوري، الحسن بن محمد بن حسين. ط١، بيروت، دار الكتب العلميّة، ١٤١٦هـ.

٧٩. **الغَيبة**، الطُّوسي، محمد بن الحسن بن علي. تحقيق: عباد الله الطّهراني وعلي أحمد ناصح، ط١، قم، مؤسّسة المعارف الإسلاميّة، ١٤١١هـ.

٨٠. **الغَيبة**، النّعماني، محمد بن إبراهيم. تحقيق: فارس حسون كريم، ط١، قم، أنوار الهدى، ١٤٢٢هـ.

٨١. **الفتاوى الكبرى**، ابن تيميّة، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السّلام. تحقيق: حسنين محمد مخلوف، د.ط، بيروت، دار المعرفة، د.ت.

٨٢. **الفخري في الآداب السّلطانيّة والدّول الإسلاميّة**، ابن الطِّقْطَقي، محمد بن علي بن طَبَاطَبَا. تحقيق: عبد القادر محمد مايو، ط١، بيروت، دار القلم العربي، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.

٨٣. **فِرَق الشّيعة**، النُّوبَخْتي، الحسن بن موسى بن الحسن. ط١، بيروت، منشورات الرّضا، ١٤٣٣هـ – ٢٠١٢م.

٨٤. **الفَرْق بين الفِرَق وبيان الفِرْقة النّاجية**، البغدادي، عبد القاهر بن طاهر بن محمد. ط٢، بيروت، دار الآفاق الجديدة، ١٩٧٧م.

٨٥. **الفصل في الملل والأهواء والنِّحَل**، ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد. د.ط، القاهرة، مكتبة الخانجي، د.ت.

٨٦. **الفصول المختارة**، المفيد، محمد بن محمد بن النّعمان. تحقيق: نور الدّين جعفريان الأصبهاني ويعقوب الجعفري ومحسن الأحمدي، ط٢، بيروت، دار المفيد، ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م.

٨٧. **فِهْرِسْت أسماء مصنّفي الشّيعة**، النَّجاشي، أحمد بن علي بن أحمد بن العبّاس. تحقيق: موسى الشّبيري الزَّنْجاني، ط٥، قم، مؤسّسة النّشر الإسلامي التّابعة لجماعة المدرّسين، ١٤١٦هـ.

٨٨. **الفِهْرِسْت، ابن النّديم**، محمد بن إسحاق بن محمد، تحقيق: إبراهيم رمضان، ط٢، بيروت، دار المعرفة، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م.

٨٩. **الفِهْرِسْت**، الطُّوسي، محمد بن الحسن بن علي. تحقيق: جواد القيومي، ط١، د.م، مؤسّسة نشر الفقاهة، ١٤١٧هـ.

٩٠. **قاموس الرّجال**، التُّسْتَري، محمد تقي بن محمد كاظم بن محمد علي. ط١، قم، مؤسّسة النّشر الإسلامي التّابعة لجماعة المدرّسين، ١٤١٩هـ.

٩١. **قرب الإسناد**، الحميري، عبد الله بن جعفر. ط١، تحقيق: مؤسّسة آل البيت لإحياء التّراث، قم، مؤسّسة آل البيت لإحياء التّراث، ١٤١٣هـ.

٩٢. **الكافي**، الكُلَيني، محمد بن يعقوب بن إسحاق. تصحيح وتعليق: علي أكبر غفاري، ط٣، طهران، دار الكتب الإسلاميّة، ١٣٨٨هـ.

٩٣. **كتاب الرّجال**، البَرْقي، أبو جعفر أحمد بن أبي عبد الله. د.ط، طهران، انتشارات دانشگاه، د.ت.

٩٤. **كتاب الطّهارة**، الگلپايگاني، محمد رضا الموسوي. د.ط، قم، دار القرآن الكريم، د.ت.

٩٥. **كتاب المواقف**، الإيجي، عبد الرّحمن بن أحمد بن عبد الغفّار. تحقيق: عبد الرّحمن عميرة، ط١، بيروت، دار الجيل، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٩٦. **كتاب سُلَيم بن قيس الهلالي**، الهلالي، سُلَيم بن قيس العامري الكوفي. تحقيق: محمد باقر الأنصاري الزَّنْجاني، ط١، قم، دليل ما، ١٤٢٢هـ.

٩٧. **كسر الصّنم**، البُرْقُعِي، أبو الفضل بن الرِّضا. تقديم وتعليق: عمر بن محمود أبو عمر، ترجمة: عبد الرّحيم ملا زاده البلوشي، ط١، عَمّان، دار البيارق، ١٤١٩هـ — ١٩٩٨م.

٩٨. **كفاية الأثر في النّصّ على الأئمّة الاثني عشر**، الخزاز القُمّي، علي بن محمد بن علي، تحقيق: عبد اللّطيف الحسيني الكوهكمري الخُوئي، د.ط، انتشارات بيدار، قم،١٤٠١هـ.

٩٩. **كليّات في علم الرّجال**، السّبحاني، جعفر بن محمد حسين التبريزي. ط٣، قم، مؤسّسة النّشر الإسلامي التّابعة لجماعة المدرّسين، ١٤١٤هـ.

١٠٠. **الكلّيّات**، الكَفَوِي، أيوب بن موسى الحسيني. تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، د.ط، بيروت، مؤسّسة الرّسالة، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

١٠١. **كمال الدِّين وتمام النّعمة**، الصَّدُوق، محمد بن علي بن بابويه. تصحيح وتعليق: علي أكبر غفاري، د.ط، قم، مؤسّسة النّشر الإسلامي التّابعة لجماعة المدرّسين، ١٤٠٥هـ.

١٠٢. **كنز الفوائد**، الكَرَاجِكِي، محمد بن علي. ط١، قم، مكتبة المصطفوي، ١٣٦٩هـ.

١٠٣. **اللباب في تهذيب الأنساب**، ابن الأثير، علي بن محمد بن محمد. د.ط، بيروت، دار صادر، ١٤٤٠هـ — ١٩٨٠م.

١٠٤. **لسان الميزان**، العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر. تحقيق: دائرة المعارف النّظاميّة بالهند، ط٣، بيروت، مؤسّسة الأعلمي للمطبوعات، ١٤٠٦هـ — ١٩٨٦م.

١٠٥. **المجروحين من المحدّثين والضّعفاء والمتروكين**، البُستي، محمد بن حبّان بن أحمد. تحقيق: محمود إبراهيم زايد، ط١، حلب، دار الوعي، ١٣٩٦هـ.

١٠٦. **مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة**، ابن تيميّة، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السّلام. تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، ط٢، د.م، مكتبة ابن تيميّة، د.ت.

١٠٧. **مختصر بصائر الدّرجات**، الحِلّي، حسن بن سليمان بن محمد. ط١، النّجف، منشورات المطبعة الحيدريّة، ١٣٧٠هـ- ١٩٥٠م.

١٠٨. **مرآة العقول في شرح أخبار آل الرّسول**، المجلسي، محمد باقر بن محمد تقي بن مقصود علي. تحقيق: هاشم الرّسولي، ط٢، طهران، دار الكتب الإسلاميّة، ١٤٠٤هـ.

١٠٩. **المراجعات**، الموسوي، عبد الحسين شرف الدّين، تحقيق: حسين الرّاضي، ط٢، د.م، د.ن، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

١١٠. **مروج الذّهب ومعادن الجوهر**، المسعودي، علي بن الحسين بن علي. تحقيق: أسعد داغر، د.ط، قم، دار الهجرة، ١٤٠٩هـ.

١١١. **مستدرك سفينة النّجاة**، النّمازي، علي بن محمد بن إسماعيل. تحقيق وتصحيح: نجل المؤلّف حسن بن علي النمازي، د.ط، قم، مؤسّسة النّشر الإسلامي التّابعة لجماعة المدرّسين، ١٤١٨هـ.

١١٢. **مستدركات رجال علم الحديث**، النّمازي، علي بن محمد بن إسماعيل، ط١، طهران، مطبعة شفق، ١٤١٢هـ.

١١٣. **مسند الإمام الرِّضا أبي الحسن علي بن موسى (ع)**، الخبوشاني، عزيز الله العطاردي. د.ط، د.م، المؤتمر العالمي للإمام الرّضا، ١٤٠٦هـ.

١١٤. **المصباح المنير في غريب الشّرح الكبير**، الفيّومي، أحمد بن محمد بن علي. د.ط، بيروت، المكتبة العلميّة، د.ت.

١١٥. **المطالب العالية من العلم الإلهيّ**، الرّازي، محمد بن عمر بن الحسين. تحقيق الدّكتور أحمد حجازي السّقا، ط١، بيروت، دار الكتاب، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

١١٦. **معالم الدِّين وملاذ المجتهدين**، العاملي، حسن بن زين الدِّين. تحقيق: لجنة من المختصّين، د.ط، قم، مؤسّسة النّشر الإسلامي التّابعة لجماعة المدرّسين، د.ت.

١١٧. **معالم العلماء**، ابن شَهْرَآشوب، محمد علي بن شَهْرَآشوب بن كياكي. د.ن، د.م، د.ن، د.ت.

١١٨. **معاني الأخبار**، الصَّدُوق، محمد بن علي بن بابويه. تصحيح وتعليق: علي أكبر غفاري، د.ط، قم، مؤسّسة النّشر الإسلامي التّابعة لجماعة المدرّسين، ١٣٧٩هـ.

١١٩. **معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرُّواة**، الخُوئي، أبو القاسم بن علي أكبر بن هاشم. ط٥، د.م، د.ن، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م

١٢٠. **المُغْني في أبواب التّوحيد والعدل**، الهَمَذاني، القاضي عبد الجبّار بن أحمد بن عبد الجبّار. تحقيق: جماعة، ط١، مصر، الشرّكة العربيّة، ١٣٨٠هـ.

١٢١. **مفاتيح الغيب المعروف بـ(التّفسير الكبير)**، الرّازي، محمد بن عمر بن الحسين. ط١، بيروت، دار الكتب العلميّة، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

١٢٢. **مقالات الإسلاميّين واختلاف المصلّين**، الأشعري، علي بن إسماعيل بن إسحاق. تحقيق: هلموت ريتر، ط٣، بيروت، دار إحياء التّراث العربي، د.ت.

١٢٣. **ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار**، المجلسي، محمد باقر بن محمد تقي بن مقصود علي. تحقيق: مهدي الرّجائي، د.ط، قم، مكتبة آية الله المرعشي، ١٤٠٦هـ.

١٢٤. **الملل والنِّحَل**، الشَّهْرَستاني، محمد بن عبد الكريم بن أحمد. تحقيق: محمد سيد كيلاني، د. ط، بيروت، دار المعرفة، ١٤٠٤هـ.

١٢٥. **من لا يحضره الفقيه**، الصَّدُوق، محمد بن علي بن بابويه. ط٢، قم، مؤسّسة النّشر الإسلامي التّابعة لجماعة المدرّسين، ١٤٠٤هـ.

١٢٦. **مناقب آل أبي طالب**، ابن شَهْرَآشوب، محمد علي بن شَهْرَآشوب بن كياكي. تصحيح وشرح ومقابلة: لجنة من أساتذة النّجف، د.ط، النّجف، المكتبة الحيدريّة، ١٣٧٦هـ- ١٩٥٦م.

١٢٧. **منتهى المقال في أحوال الرّجال**، المازَنْدَرَاني، محمد بن إسماعيل بن عبد الجبّار. تحقيق: مؤسّسة آل البيت لإحياء التّراث، ط١، قم، مؤسّسة آل البيت لإحياء التّراث، ١٤١٦هـ.

١٢٨. **منهاج السُّنّة النّبويّة في نقض كلام الشّيعة القدريّة**، ابن تيميّة، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السّلام. تحقيق: د. محمد رشاد سالم، ط١، د.م، مؤسّسة قرطبة، ١٤٠٦هـ.

١٢٩. **منهج المقال في تحقيق أحوال الرّجال**، الاسترباذي، محمد بن علي بن إبراهيم. تحقيق: مؤسّسة آل البيت لإحياء التّراث، ط١، قم، مطبعة ستارة قم، ١٤٢٢هـ.

١٣٠. **المُنْيَة والأمل**، الهمَذاني، القاضي عبد الجبّار بن أحمد بن عبد الجبّار. تحقيق: الدكتور علي سامي النّشّار والدكتور عصام الدّين محمد، د.ط، الإسكندرية، دار المطبوعات الجامعيّة، ١٩٧٢م.

١٣١. **موسوعة طبقات الفقهاء**، اللّجنة العلميّة في مؤسّسة الإمام الصّادق. إشراف: جعفر السّبحاني، ط١، قم، مؤسّسة الإمام الصّادق، ١٤١٨هـ.

١٣٢. **موقف العلماء والمفكّرين من الشّيعة الإثني عشريّة**، مجموعة من الباحثين، ط٢، د.م، د.ن، ١٤٢٩هـ — ٢٠٠٨م.

١٣٣. **ميزان الاعتدال في نقد الرّجال**، الذّهبي، محمد بن أحمد بن عثمان. تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، ط١، بيروت، دار الكتب العلميّة، ١٩٩٥م.

١٣٤. **نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام**، النّشّار، علي سامي. ط٨، القاهرة، دار المعارف، د.ت.

١٣٥. **هشام بن الحَكَم**، العاملي، عبد الله نِعمة. ط٢، بيروت، دار الفكر اللّبناني، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

١٣٦. **الوافي في شرح الكافي**، الفيض الكاشاني، محمد محسن بن مرتضى بن محمود. تحقيق: ضياء الدّين الحسيني، ط١، أصفهان، مكتبة الإمام أمير المؤمنين علي العامة، ١٤٠٦هـ.

١٣٧. **وسائل الشّيعة إلى تحصيل مسائل الشّريعة**، الحُرّ العاملي، محمد بن الحسن بن علي. تحقيق: عبد الرّحيم الرّباني الشّيرازي، د.ط، بيروت، دار إحياء التّراث العربي، د.ت.

١٣٨. **الوهابيّة والتّوحيد**، الكُوراني، علي محمد قاسم. ط٢، بيروت، دار السّيرة، ١٤١٩هـ.

p-ISSN: 1652 - 7189 e-ISSN: 1658 - 7472 Issue No.: 22 ... Rajab 1441 H – March 2020 G

Albaha University Journal of Human Sciences

Periodical - Academic - Refereed

Published by Albaha University

دار المنار للطباعة 017 7223212

Email: buj@bu.edu.sa https://portal.bu.edu.sa/ar/web/bujhs